

جامعة 08 ماي 1945 - قلمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



العالم العربي بين متطلبات الإصلاح السياسي والأمن القومي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (LMD) في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية ودراسات أمنية

إشراف الأستاذ الدكتور:

- د. ناجي عبد النور

إعداد الطالبة:

- سماسل أمينة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
جمال	أستاذ محاضر "أ"	عنابة	رئيسا
عبد النور	أستاذ التعليم العالي	عنابة	مشرفا ومقررا
ح عصام	أستاذ محاضر "أ"	قلمة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012 - 2013

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

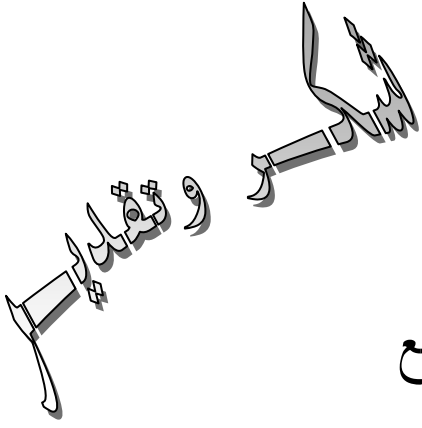
قال الله تعالى:

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَا لَهُمُ فِيهِ

الْبِرَّ وَالْبِحْرُ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الْمَشَايِطِ

وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّا خَلَقْنَا

بِغَيْرِ



عرفانا بالجميل وإجلالا لجميل الصنع

يطيب لي أن أسجل بالبع شكري ،

وعظيم امتناني لأستاذي الفاضل ،

الأستاذ الدكتور "ناجي عبد النور"

على مساعداته وإرشاداته ، طيلة فترة إعدادي المذكورة .

كما يسعني أن أتقدم بشكري البالغ والخالص لجميع الأساتذة في

قسم العلوم السياسية

بجامعة 08 ماي 1945 .

وإلى كل من أمدني بيد العون في سبيل

إنجاز هذا العمل

إهداء

إلى من لم يكن أبداً حبهما لي بسطة لسان يهدر

بالقول، بل ذوب عاطفة تضطرن

بالإخلاص والنقاء،

إلى أغلى وأعز ما أملك في الوجود إلى الوالدين الكريمين.

إلى أخوتي: حليلة، عبد الغفور، نذير، رياض.

إلى الصغير إبراهيم تقي الدين.

إلى صديقاتي وزميلاتي وإلى كل دفعة 2013.

إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

أمين

الخطوة.

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

المبحث الأول: في التعريف بالإصلاح السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح والإصلاح السياسي.

المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي.

المطلب الثالث: مفهوم الإصلاح السياسي عربياً.

المبحث الثاني: في التعريف بالأمن القومي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي.

المبحث الثالث: في التعريف بالاستقرار السياسي.

المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: مفهوم عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.

الفصل الثاني: إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن

القومي.

المبحث الأول: أزمات الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: أزمة الشرعية وأزمة الهوية.

المطلب الثاني: أزمة المشاركة وأزمة التغلغل.

المطلب الثالث: أزمة التوزيع وأزمة تنظيم السلطة.

المبحث الثاني: تأثير أزمات الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: ظهور الصراعات العرقية والطائفية.

المطلب الثاني: تفشي الفساد الإداري والمالي.

المطلب الثالث: الإرهاب.

المبحث الثالث: دور العامل الخارجي في الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي.

المطلب الثالث: المساعدات والمنح المالية.

الفصل الثالث: الحراك العربي وتأثيره على الأمن القومي.

المبحث الأول: الحراك في ليبيا.

المطلب الأول: دواعي قيام الثورة الليبية.

المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في ليبيا.

المطلب الثالث: ليبيا بعد الثورة.

المبحث الثاني: الأزمة السورية.

المطلب الأول: الأبعاد الداخلية للأزمة السورية.

المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية.

المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة السورية.

المبحث الثالث: الثورة التونسية.

المطلب الأول: الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس.

المطلب الثاني: تأثير الثورة التونسية على المنطقة العربية.

المطلب الثالث: تونس بعد الثورة.

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة:

أولاً: طرح الموضوع.

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالديمقراطية وحقوق الإنسان وضغوط الدول المانحة و مؤسسات التمويل الدولية من اجل الإصلاح السياسي، والتطور الكبير في وسائل الاتصال على نحو أصبح من المتعذر معه على أي نظام إخفاء ما يمارسه من انتهاكات لحقوق الإنسان ، وفي ظل العولمة الجديدة لم تعد الديمقراطية مجرد مطلب ترفعه هذه الفئة أو تلك من القوى الاجتماعية والسياسية، ولا مجرد دعوة ثقافية تُعقد لها الندوات والملتقيات ولا هي سياسة تتوخاها الدول الكبرى لاعتبارات إستراتيجية فحسب، بل أصبحت مصلحة وطنية وقومية، مرتبطة بالاستقرار السياسي والأمن الوطني والقومي للدولة.

تبدو الأنظمة العربية في أمس الحاجة لأن تتضافر جميع الجهود لمواجهة تحديات التحديث والعولمة والسلام، وتحديات الوضع الإقليمي الجديد، خاصة في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدتها العالم في العقدين الماضيين، وإن المدخل الأساسي لذلك هو الإصلاح، والإصلاح يبدأ بالإصلاح السياسي باعتباره في قمة اتخاذ القرار على مستوى الدولة، وأساس التغيير والتحسين والتعديل في آلية وهيكله العمل السياسي لأجل الوصول إلى الاستقرار السياسي وإعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، إلا أنه - الإصلاح السياسي - ما زال يثير جدل الكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي.

مما يفتح المجال إلى المبادرات والمشاريع الإصلاحية الأجنبية، ويصبح الإصلاح المفروض من الخارج الذي ينادي به الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا حلقة جديدة من حلقات الهيمنة والتآمر على الوطن العربي، ولا يهدف إلا إلى تحقيق أجندة خفية ومصالح خاصة بالدول الغربية، في ظل المتغيرات السابقة فإنه لا بد من دراسة موضوع الإصلاح وطرح العديد من الأسئلة عن الإصلاح المطلوب، وحجمه ومداه وأسلوبه وعلاقته بالأمن القومي.

ثانياً: الإشكالية.

يشكل مفهومي الإصلاح السياسي والأمن القومي العربي جدلية قوية في ساحة الفكر السياسي العربي الراهن، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعد بمثابة الدافع الرئيسي في عودة مطلب الإصلاح السياسي والأمن القومي، وفي ظل ازدياد مطالب الداخل وعنف ضغوط الخارج المتمثلة في صورة إملءات مقرونة بوجود تحقيق إصلاحات في النظام السياسي، إضافة إلى التحولات المستجدة في العالم العربي بفعل الحراك العربي والثورات وما صاحبها من تدخل أجنبي في ليبيا، وصراع قوى دولية أجنبية في سوريا وعدم استقرار سياسي في مصر وتونس نتيجة وصول قوى جديد إلى الحكم، كل تلك الشواهد تدل على انكشاف خطير في الأمن القومي العربي، وعليه يثور تساؤل رئيسي يمثل مشكلة الدراسة وهو:

- ما أثر الإصلاح السياسي في الوطن العربي على الاستقرار السياسي والأمن القومي؟
وبعبارة أخرى، هل أدى الإصلاح السياسي في الوطن العربي إلى مزيد من الإستقرار أو عدم الاستقرار السياسي؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي، الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم الإصلاح السياسي وأهم محاوره؟
- لماذا الإصلاح السياسي ضرورياً؟
- ما هي الظروف و الأوضاع التي أدت بكل دولة عربية إلى المطالبة بضرورة الإصلاح؟
- أين موقع الإصلاح من إهتمامات السلطة والمتقنين؟
- ما مدى ارتباط الإصلاح بالأمن القومي؟
- كيف أثر الحراك العربي على الأمن القومي في المنطقة؟

ثالثاً: الفرضيات.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية ينبثق عنها عدة فرضيات فرعية، تتمثل الفرضية الرئيسية بما يلي:

أ- الفرضية الرئيسية:

"هناك علاقة ايجابية بين تحقيق الإصلاح السياسي والأمن القومي".

ب- الفرضيات الفرعية:

- هناك علاقة سلبية بين تعدد الأزمات (أزمة المشاركة، أزمة تنظيم السلطة، أزمة الشرعية..)
وبين غياب الاستقرار السياسي.

- هناك علاقة سلبية بين غياب الاستقرار السياسي والانكشاف الأمني.
- هناك علاقة ايجابية بين شرعية النظام السياسي وتحقيق الأمن القومي.
- كلما غاب الاستقرار السياسي انكشف الأمن القومي.

رابعاً: منهجية الدراسة.

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها بالإضافة إلى الفرضيات الرئيسية والفرعية، ستوظف الدراسة المناهج والمقاربات والأدوات البحثية التالية:

أ- المناهج:

1. **المنهج التاريخي:** من أجل رصد وتتبع صيرورة مسار الإصلاحات السياسية في العالم العربي والأزمات السياسية التي مر بها في مختلف المحطات.

2. المنهج الوصفي التحليلي: لوصف الأوضاع والظروف التي أدت بكل دولة عربية إلى المطالبة بضرورة الإصلاح السياسي، فهناك بعض الأسباب والعوامل المشتركة التي دفعت معظم الدول العربية إلى قبول فكرة الإصلاح السياسي على اختلاف المظهر الذي يتخذه شكل التحول.

ب- المقاربات:

1. مقترح تحليل النظم: وهذا لتحليل النظم السياسية العربية، حيث تشير المدخلات إلى تأثير البيئة الداخلية والبيئة الدولية (عدم الاستقرار الداخلي، أزمات النظام السياسي، التدخلات الخارجية...) على الأمن الوطني والأمن القومي.
2. مقترح الأمني: لدراسة ظاهرة الأمن القومي والأمن القومي العربي وأهم التحديات التي تواجهه وتؤثر على أمن الدول العربية.

ج- متغيرات الدراسة: تقوم الدراسة على متغير مستقل وآخر تابع:

1. المتغير المستقل: يعتبر المتغير المستقل بهذه الدراسة هو الإصلاح السياسي.
2. المتغير التابع: يعتبر المتغير التابع بهذه الدراسة هو الأمن القومي.

د - محددات الدراسة: للأمن أبعاد خمسة تضم البعد السياسي والعسكري، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الأيديولوجي، وأخيراً البعد البيئي، وستقتصر الدراسة على مجال الأمن القومي العربي في المجال السياسي.

خامساً: الدراسات السابقة.

يسخر الفكر العربي الحديث، ولاسيما في القرن التاسع عشر بالأمثلة الدالة على أن فكرة الإصلاح السياسي قد تجذرت في النسيج الفكري السياسي العربي، وقد ظهرت من خلالها حركات سياسية ناضلت من أجل تحقيق الإصلاح السياسي، ومن أهم الكتاب: جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، رشيد رضا.

كما توجد دراسات حديثة تناولت الإصلاح السياسي في العالم العربي ودراسات أخرى تناولت دراسة الأمن القومي والأمن القومي العربي.

- دراسة عبد الإله بلقزيز. **في الإصلاح السياسي والديمقراطية**: تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة فصول بحثية، هدف فيها الكاتب إلى الحديث عن ظهور فكرة الإصلاح السياسي في الدول العربية الذي كان مقرونا بأحداث 11 سبتمبر، وكيف أن الضغوطات الخارجية مورست من أجل إجراء إصلاحات سياسية في الدول العربية تحت عنوان "مكافحة الإرهاب"، كما يوضح أن عمليات الإصلاح ليست سياسية فقط بل تمس جميع القطاعات بغية ترسيخ الديمقراطية في المجتمعات العربية، ويوضح في الأخير موضع الديمقراطية بين السلطة والمعارضة ليخلص بمجموعة من النتائج.

- دراسة محمد محفوظ. **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطننا للعيش المشترك**: يحتوي هذا الكتاب على ثلاث فصول، أهتم فيها الكاتب بالتركيز على مدخل الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة وأكمل المؤلف مبدأ المواطنة من خلال التركيز على عنوان الثقافة وشروط المواطنة، كما ركز على الربط بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة، باعتبار أن مضامين المواطنة بحاجة إلى فضاء سياسي جديد يقوم بتحريك الساحة ومكوناتها وقواها المتعددة باتجاه العناصر والمفردات الضرورية للمفهوم.

- دراسة عبد الله الداير. **علم السياسة والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي**: تحدث الدكتور عبد الله الداير في هذا الكتاب عن إمكانية تغيير الواقع العربي من خلال التركيز على مطلب الإصلاح بواسطة الحسم الثوري ويقصد بالحسم الثوري القرار الإستراتيجي الذي تتخذه طوعا نخبة سياسية حاكمة للتغيير النوعي في طبيعة النظام السياسي، كما أشار أن أسباب أزمة الدول العربية المعاصرة تتمثل في مطالب الضغط الداخلي وكذا عنف الضغط الخارجي، كما وضع خطة مستقبلية للتحوّل الديمقراطي واعتمد على دولة مصر كنموذج.

- دراسة مدحت أيوب. **الأمن القومي العربي في عالم متغير**: تحدث المؤلف في هذا الكتاب عن مفهوم الأمن القومي العربي وآفاق البحث فيه، كما ربط أحداث 11 سبتمبر بالأمن العربي وقد جرت محاولات عدة رسمية وشعبية لتحديد مفهوم الأمن العربي وتطويره بناء لهذا الأمن بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تأسيس جامعة الدول العربية فقد زالت أسس في بنية الأمن العربي كان من نتائجها أن هذا الأمن مازال إلى الآن هشاً وقابلاً بشدة للانكشاف ومن أهم السمات التي تؤثر سلباً في الأمن العربي: التجزئة والتخلف والتبعية والخلل في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

كما أشار إلى الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي العربي ودور النفط فيه ليخلص في النهاية بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تحمي الأمن القومي العربي.

- دراسة هشام سلمان حمد الخلايلة. أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1999-2012): وتحتوي رسالة الماجستير المقدمة من الطالب هشام سلمان الخلايلة إلى جامعة الشرق الأوسط على خمسة فصول، وقد أولت أهمية خاصة للإصلاح السياسي وأثره على المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية، وقد هدفت إلى:

- التعريف بالإصلاح السياسي والمداخل المقاربة.

- التطرق إلى المشاركة السياسية في الأردن وتبيان أنواعها ومستوياتها وتفاعل المشاركة السياسية والقرار السياسي.

- وكذلك توضيح أثر الإصلاح السياسي على العمليات السياسية وعلى المؤسسات الأردنية غير الرسمية.

- دراسة العايب أحسن. الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى 1945-2006: تضمنت أطروحة الدكتوراه المقدمة من الطالب العايب أحسن إلى جامعة الجزائر على 6 فصول، تعرضت هذه الفصول إلى تناول مفهوم الأمن والأمن الوطني والأمن الوطني العربي ومقوماته، كذلك إشكالية بناء الأمن العربي بين النزعة القطرية ومصالح القوى الدولية الكبرى.

وأخيرا رصد التحديات التي تواجه الأمن العربي الراهنة وآفاقه المستقبلية.

سادسا: أهمية الدراسة.

أ. الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على مفهوم الإصلاح السياسي والمفاهيم الأخرى من الاستقرار السياسي والتحديث..، كما تعرفنا الدراسة على تأثير الإصلاح السياسي كمتغير مستقل على الأمن القومي الذي أصبح من أولى أهداف الدول في ظل تنامي التهديدات الجديدة.

من خلال الدراسة يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات لتحقيق الإصلاح مع الحفاظ على الأمن

القومي.

ب- الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية في أن تطبيق الجانب النظري يساهم في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في العالم العربي في التعرف على مفاهيم الإصلاح السياسي، من أجل إعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم بغية تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، وكذلك التعرف على حيثيات الأمن القومي العربي والتحديات التي يواجهها.

كما توفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن العربي بالاضطلاع والمعرفة بحالة وأوضاع جل البلدان العربية وتناقض مطلب الإصلاح السياسي مع الوضع الراهن، الذي يعيشه العالم العربي.

سابعاً: أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الإصلاح السياسي والأمن القومي والاستقرار السياسي في العالم العربي، وتقييم العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي وتفسير إشكالية هذه العلاقة مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي الداخلي وتحليل مصادر وأنواع التهديد في الوطن العربي وأثره على الأمن القومي العربي.

ثامناً: أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيار الموضوع لأسباب لها علاقة بتخصصي وكذا الأهمية الحيوية للبحث سواء للأفراد أو المختصين في المجال الأمني والعلوم السياسية، وأيضاً لحدثة الموضوع بحيث يعتبر موضوع الساعة ومحط نقاش وجدل بين المفكرين والباحثين.

تاسعاً: أقسام الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، تعرضت المقدمة إلى إشكالية الدراسة وفرضياتها ومنهجياتها وأهميتها، أما فصولها فقد جرى ترتيبها وعنوانتها بالكيفية التي تخدم سياق تحليل الإشكالية ومتابعة وقائعها.

الفصل الأول: تناول بالدراسة الإطار النظري والمفاهيمي من خلال ضبط المفاهيم ذات العلاقة بالدراسة من خلال ثلاث مباحث أساسية، تناول أولها التعريف بالإصلاح السياسي، وتعرض ثانيها إلى التعريف بالأمن الوطني، أما المبحث الثالث منها فقد تعرض إلى التعريف بالاستقرار السياسي. وكان

كل مبحث من هذه المباحث يضم ثلاث مطالب، وقد كانت مثل هذه المفاهيم جد حيوية لتبسيط مفاهيم الدراسة من جهة، ولأغراضها التنظيرية والعملية من جهة ثانية.

الفصل الثاني: رصد إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي، ومن خلال توضيح علاقة التأثير والتأثر بين كل من الإصلاح السياسي والأمن القومي، وفي ضمن هذا الإطار تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناول أولها أزمات الإصلاح السياسي، وتطرق ثانيها إلى تأثير أزمات الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي، في حين تناول ثالثها دور العامل الخارجي في الإصلاح السياسي.

الفصل الثالث: كان التركيز فيه على الحراك العربي وتأثيره على الأمن القومي من خلال دراسة حالة كل من "ليبيا وسوريا وتونس"، وقد تم ضمن هذا السياق تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية، رصد المبحث الأول منها الحراك في ليبيا، من خلال عرض أسباب اندلاع الثورة الليبية وتأثيرها على دول الجوار ومحاولة رصد ليبيا بعد الثورة. تعرض المبحث الثاني إلى الأزمة السورية وأبعادها الداخلية ومواقف القوى الدولية والإقليمية من هذه الأزمة، في حين تطرق المبحث الثالث إلى الثورة التونسية وتأثير هذه الثورة على باقي الدول العربية، ومواقف بعض القوى من هذه الثورة وكذلك رصد الوضع الراهن لتونس من خلال تسليط الضوء على موضوع الإصلاح الأمن.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

وجدت الباحثة صعوبات في قلة المراجع التي تتحدث عن الاستقرار السياسي وكذلك عن الثورات العربية، بحيث جل التحليلات والدراسات حول موضوع الثورات العربية كان من مقالات مأخوذة من مواقع الانترنت أو بعض المقالات من المجلات الأكاديمية (يتعذر وجود كتب حول الموضوع).

كذلك من بين الصعوبات التي واجهت الباحثة هو ضيق الوقت، فالمدة المملة من أجل الشروع وإنهاء المذكرة كان قصيرا جدا.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

يمثل الأمن بمدلوله العام الإحساس بالاستقرار والأمن بالنسبة للأشخاص والمجتمعات، ولتحقيق ذلك تعمل الهياكل الأمنية على جبهة عريضة من القضايا المتناقضة من حيث الأسباب والأطراف وطبيعة الظواهر ولئن يعد هذا المكسب أبرز مقومات المجتمعات العربية حالياً لتقليص ظاهرة الفقر وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وتأمين الإصلاحات السياسية، فإنه يبقى خيار دائم لتوفير الحلول لمواجهة التحديات والتهديدات والمستجدات المستقبلية والتطورات المتلاحقة، ويعد الاتجاه نحو الإصلاح ضرورة تفرضها المتغيرات وتعقد الأزمات التي تعيشها المجتمعات.

وسيتم التحكم في هذا الفصل في مفاهيم الدراسة وضبط مدلولاتها، باعتبار أن كل مفهوم يتضمن في ثناياه دلالات فكرية، كذلك التوقف عند أقوى المفاهيم علاقة بمصطلحات الدراسة، سواء لتبيان التداخل القائم بينها أو لتفادي الالتباس القائم فيما بينها، والمساهمة عبر المقاربات في استنباط الدلالات المفهومية للإصلاح السياسي، والأمن القومي وكذا الاستقرار السياسي، في إطار المدارس الفكرية القائمة التي تفيد كلها في إيجاد قاعدة نظرية تسمح بتحليل موضوع الدراسة.

وستكون مباحث هذا الفصل متضمنة الآتي:

المبحث الأول: في التعريف بالإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: في التعريف بالأمن القومي.

المبحث الثالث: في التعريف بالإستقرار السياسي.

المبحث الأول:

في التعريف بالإصلاح السياسي.

أصبح موضوع الإصلاح وخاصة السياسي موضوع الساعة ولاسيما في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدتها العالم، وبالتالي لابد من دراسة الموضوع، موضوع الإصلاح، وهذا المبحث يهدف إلى الإحاطة بالموضوع، وذلك من خلال التعرف على مفهومه والمفاهيم المقاربة له، وأخيرا التطرق إلى الإصلاح السياسي في العالم العربي.

المطلب الأول:

مفهوم الإصلاح والإصلاح السياسي.

أولا: مفهوم الإصلاح (Reform):

يعرف الإصلاح بأنه: "تغير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم، توسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا، واستبدال مقاييس العزوة والمحابة بمقاييس الكفاءة وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية".⁽¹⁾

ويكتسب مفهوم الإصلاح معاني عديدة: فهو الدعوة إلى تغيير أو إصلاح لنظام دولة قائمة ويمكن أن يكون تغيير في لباس الثورة أو يكون إصلاحا مقتبسا من محاكاة لنموذج محدد ويبدو أن هناك مستويين للإصلاح في تاريخنا الحديث تتابعا ولم يتزامنا.

المستوى الأول: تقليد العالم الغربي والمجتمعات الغربية، والثاني: جاء بعد هذه المرحلة وهو مستوى إعادة التفكير في الهوية، كمسلمين وعرب وحضارة، وذلك مشاركة في الفعل الإنساني.⁽²⁾

كذلك عرف الإصلاح على أنه: "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، والإصلاح خلافا للثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"⁽³⁾، فالإصلاح يعد من المفاهيم المثيرة للجدل والثقافي، إذ أنه يتناول أحد الأساسيات الهامة في مسيرة التطور والترقي في المجتمعات البشرية، ولم

¹ - صامويل هنتيغتون، النظام السياسي بمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو، بيروت: دار الساقى، 1999، ص 121.
² - مهند مبيضين، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربتان العثمانية والایرانية، بيروت: ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 67.
³ - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، القاهرة: ج1، ط 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990، ص 206.

يقتصر معناه على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل تعدى ذلك إلى جوانب الثقافة والمعتقدات، حيث قال تعالى "وما أريد أن أخالفكم إلا ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله".⁽¹⁾

وتعرف الباحثة الإصلاح بأنه: التغيير الذي يحدث في بنية المجتمع السياسي في العالم العربي".

ثانياً: مفهوم الإصلاح السياسي (Political Reform):

الإصلاح السياسي يعني إلغاء الحزب السياسي الواحد، وتأسيس نظام يقوم على أساس تعدد الأحزاب، وفتح المجال أمام حرية الصحافة وحرية النقد.⁽²⁾ فالإصلاح السياسي كمشروع يقتضي توفر مرجعية دستورية، وشفافية في أداء السياسات وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة للقانون، والدستور، ولا يمكن تصور إصلاح سياسي حقيقي دون دستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات، ويكون حصانة ضد تكرار أخطاء الماضي على أن ينسجم ومقتضيات العصر وأصالة المجتمع.⁽³⁾

كما يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي، وبناء الديمقراطية والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي، وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة، وتحقيق المساواة، والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها، والتعبئة الجماهيرية، واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون.

وهناك عدة تعاريف للإصلاح السياسي يمكن الوقوف عند بعضها وهي:

"عملية تعديل وتطوير جذري في العلاقات الاجتماعية وشكلها داخل الدولة في إطار النظام القائم وبالوسائل المتاحة، واستناداً لمفهوم التدرج".

"تطوير كفاءة النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً".

التغيير أو التعديل نحو الأحسن لوضع سيء أو غير طبيعي، أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج".⁽⁴⁾

¹ - القرآن الكريم، سورة هود، الآية 188.

² - عبد الله الداير، علم السياسة والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص 70.

³ - خليل بوهزاع، متطلبات الإصلاح السياسي وتحقيق الاستقرار، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alwasatnews.com>.

⁴ - هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ماي 2012)، ص 6.

ويمكن للباحثة أن تخلص إلى تعريف الإصلاح السياسي بكونه: "عملية سياسية واجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات هامة على الحياة السياسية من أجل جعل المجتمع يحظى بجميع الحقوق وكذا الحريات، ويقوم بجميع الواجبات المملاة عليه".

وتجدر الإشارة إلى أن مبادرات الإصلاح السياسي تأتي من أجل التغيير والتطوير ويكون هذا التغيير في مؤسسات الدولة، كما يكون هادفا إلى الانتقال من نظام تسلطي وديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي.

ومن أجل تطبيق المثال الديمقراطي قائمة طويلة بالمطالب من بينها: احترام حقوق الإنسان وضمان حرية التفكير والتعبير، والإقرار بحرية التنظيم ودورية الانتخابات السياسية بمختلف أشكالها، وقبل ذلك كله، الاعتراف بمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية وهي ضرورة تداول السلطة لتجديد النظام السياسي برؤى جديدة بصورة دورية منتظمة.⁽¹⁾

وهذه المبادئ هي واحدة، تصلح للمجتمعات كافة، أما الأشكال التي تظهر من خلالها فهي التي تختلف وتتمايز من بلد إلى آخر، كما أن الديمقراطية لا يمكنها أن تكون منقوصة أو متجزئة فهي تكون شاملة أو لا تكون.⁽²⁾

فعلى سبيل المثال، مشروع الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، يعتبر مشروعا صعبا ففي عدد من البلدان العربية، من الضروري مواجهة التحديات التي تفرضها الانقسامات المجتمعية القائمة والموروثات التاريخية، فالتطور المؤسسي الهادف إلى الإصلاح الديمقراطي لا يمكن أن يهمل تلك التحديات، ففي لبنان والعراق والسودان مثلا، فإن أشكالا معينة مكن الديمقراطية التوافقية التي تأخذ في الاعتبار الانقسامات الإثنية- الدينية، قد تكون ضرورية كحالة انتقالية، وقد تكون ضرورية للتحويل الديمقراطي، وفي منطقة الخليج، يمكن صوغ عقودا اجتماعية جديدة من شأنها أن تفتح الطريق لتحقيق حرية سياسية أكبر ومساهمة أوسع للنساء في المجتمع، وثمة مطالبات متزايدة داخل المنطقة بالإصلاحات السياسية وفق تلك الرؤى.⁽³⁾

- الإصلاح الأمني:

¹ - عبد الله الداير، مرجع سابق، ص 263.
² - برهان غليون، وآخرون، أزمة النظام العربي وأشكالها النهضة، بيروت: ط1، الانتشار العربي، 2007، ص ص. 87-88.
³ - إبراهيم البدوي، وسمير مقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص. 468.

تختلف الهياكل الأمنية من دولة إلى أخرى من حيث السلطات والحقوق والضمانات المهنية والمراقبة الدستورية لها وعلاقتها مع المواطن، كذلك الاختلاف في المرجعية القانونية التي كانت السبب الرئيس في تغير اعتماد قانون إجرائي موحد في أوروبا، ويبدو الاختلاف واضحا بين هذه الدول في مجالي ضبط المخدرات واستعمال الأسلحة والاندماج الاجتماعي، أما نسبة الرضا عن أداء هياكل الأمن والتي تبدو جيدة بنسبة 70% في أوروبا فهي غير قابلة للقياس مع بقية الدول النامية خاصة في إفريقيا ويرجع ذلك لعدة اعتبارات لعل أبرزها:

- تواصل تراجع الأداء في صفوف رجال الأمن رغم الجهود المبذولة.
- تعثر تحول النظام السياسي إلى نظام ديمقراطي بسبب عدم مواكبة هياكل الأمن.
- تزايد نسب الجريمة والشعور بانعدام الأمن وانعكاس ذلك على صورتها لدى المواطن.
- تأثير العولمة على الجريمة التي تعدت الحدود الوطنية وتجاوزت محيطها التقليدي المحلي.⁽¹⁾

وانسجاما مع ذلك اعتمدت منذ عقود العديد من الدول النامية نهجا مواكبا لتطلعات المجتمعات، من خلال اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية والسياسية إلا أن هذه الإصلاحات بقيت لدى بعض الدول شكلية ولم تحقق أهدافها، الشيء الذي أدخلها من جديد في الانقلابات والنزاعات القبلية والدينية والانقسامات الثقافية والاجتماعية.

ولقد بات واضحا أن أكبر خطر يهدد وجود أي دولة مدنية هو استغلال السلطة الأمنية لقوتها ونفوذها بالتدخل والهيمنة على الحياة المدنية، فالسلطات الأمنية ظلت تعتبر أن تمتع السلطات التشريعية والقضائية يحد فعليا من أدوارها ويقلص نفوذها، وهذا هو سبب التعارض المستمر بين الإصلاح السياسي والجهات الأمنية، أما الأمر الذي لا تعارض عليه هو: ضرورة إحداث إصلاح أمني أي إصلاح الهياكل الأمنية ثقافيا ومؤسسيا كي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذا من أجل حماية أمن المجتمع والمواطنين بكفاءة ومهنية.⁽²⁾

المطلب الثاني:

¹ - محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص ص 210- 211.

² - توفيق ألكليمندوس، الإصلاح الأمني، على الرابط الإلكتروني:

المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي.

قبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فإن أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسية، والتحديث السياسي، والتغيير والتحول، وتأسيسا على هذا سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي التي تركز على علاقات التأثير والتأثر بينها وبين الإصلاح السياسي من خلال العنصرين التاليين:

أولاً: مفهوم التنمية السياسية ومفهوم التحديث السياسي:

1 - مفهوم التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استتبطها العلم السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، إذ جاز هذا التعبير وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية.

والمعروف أن مفهوم التنمية السياسية وظف من قبل الجامعات الأوروبية والأمريكية، تحت شعارات التحديث والتطوير السياسي وتم إجراء العديد من الدراسات بهذا القصد تحت إطار المشاريع التحديثية والتنموية، مثل مشروع "كاملوث" الأمريكي وغيره.

وقد نشأ ونما حول مفهوم التنمية السياسية عدة آراء واتجاهات فكرية سياسية، وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها، واشتقت عدة تعريفات منها على سبيل المثال، تعريف: "ألفرد ديامنث" الذي يقول عنها بأنها: "العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم".⁽¹⁾

كما يمكن إحصاء عدد كبير من التعريفات المتميزة للمفهوم على سبيل المثال، أورد "لوسيان باي" "Lucian w. Pye" عام 1996 عشر معانٍ وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، فيما أضاف "صامويل هنتيغتون" غموضاً آخر للمفهوم حيث قال: ماذا تعني التنمية السياسية؟ أنها تعني كل شيء وأي شيء.⁽²⁾

1 - عز الدين دياب، "التنمية السياسية في الوطن العربي"، مجلة الفكر العربي، القاهرة: العدد 70، ص 19.
2 - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: دارالجامعة الجديدة للنشر، 2004، ص 110.

وبسبب هذا الغموض، فإن مفهوم التنمية السياسية قد ترك مع بداية حقبة سبعينات القرن العشرين، وحل محله العديد من المفاهيم البديلة، فأصبح التركيز منصبا على قيمة المفهوم وليس على تطوره الفكري والتاريخي، وذلك من قبل عدد من النظريات التي تعد الأكثر أهمية بالنسبة للتعامل مع المفهوم، محل الدرس ألا وهي:

أ نظرية التحديث: (العصرنة):

لقد ساهم في تطور نظرية التحديث (العصرنة) مساهمة إيجابية بارزة تيارين فكريين كبيرين، وهما: الأول: دراسة "ماكس فيبر" حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، وقد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث.

الثاني: كتابات "هربرث سبنسر" و"أميل دور كايم" و"تالكوت بارسونز"، ركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغيير الاجتماعي، كما ركز كتاب هذا التيار على الملامح الهيكلية للمجتمع، ونتيجة لذلك ظهرت فكرتان محوريتان: التنمية، أو التطور الاجتماعي والثانية التكامل الاجتماعي.

-العصرنة:

هي عملية متعددة الوجوه، تفترض تغيرات شاملة، وهي كما عرفها "ليرنر" عملية ذات كيفية مميزة خاصة بها، وهذا ما يفسر لماذا يسود شعور بين الناس الذين يعيشون في ظل العصرنة بأنها كل متماسك.

ومن مظاهره العصرنة: التمدن، التصنيع، العلمنة، تطبيق الديمقراطية، التعليم العالي، مشاركة وسائل الإعلام.

لقد لوحظ أن عملية العصرنة قد ارتبطت في الدول النامية، وبعد حصولها على الاستقلال السياسي، بتزايد حدة العنف والفساد السياسي.

وأهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية، أن مفاهيمها اتسمت بالغموض، كما أن النظرية لا تحدد الآليات التي تؤدي إلى التنوع والانتقال إلى مجتمع أكثر حداثة.⁽¹⁾

ب نظرية التبعية:

ارتبط ظهورها كنتيجة لنظرية التحديث التي تؤكد على النمط الغربي في التنمية، من أبرز رواد هذه النظرية، سمير أمين أندريه فرانك، بول سوبزي، وبول باران في كتابهما الاقتصاد السياسي

¹ - أمين محمد علي الدور، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2011-2012، ص ص 27-29.

للنمو)، تقدم النظرية تفسيراً كاملاً لظاهرة التخلف السياسي والاقتصادي من منظور الظروف التاريخية والموضوعية التي عاشتها هذه البلدان، وهي نظرية بنوية وليست وضعية، تبني تحليلاتها على أساس فهم وتحليل الهياكل الاجتماعية والسياسية في كل البلدان المتقدمة والنامية⁽¹⁾، (دول المركز والمحيط أو الهامش).

ج - النظرية الماركسية:

حلل كارل ماركس المجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقاً من المفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس كما يعرف بـ "المادية التاريخية"، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي، وترى الماركسية أن التشكيلة الاجتماعية، الاقتصادية القائمة على الاستقلال تؤدي على انقسام المجتمع إلى طبقات وإلى تفاقم التناقضات الاجتماعية.

وقد استخدم "ماركس" مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي وصيلة نظرية لدراسة المجتمعات غير الأوروبية واستخدام بعض الباحثين هذا المفهوم في تحليل قضايا التنمية والتخلف لاحقاً.

د - نظرية التنمية السياسية فيما بعد الحداثة:

منذ بداية السبعينات والتاريخ الأوروبي والعالم من ورائه يعيش تلك اللحظة التحولية الكبرى وهو التحول الحاد في التاريخ وبرزت الدولة كوحدة من وحدات التكامل السياسي، كل هذا أدى على تحول في أطر التنمية السياسية من اعتماد الثقافة كمدخل للتغيير إلى اعتبار الاقتصاد كمدخل للتغيير ومع تشكل النظام العالمي الجديد وبداية مرحلة العولمة، كظاهرة تتجاوز الحدود والسيادة والدول وبصورة عامة صار التركيز على التنمية الاقتصادية كمحور ضروري لتحقيق التنمية بشكل عام، وأصبحت المتغيرات السياسية تابعة للمتغير الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي والخصخصة تشكل أساس التحول الديمقراطي والمشاركة والتعددية.⁽²⁾

¹ - أمين محمد علي الدبور، المرجع السابق، ص 34 - 37.

² - ريم بن عيسى وآخرون، التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، الجزائر: مركز النور للدراسات، ص 24-17.

2- مفهوم التحديث السياسي:

أ- التحديث:

تستلزم معالجة موضوع "التحديث السياسي" ربطه بالسياقات التاريخية التي أفرزته، والمنطلقات الفكرية التي أطرته، والمرجعيات الفلسفية التي بلورته كعملية واعية، دشنت انطلاقاتها بعد ما حصل لديها التراكم الفكري كما وكيفاً.

واستعانت بمفاهيم وقع تطويرها لمدة من الزمن⁽¹⁾، ويرتبط التحديث فكرياً وتاريخياً بالحدث، لكن هناك اختلافات جوهرية كما عبر عن ذلك "برهان غليون"، حيث عرف الحدث (Modernity) على أنها: "التمييز بين حقبتين مختلفتين من الحضارة البشرية، أي وصفها بقطيعة تاريخية في نظم مجتمعية.

أما التحديث فهو "مجموعة العمليات المتعددة والمتباينة الصغيرة والكبيرة، التي تقوم بها جماعات وفئات وسلطات متعددة، وفي سياقات تاريخية مختلفة ولأهداف مختلفة وتحت ضغط مصالح متناقضة أحياناً، للتعامل مع الحدث"، فالحدث تصف طبيعته مرحلة تاريخية تميزها عن سابقتها، أما التحديث فيشير إلى سياسات وممارسات طبقت من قبل فئات اجتماعية، واستراتيجيات خاصة، ولذلك إذا كانت الحدث مرتبطة بالتاريخ، فالتحديث مرتبط بالسياسات المجتمعية.⁽²⁾

أما "سمير أمين" فيعرف التحديث على أنه: "يحتوي مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية لتشمل وسائل الإنتاج والعلاقات الإنتاجية ونظم المجتمع، أما الحدث فتعني الثورة الفكرية والثقافية".⁽³⁾

بعد استعراضنا لمجموعة تعاريف لكل من الحدث والتحديث، والتي أبانت في مجموعها عن امتدادات مفصلية عميقة بين المفهومين، بالرغم من الفكرة التي مفادها أن الحدث نمط، والتحديث عملية.

ما يهمننا في هذه الخطوة هو التأكيد على أن للتحديث أشكالاً متعددة، أهمها التحديث الاقتصادي، التحديث الاجتماعي والتحديث السياسي (وهذا الأخير هو موضوع الدراسة).

¹ - عبد الصمد عفيفي، التحديث السياسي: مقارنة مفاهيمية، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.hem.bredband-netcdpps/547-htm>.

² - برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، بيروت: ط 2، المركز الثقافي العربي، 2005، ص ص 119-120.

³ - عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، بيروت: ط 2، دار الكتاب الجديدة، 2005، ص 352.

ب- التحديث السياسي:

إذا كان التحديث عملية شاملة لها امتدادات تاريخية، جاز لنا اعتبار التحديث السياسي ظاهرة معاصرة، وقد أصبحت عمليات التحديث في علم السياسة خلال فترة الحرب الباردة ذات طابع سياسي يتضمن أفكارا عن "التطور" و"بناء الأمة".⁽¹⁾

ويتوفر التحديث السياسي عندما تقوم السلطة السياسية على أسس تمثيلية انتخابية حرة تعبر عن إرادة شعبية حقيقية، تضمن التعددية السياسية والفكرية وحرية المعارضة وتحريم العنف وتداول السلطة بطرق سلمية ودستورية، تصون حقوق الإنسان، وتوفر الشروط اللازمة كي يفكر الفرد بحرية ويمارس قناعاته الفكرية بحرية عبر انتمائه إلى أي حزب أو منظمة اجتماعية، وكذلك استقلالية المؤسسات العسكرية والأمنية واستقلالية القضاء، أيضا مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين عند التعيين أو الترقية أو التأهيل للوظائف العامة وذلك بعدم إخضاعها لأي اعتبارات ضيقة، تقيديا لاستخدام المحسوبية أو إحلال أهل الثقة والولاء محل أهل الكفاءة والخبرة في وظائف الخدمة العامة.⁽²⁾

أما التحديث السياسي في المجتمع العربي فيأخذ مسار الوجهة التي يفترض أنها المقصودة بثلاثية "عابد الجابري" المعروفة والمتمثلة في:

-العقيدة بوصفها محددات ثقافيا وقيمية.

-القبيلة بوصفها محددات اجتماعيا.

-الغنمية بوصفها محددات اقتصاديا، لكن بكيفية تتفاوت وتتجاوز قليلا مع الكيفية التي تعالج محددات العقل السياسي العربي في المجتمع العربي.

فالفاعل السياسي في المجتمعات العربية يبقى محكوما بتلك المحددات، وقد أبانت التجربة التاريخية للعديد من المجتمعات العربية والإسلامية، أن المحاولات المبذولة لتجاوز أثر هذه المحددات كان يبيء في العديد من المحاولات بالفشل، ولأسباب مختلفة بعضها محلي وذاتي، والأخر موضوعي خارجي نتيجة تدخل عدد من القوى الإقليمية والدولية.⁽³⁾

¹ - غراهام إيفانز، جيفري نونيهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، سبتمبر 1997، ص 308.

² - عبد الله تركماني، العرب والحاجة إلى التحديث السياسي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t.63565.html>.

³ - كمال عبد اللطيف، التحديث السياسي ومعاركه في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.drisslargimi-maktoobblog.com>.

المطلب الثالث:

مفهوم الإصلاح السياسي عربيا.

يقول الأستاذ الدكتور "عبد الله الداير" في كتابه عن الإصلاح أن الإصلاح السياسي في العالم العربي هو إصلاح ثوري عربي، فهو أولا: إصلاح شامل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وهو ثانيا: ليس إصلاح من فوق تنفرد بوضع خطوته الرئيسية النخب السياسية العربية الحاكمة ولكن إصلاح لا يمكن انجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمتقنين ومؤسسات المجتمع المدني، وهو أيضا إصلاح ينبغي بعد الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته وأساليبه تنفيذه، أن يتم وفق مراحل زمنية متفق عليه سلفا، وفي ضوء آليات للتنفيذ، وفق قواعد موضوعية تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية لقياس التقدم فيه.⁽¹⁾

ويكاد مطلب الإصلاح السياسي يلخص سائر مطالب الإصلاح وعلى تعدادها وتنوع مجالاتها ويمثل الأسس منها جميعا، والحقيقة التي يعرفها الرأي العام والنخب الفكرية والسياسية في الوطن العربي، كما يعرفها الغربيون أنفسهم، أن مطالب الإصلاح السياسي لأوضاع الدولة والسلطة في البلاد العربية، سابقة في الوجود لأحداث 11 سبتمبر 2001، وتداعياتها السياسية العربية، ومنها مطالبة الإدارة الأمريكية نخب العرب الحاكمة بالإصلاح، ومنذ هذه الفترة ظهرت حقيقتين سياسيتين في سياق طرح مسألة الإصلاح في الداخل العربي:

أولى الحقيقتين أن فكرة الإصلاح تبلورت في سياق سياسي عربي طبعه الإدراك المتزايد لدى المتقنين ونخب المعارضة، بالإخفاق الذي جاءت به فكرة الثورة أو إستراتيجية التغيير الجذري بواسطة القوة، وثانية الحقيقتين أن الأداء السياسي للسلطة في البلاد العربية كشفت عن حاجة ضاغطة إلى إجراء إصلاح سياسي لتعديل الأوضاع الداخلية.⁽²⁾ وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاح السياسي في ظروف البلاد العربية يعني أمورا ثلاثة:

¹ - عبد الله الداير، المرجع السابق، ص 77.

² - نفس المرجع، ص 77.

الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من "حياة سياسية" قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية، وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل.⁽¹⁾

فلقد جرت وتجرى عمليات إصلاح في إطار الأنظمة العربية القائمة، جاء معظمها كأنه صدى للموجة الثالثة للديمقراطية على حد تعبير "هنتيغتون".

فالموجة الأولى من عام (1830-1926) والموجة الثانية بعد الحرب العالمية الثانية التي أعقبها حالة انحسار استمرت طوال فترة الستينات، حتى في دول أتمت إصلاحا ديمقراطيا ثم تراجعت.

الموجة الثالثة: التي يؤرخ لها من عام 1974 أي من ثورة البرتغال والتحول الديمقراطي للبرتغال واليونان وإسبانيا، ثم بعض دول أمريكا اللاتينية.⁽²⁾

أولا: المبادرة العربية "الإصلاح من الداخل":

ليس هناك شك في أن الخطاب العربي السائد الآن يركز على الإصلاح بما يعني ضرورة تغيير وضع الواقع العربي.

والواقع أنه منذ دعت مكتبة الإسكندرية بمؤتمر قضايا الإصلاح "الرؤية والتنفيذ" الذي انعقد في الفترة من 12 إلى 14 مارس 2004، تعددت الندوات العربية التي تناقش مختلف جوانب الإصلاح، ومن أبرز هذه الندوات تلك التي نظمتها "مؤسسة الفكر العربي" في المغرب بعنوان "التغيير أو تغيير الثقافة"، وكذلك الندوة الفكرية التي نظمها مهرجان مسقط في سلطنة "عمان"، وكان موضوعها تغيير الواقع العربي من أجل مستقبل أفضل⁽³⁾، وقد تضمنت وثيقة الإسكندرية، إثر لقاء تم في مكتبة الإسكندرية ضم الاجتماع حوالي 150 شخصية من مختلف الدول العربية، أربعة جوانب ينبغي إصلاحها نوجزها فيما يلي:

1 - الإصلاح السياسي: من خلال القيام بالإصلاح الدستوري والتشريعي لتصحيح الأوضاع التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية الحقيقية في البلاد العربية.

¹ - عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، بيروت: ط1، الشركة العالمية للكتاب، 2007، ص ص 71-75.
² - عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي، بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص 71-75.

³ - عبد الله الداير، المرجع السابق، ص 67.

2 - الإصلاح الاقتصادي: ويشمل كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني والتسيير الكفء له.

3 - الإصلاح الاجتماعي: من خلال الاستفادة من الموارد الاجتماعية والثقافية التي يمتلكها المجتمع المدني.

4 - الإصلاح الثقافي: من خلال ترسيخ الفكر العقلاني والعملية بتشجيع مؤسسات البحث العلمي وتوفير التمويل اللازم له.

5 - آليات المتابعة مع المجتمع المدني: بتأسيس منتدى الإصلاح وعقد ندوات ومؤتمرات وتشغل لجنة متابعة لمراجعة ما تم تنفيذه بشكل دوري.⁽¹⁾

استطاعت وثيقة الإسكندرية أن تقدم منظور لتغيير الواقع العربي يحتاج إلى تأمل عميق، وانتهت مناقشة الوثيقة بالافتتاح الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها في بلورة مشروع شامل للإصلاح.

ومعنى ذلك بكل وضوح أهمية الاستجابة إلى مطالب المجتمع العربي في التغيير الشامل ورفض فرص الإصلاح من الخارج.⁽²⁾

ثانيا: ردود الفعل على الوثيقة:

سارعت تصريحات المسؤولين في الولايات المتحدة وأوروبا على تأييد وثيقة الإسكندرية والاقتراب منها للتدليل على صحة مطالبها للدول العربية بالإصلاح، وتفاوتت ردود الفعل العربية على الوثيقة، ففي حين اعتبر بعض المثقفين والمعلقين العرب أنها تمثل رؤى متكاملة وعملية للإصلاح نابعة من الإرادة الذاتية للشعوب العربية، اعتبر الآخرون أنها جاءت لنجدة المشروع الأمريكي - مشروع الشرق الأوسط الكبير - وقد سارع بعض المشاركين في مؤتمر الإسكندرية لإصدار بيان يطالب بتعديلها وإضافة بعض البنود عليها بحيث تحمل الولايات المتحدة وأوروبا المسؤولية التاريخية والأخلاقية والمادية عن تردي الأوضاع العربية، فقد اعتبر البيان أن دور تأييد الولايات المتحدة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والجولان ومزارع شبعث ثم قيامها وحلفاءها باحتلال العراق قد تسببا في مزيد من التمزق والأزمات في المنطقة العربية.⁽³⁾

لقد وجهت بعض الانتقادات من طرف الكتاب والمفكرين على هذه الوثيقة من بين هذه الانتقادات أن الوثيقة تجاهلت الحديث عن حماية الأمن القومي والتهديد الذي يتعرض له خاصة وأن أجزاء هامة من الوطن العربي محتلة وتحت الضغط.

¹ - مصطفى بلعور، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، مجلة دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: العدد 14، (2011)، ص ص 151-152.

² - عبد الله الداير، المرجع السابق، ص 68.

³ - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 152.

المبحث الثاني:

في التعريف بالأمن القومي.

إن دراسة "الأمن" لا يمكن فهمه أو تفسيره، إلا بتوضيح المفهوم العام لـ "الأمن" تم تحليل مفهوم "الأمن القومي" ومن ثم تبيان النظريات المفسرة له، كذلك "الأمن القومي العربي"، والتحديات التي تواجهه.

المطلب الأول:

مفهوم الأمن.

إن "الأمن" ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة، التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع⁽¹⁾، فعلى سبيل الإشارة مثلاً: رصد "باري بوزان" في مؤلفه "الإنسان، الدولة والخوف" أثنى عشر تعريفاً متضارباً حول مفهوم الأمن.⁽²⁾ وفي ذلكم تناولت الدراسة والمعاجم اللغوية العربية والأجنبية كلمة "الأمن".

ففي اللغة العربية يشير مدلول كلمة الأمن على أن مصدرها مشتق من: آمن، يأمن آمناً وأماناً وأمنة، اطمأن ولم يخف فهو آمن، وآمن البلد إذا اطمأن فيه أهله، وآمن الشر إذا سلم منه، آمن فلاناً على كذا إذا وثق فيه واطمأن إليه، أو جعله أميناً عليه، وآمن فلاناً جعله في مأمن وائتمن فلاناً جعله في أمن وائتمن فلاناً على الشيء جعله آمناً عليه، واستأمن إليه استجاره وطلب حمايته، ويقال استأمن العربي، استجار ودخل دار السلام مستأماً والأمانة ضد الخيانة ومنها الوديعة.⁽³⁾

كما أنه مصطلح يشير إلى غياب ما يهدد القيم النادرة، ويمكن من حيث المبدأ أن يكون الأمن مطلقاً، أي أن الوضع الذي يكون بمعزل عن أي خطر يعادل الأمن التام، وعلى العكس من ذلك، ففي نظام ينطوي على خطر تام للعلاقات، نجد أن النظام الذي ينطوي على عداء مستبد يقارب حالة الارتباب الشديد.

¹ - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت: العدد 19، (صيف 2008)، ص 9.

² - Barry Buzan, People, States and fear : An Agenda for interntional Security Studies in the Post cold war, Era, Bouldei, 1991,p4 .

³ - العايب أحسن، "الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (1945-2006)"، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام)، 2008، ص13.

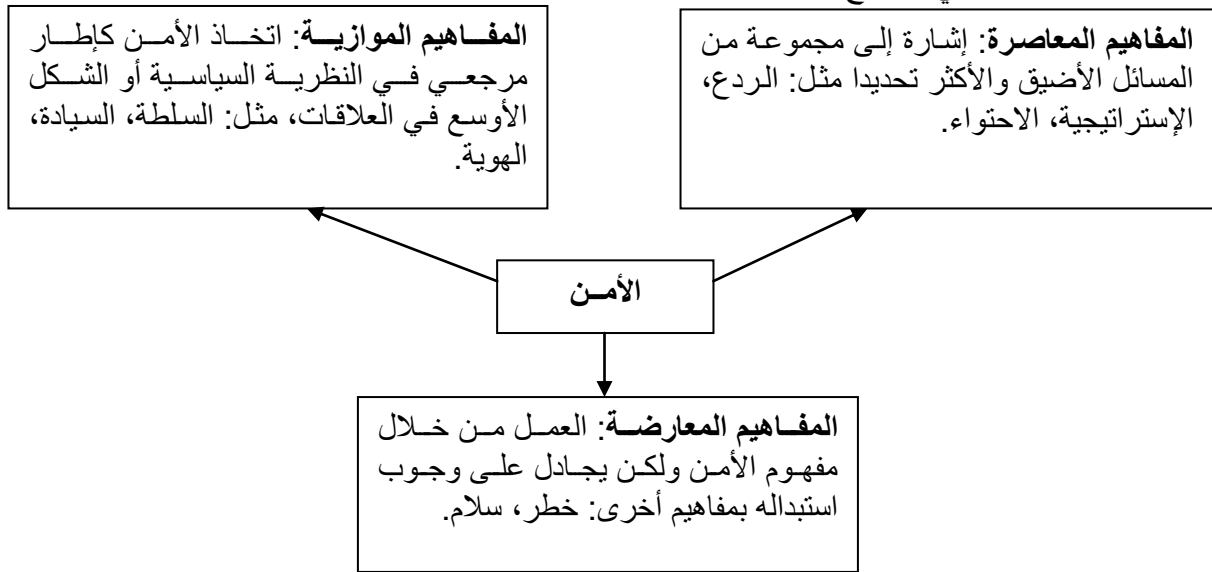
ويعرف أرنولد وولفر Arnold Walfas: "يقصد بالأمن من وجهة التناظر الموضوعية، عدم وجود تهديد القيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض القيم للخطر".

ويعرف ولترليمان Walter lipman: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب نقادي الوقوع الحر وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صرف هذه القيم عن طريق انتصارها في الحرب كهذه".

أما باري بوزان Barry Buzan: فيرى أنه: "في حالة الأمن يكون النقاش دائرا على السعي للتحرر من التهديد، إما إذا كان هذا النقاش في إطار النظام الدولي فإن الأمن يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على الصون لهويتها المستقلة وتماسكها العملي".

أما يوث وويلر: " لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن والاستقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية لتحرر".⁽¹⁾

إضافة إلى التعريفات المختلفة للأمن والتي تدور مجملها حول أنه غياب التهديد هناك مفاهيم مصاحبة له سواء كانت مفاهيم معاصرة أو مفاهيم معارضة أو مفاهيم موازية، وتوضح علاقة مفهوم الأمن بها والشكل التالي يوضح ذلك:⁽²⁾



الشكل رقم (01): الأمن والمفاهيم المصاحبة.

Source : Barry Buzan and Lene Hansen, Op- cit, p 14.

¹ - جون بيليس، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 414.

² - Barry Buzan and Lene Hansen, **The evolution of international Security Studies**, New York , combridge, 2009, p 14.

وينقسم الأمن إلى: "الأمن الخشن (Hard Security) والأمن الناعم (Soft Security) فالخشن هو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، والذي عادة ما يتبلور من خلال موازين القوى بين الدول لعدم حيازتها على أسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع تهديدات البيئة الأمنية غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم.

فالأمن الخشن يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات فيه مباشرة على وجه التحديد.

أما "الأمن الناعم"، فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال، القتل، التهريب، المخدرات)، والمشاكل العرقية، والعمالة السلبية، والتطرف والإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع، وهذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية (أنظر الملحق رقم: 01)، كما يمكن أن يتحول مفهوم "الأمن الناعم" إلى مفهوم خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، وكذلك قد يتحول المفهوم الخشن للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجة هذا الأمر، وإجمالاً فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي بها التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن.⁽¹⁾

ولعل خير مصدر تختم به مقاربتنا لهذا المفهوم البالغة التعقيد، هو القرآن الكريم الذي جاء بما هو أشمل بخصوص طبيعته ومضامينه وأقدميته للصيقة بالوجود الإنساني في هذا الكون، حيث خلق سبحانه وتعالى الكائن البشري وفي نفسه غريزة الخوف التي مقابلها هو الأمن الذي ورد الإشارة إليه في آيات عديدة في القرآن الكريم، تشير على سبيل الذكر لا الحصر لبعض منها: فقد قال عز وجل في محكم تنزيله: "وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أضطره إلى عذاب النار وبئس المصير".⁽²⁾

وقوله تعالى: " فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف".⁽³⁾

1 - سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 12.

2 - القرآن الكريم، سورة البقرة: الآية 126.

3 - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 3- 4.

وقوله تعالى: "أي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون".⁽¹⁾

وقوله تعالى: "الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون".⁽²⁾

المطلب الثاني:

مفهوم الأمن القومي.

يتفق العديد من الباحثين على الحدثة النسبية للدراسات المتعلقة بظاهرة "الأمن القومي"، بظاهرة علمية وكمستوى للتحليل، حيث قامت تلك الدراسات بالتزامن مع الظروف السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية⁽³⁾، حيث ظهر تيار من الأدبيات يبحث في كيفية تحقيق الأمن وتلافي الحرب، وكان من نتائجه بروز نظريات الردع والتوازن، ثم أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي عام 1974، ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم "الأمن" بمستوياته المختلفة طبقاً لطبيعة الظروف المحلية والإقليمية والدولية⁽⁴⁾، ففي البداية ساد في الأذهان بأن الأمن مفهوم عسكري بحث لأن الأمم كانت تواجه الحروب والمعارك والحركات العسكرية مما دفعها لأن تجعل من البعد العسكري والإستراتيجي أساساً لخططها في تحديد مفهوم الأمن القومي.

ثم تطور المفهوم ليشمل جوانب عديدة اجتماعية، اقتصادية، إنسانية لذلك فإن مفهوم الأمن ارتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب، وهناك تعريف للأمن القومي يقول: "أن الأمن هو مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".⁽⁵⁾

وهناك تعريف آخر لمفهوم الأمن الوطني هو: "تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد

تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".

ويقول "ماكنمارا" المدير السابق للبنك الدولي بتعريف ينحو منحى اقتصادياً بقوله: "الأمن القومي هو

التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنة".⁽⁶⁾

أولاً: النظريات المفسرة للأمن القومي في العلاقات الدولية:

1 - القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 81.

2 - القرآن الكريم، سورة الأنعام، الآية 82.

3 - سليمان عبد الله الحربي، المرجع السابق، ص 13.

4 - حسين زكريا، الأمن القومي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2000/11/article2-5.html>.

5 - هائل عبد المولى طشوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن: جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 172.

6 - عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ص 331.

لقد تناول الفقه مفهوم الأمن القومي من خلال ثلاث اتجاهات رئيسية وهي:

1- المدرسة المثالية:

إن أي دراسة لنظام الأمن، لا تستغني عن المنهج المثالي لأن فكرة الأمن ترتبط بمبادئ الأخلاق والمثل والقيم العليا، كما أن المنظمات الدولية التي اعتنت بموضوع الأمن والسلام وأخذت بعض مبادئها من النظريات المثالية التي وضعها عدد من الفلاسفة والمفكرين ونشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى لإقامة تنظيم أفضل للعالم، والدعوة إلى نبذ الحرب وتشجيع السلام ونزع السلاح والتوجه نحو التعاون والحوار وتغليب العقل والمنطق.⁽¹⁾

بحيث تقوم هذه النظرية على عدم استخدام القوة المادية والقمع كون القوة الأخلاقية هي التي تحقق الأمن والاستقرار في الدولة وترسيب الإدراك بمفهوم المجتمع الدولي المبني سلوك أعضائه على مبدأ التعاون الدولي والقانوني والتنظيمات الدولية، واعتبرت المدرسة المثالية أنها تواجه قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل في الحرب العالمية الأولى وبين الطموح في بناء عالم أفضل كما أعيب عليها عدم توصلها لفهم الأسباب التي كانت تدفع بالدول لانتهاج سلوك عدواني.⁽²⁾

2- المدرسة الواقعية:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الواقعية النموذج المعرفي المهيمن في حقل العلاقات الدولية وسيطرت على تفكير الأكاديميين وصناع السياسة الخارجية خلال الخمسين سنة الماضية، وهيمنت في سنوات الحرب الباردة لأنها قدمت تفسيرات بسيطة وقوية للحرب والتحالفات الإمبريالية، وهي كما يرى كثير من الباحثين ليست نظرية واحدة بل مجموعة من النظريات أو نموذج معرفي "Paradigm"، يعتمد على فرضيات عامة، يمتاز بالتماسك فيما بينها والتميز عن غيرها.⁽³⁾

ومن أبرز دعائها "هانس مورغانو" أستاذ العلاقات الدولية، و"التر ليبمان" وكذا "كينيث والتز" حيث بنت هذه المدرسة مفاهيمها على أساس أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية، يرتكزان على فكرة الصراع المستمر وبهذا نجد أن القوة المادية هي القاعدة التي بها ومن خلالها تتحقق المصلحة القومية

¹ - محسن بن العجمي بن عيسى، المرجع السابق، ص ص 22- 23.

² - سليمان العامري، "مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: 2010، ص 4.

³ - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص ص 218- 219.

دون الاكتراث بمصالح الدول الأخرى، ومن الجدير بالذكر النظرية الواقعية قديمة ويمكن تلمس بداياتها عند "سقراط وأفلاطون ونيكولا ميكيافلي وتوماس هوبز".⁽¹⁾

ومن أهم مبادئ الواقعية:

- أن الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مردها غياب سلطة مركزية تتوفر لها القوة السانحة لفرض أحكامها على بقية الدول.

- تعتبر الدول كوحدات متجانسة مستقلة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.

- بقاء الدول مرهون بقوتها وخاصة العسكرية منها حيث تعتبر القوة الاقتصادية أقل مكانة في هذا الجانب ولكنها مهمة.

- كذلك أن الدول فواعل عقلانيون يسعون لتعظيم الفوائد وتقليص التكاليف المتلازمة مع سعيها لتحقيق أهدافها.⁽²⁾

- تعمل الدول على تحقيق المصلحة الوطنية من خلال اكتساب القوة لذلك يستبعد الواقعيون الأفكار المتداولة حول تناسق المصالح بين الأمم ويرون أن الدول في الغالب تتضارب من حيث المصالح إلى درجة وصول بعضها إلى الحرب.

- تعتبر العالم هو عالم صراع وحرب وأن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة.

- ترى أن سياسة التحالف تزيد من مقدرة الدول على حماية نفسها ضد المخاطر المحتملة ومن الطبيعي أن تسعى إلى اكتساب أكبر قدر ممكن من القوة ذلك أن الاستقرار لا يتحقق إلا من خلال المحافظة على توازن القوى، وطبعاً أن الهدف الأسمى للدول هو الأمن والطبيعة الأساسية هي الحفاظ على الأمن الذاتي.⁽³⁾

3- المدرسة الليبرالية:

الليبرالية كلمة مشتقة من أصل لاتيني، وهي تعني "الحرية الفردية"، الليبرالية هي إيديولوجية اهتمامها المركزي ينصب على حرية الفرد، وتعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، والليبراليون يرون في تأسيس الدولة استجابة لضرورة حماية الحرية سواء من اعتداءات الأفراد أو من الدول الأخرى،

¹ - سليمان العامري، المرجع السابق، ص 5.

² - تاكايوكي يامامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.geocities.com/adelZeggagh/Secpt.html>.

³ - Arnold Walfers, **National Security as an Ambiguous Symbol**, Paper Presented at The cold war and Nuclear Deterrence, pp 21-22.

والحكومة يجب دائما أن تكون حكومة خادمة للإرادة الجماعية والمؤسسات الديمقراطية هي الوسائل التي تضمن ذلك.⁽¹⁾

وقد اعتمدت الليبرالية على اتخاذ الفرد كوحدة مرجعية واعتبار الدولة فاعل أساسي ولكن ليس وحيد، فقد ذهبت المدرسة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، التي تزعمها كل من "روبرت كيوهان Robert Keohane" (1984) و"روبرت اكسلرود R. Axelrod" (1984) إلى التركيز على دور المؤسسات الدولية من أجل التخفيف من حدة الصراع، مثل: منظمة الأمم المتحدة بتوليها الشرعية في مراقبة الدول بحجة حماية السلم والأمن الدوليين كذلك النظرية الليبرالية المؤسساتية الجديدة تدعوا إلى تحقيق الأمن من خلال التكامل والاعتماد المتبادل من طرف المؤسسات الدولية التي بإمكانها كذلك التخفيف من آثار الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي، إذ من شأن المؤسسات الدولية أن تمنع الدول عن استخدام القوة ضد بعضها، ومن ثمة يسود التعاون بدل الصراع الذي يتراجع بفعل حركات النشاطات التجارية⁽²⁾، وبالتالي يتحقق الأمن عبر تخلي الدول عن مصالحها الأنبية لصالح فوائد التعاون الدولي الدائم.

المطلب الثالث:

مفهوم الأمن القومي العربي.

لقد نشط الحديث عن الأمن القومي العربي في ستينات القرن الماضي، واتضحت ضرورته وأهميته بالنسبة لمعظم الدول العربية، بالذات بعد هزيمة العرب عام 1967، ويعرف الأمن القومي العربي كالتالي:

أولاً: تعريف الأمن القومي العربي:

"هو قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقاؤها"، وقد اشترط التعريف لتحقيق هذا الأمن شرطين هما:
الأول: وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة على خطة عمل شاملة لحدودها الجغرافية.

¹ - أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص ص 271 - 272.

² - Paul D. Williams, **Security Studies : an introduction**, USA and Canada, Routledge, 2008, p 39.

الثاني: وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافئ ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي بوحدته أو باتحاده.⁽¹⁾

ويعرف كذلك على أنه: "قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصياغة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانيات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانيات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي".⁽²⁾

كذلك هو تكاتف الأقطار العربية جميعا لمواجهة الأخطار الخارجية ضدها ومواجهة التكتلات الخارجية خاصة الاقتصادية والأمنية من خلال إستراتيجية موحدة ومتكاملة تستطيع بها التصدي للتهديدات العسكرية والاقتصادية والسياسية... التي يتعرض لها الوطن العربي.⁽³⁾

ثانيا: مقومات الأمن القومي العربي:

إن مقومات الأمن القومي العربي هي: مجموعة من ذات العناصر تستوحي مقوماتها من ذات الإقليم، والإقليم هنا هو الوطن العربي بأكمله، واستنادا إلى التحديد الذي وضعه العالم الجغرافي "سبيكمان" لعناصر قوة الدولة، فإننا نجد العناصر متمثلة في:

- مساحة الوطن العربي.
- طبيعة حدود الوطن العربي (أو الأزمة العربية) وشكلها.
- حجم سكان الوطن العربي.
- وجود المواد الأولية في الوطن العربي أو عدم وجودها.
- التطور الاقتصادي أو التكنولوجي للدولة والأمة.
- القوة المالية للأمة العربية.
- التجانس البشري لسكان الوطن العربي.
- التكامل الاجتماعي لسكان الوطن العربي أو الأمة العربية.
- الاستقرار السياسي في ربوع الوطن العربي.

¹ - الهزايمة محمد عوض، قضايا دولية: تركيا قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2004، ص 81.

² - زكريا حسين، المرجع السابق.

³ - فؤاد إبراهيم المغازي، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة، على الرابط الإلكتروني:

-الروح القومية ومدى تأصلها في نفوس أبناء الوطن العربي أو الأمة العربية.⁽¹⁾

وبعد أن أشرنا إلى مجموعة عناصر القوة القومية العربية فإننا نبدي الملاحظات التالية:

إن الموارد الطبيعية في الوطن العربي مسيطر عليها من طرف القوى الغربية (الخارجية)، بحيث

الثورة النفطية مرتبطة بالمصالح الجيوسياسية والاقتصادية للقوى الخارجية.⁽²⁾

وأما التطور الاقتصادي والتكنولوجي والقوى المالية فالوطن العربي يفتقر لهذه العناصر، فقد دخل

الاقتصاد الأمريكي حالة من الركود بدأت منذ منتصف عام 2000 - وإلى يومنا هذا- ومع ما لهذا

الاقتصاد من علاقات تشابك متنوعة مباشرة وغير مباشرة مع الاقتصادات العربية، وقد أثرت سلبا

على معدلات النمو في الدول العربية، مما يعني مزيدا من الفقر، وانخفاض حركة التجارة العالمية

نظرا لزيادة تكلفتها بسبب ارتفاع رسوم التأمين وتأخر نقل وشحن البضائع وزيادة أسعار المدخلات

المستوردة وانخفاض تدفق رؤوس الأموال.⁽³⁾

أما بالنسبة للتجانس البشري، فمن المفروض أن الوطن العربي يمتلك مقوم التجانس إلا أن

الاستعمار أفسد هذه الميزة، بحيث ساعد في نشر روح التفئيت وزرع الأقليات والتكوينات الإثنية في

المنطقة التي تقود إلى عداوات تتحول إلى انقسامات تشهدها دول كالعراق، السودان، الصومال،

ولبنان، وتأخذ سبيلها إلى الدول أخرى مثل: الجزائر أو إلى الصراعات تتكرر حتى بين أكثر الدول

تقاربا كالدول الخليجية.⁽⁴⁾

أما الاستقرار السياسي فالوطن العربيغير مستقر، لأن الدول الأجنبية تتدخل في شؤونه وكذلك فهو

يشهد موجة من التغيرات السياسية أو الثورات التي بدأت بصورة مفاجئة من تونس، تلتها مصر، ثم

ليبيا وانتهت باليمن، ولا تزال مستمرة في سوريا (2012)، ولا زالت تستهدف مزيدا من الدول

(الجزائر، العراق، البحرين...).⁽⁵⁾

كل هذه الظواهر والشواهد توضح بشكل جلي حالة من عدم الاستقرار في الوطن العربي

وبصورة مختصرة فالأمن القومي العربي يحوي وضعية داخلية متمثلة في:

1 - الهزايمة محمد عوض، المرجع السابق، ص ص 82-83.

2 - إبراهيم البدوي ، وسمير مقدسي، المرجع السابق، ص 421.

3 - مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003، ص ص 39-40.

4 - عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، المرجع السابق، ص 115.

5 - عبد القادر عبد العالي، "التغير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: العدد

406، (ديسمبر 2012)، ص 58.

التجزئة والتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، الحدود السياسية، ثم التبعية التي تعمقت بالاقطاعات الأرضية "فلسطين" جنوب لبنان، سبتة ومليلية"، والمديونية، ناهيك عن التأزم السياسي ونسف المبادئ حقوق الإنسان وتدمير الهيكل الديمغرافي مما أضعاف معه مفهوم المواطنة.⁽¹⁾

ثالثاً: التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي:

إن التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي متنوعة وكبيرة منها:

-العجز العربي على بناء منظومة الأمن القومي العربي بأوجهه السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

-استمرار السيطرة الغربية وتغزوها، وخاصة في وجهها الأمريكي على المنطقة العربية وبعض أطراف الحزام المحيط بها.

-التطورات التي تحملها المتغيرات الدولية والإقليمية والتي أفضت على قبول بعض الدول العربية، لهدف وجود إسرائيل في المنطقة العربية وبناء منظومات إقليمية على حساب الأمن القومي العربي.

-غياب إستراتيجية عربية واضحة لمستقبل المنطقة مقابل تبلور مشاريع وإستراتيجيات بديلة متعددة كالشرق أوسطية والمتوسطية وغيرها.⁽²⁾

-الفشل في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والثقافية والتي طالت استقلالية الدول العربية ومجالها السياسي.⁽³⁾

-تقديم بعض الحكومات العربية لتسهيلات عسكرية والتواطؤ مع دول أجنبية لشن حرب عدوانية انتقامية ضد بلد عربي وغزو العراق عام 2003 أبرز الأدلة.

-تهميش دور المؤسسات العربية مثل الجامعة العربية وعدم احترام المعاهدات المبرمة بين الدول العربية وخاصة معاهدة الدفاع المشترك، العجز عن التدخل عام 1982 لمساندة لبنان ضد الغزو الإسرائيلي، وكذلك عجزها عن الدفاع عن العراق.⁽⁴⁾

¹ - حكيم التوازني، الأمن القومي العربي تحت مجهر التشخيص الواقعي للأخطار المحيطة به، على الرابط الإلكتروني: <http://www.mokarabat.com/58277.htm>.

² - مدحت أيوب، المرجع السابق، ص 63.

³ - إن مصدر الخطر الأكبر على الأمن القومي العربي لن يأتي من الدول التي قد تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ولكن من الفجوة الكبرى والعميقة بين الدول التي دخلت بعمق إلى عالم العولمة بكل تجلياتها السياسية، ونعني حرية التجارة والدخول في عالم السوق الرأسمالي العالمي الممتد والمتشابك بالإضافة إلى التجليات الثقافية للعولمة التي تتمثل في محاولة صياغة ثقافة كونية (Global) تتضمن نسفاً أساسياً من القيم التي تحكم السلوك الدولي ويحدد أساليب الحوار بين الثقافات بدلا من شعارات الصراع بين الحضارات، ويقدم أساساً راسخاً لثقافة السلام، أنظر: عبد الله الداير، المرجع السابق، ص 201.

⁴ - منذر سليمان، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته، على الرابط الإلكتروني: <http://www.achr.nu/art381.htm>.

المبحث الثالث:

في التعريف بالاستقرار السياسي.

يعتبر الاستقرار متطلب أساسي للأفراد والمجتمعات، وكذلك النظم السياسية، فأيا كان نمط النظام السياسي القائم في الدولة وسواء كان النظام نظاما ديمقراطيا أم ديكتاتوريا، فإنه يسعى إلى الاستقرار والثبات النسبي في العلاقات بين عناصره ومكوناته وسنتناول في هذا المبحث التعريف بالاستقرار السياسي ومؤشراته، وكذلك العوامل التي تخل بالاستقرار وتؤدي إلى عدم الاستقرار.

المطلب الأول:

مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي.

أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي الضامن الرئيسي لاستمرار النظام في أي دولة، فكلما توفر الاستقرار السياسي كلما كان النظام السياسي مستمرا داخل الدولة والعكس.

وفي هذا السياق يقول "صامويل هنتيغتون": "في كل تحليل للنظم السياسية يعد الاستقرار مطلباً مهماً".

ويقول "ميشال روبرت": "كل نظام يحتاج إلى استقرار من أجل النهوض والمواصلة".⁽¹⁾

وهناك اتجاهات لدراسة ظاهرة الاستقرار السياسي وهي أربعة مدارس كالآتي:

1- المدرسة السلوكية:

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف والعنف السياسي وفقاً للاتجاه المعياري يشير إلى الاتجاهات والمعتقدات التي يؤمن بها فريق أو جماعة ما حول مدى جوهرية وقيمة القيام بعمل غير السلمي أو التهديد بالقيام به.

أما وفقاً للاتجاه المنفعي، فإن مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي يؤمن بها فريق أو جماعة ما حول مدى الاستفادة التي تنتج عن القيام بعمل ما غير سلمي وإلى أي مدى سيعزز من مكانتهم.⁽²⁾

¹ - Mathieux Kirongozi Bometa, **De gaulle et Mobutu: Deux figures Paradoxales en quête de Stabilité Politique**, Paris, ed harmattan, pp 13-21.

² - حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، بيروت: ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص 34.

وأهم الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة السلوكية كونها تعتمد في تعريف الاستقرار على عامل سلبي عندما تجعله مرادفا لغياب العنف السياسي، كما أنها تركز على أحد جوانب الظاهرة، الاستقرارية وهو السلوك السياسي وتهمل الجوانب الأخرى الهامة.⁽¹⁾

2- المدرسة النظامية:

يرى أنصار هذه المدرسة أن الاستقرار السياسي يكون مرادفا لحفظ النظام وبقائه ولذلك تعتبر هذه المدرسة ذات نزعة محافظة، كما أنها تعتبر أي تغيير يحدث في النظام تهديدا للنظام ومؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، ولذلك أدخل عالم السياسة الشهير "دافيد استون" تعديلا جوهريا، إذ أكد أن الاستقرار لا يعني مجرد الإبقاء على الوضع القائم بل يعني القدرة على التكيف مع الأوضاع المتغيرة والتحكم فيها.

3- المدرسة البنائية الوظيفية:

تتناول هذه المدرسة مفهوم الاستقرار السياسي من خلال التركيز على الأبنية الحكومية، حيث أن النظام السياسي هو التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات داخل المجتمع، ويتوقف استقرار النظام السياسي واستمراره على قدرة مؤسسات النظام على التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع الذي تعبر عنه، ولا تخلو هذه المدرسة أيضا من النقد حيث ركزت على بعد واحد وهو البعد المؤسسي، وبالتالي لا تصلح وحدها في دراسة الاستقرار السياسي نظرا لعدم شمولها على كافة أبعاد الظاهرة.⁽²⁾

4- مدرسة الربط بين الاستقرار السياسي والحكومي:

تعتمد على الربط بين الاستقرار السياسي والأداء الحكومي، حيث يرى أنصارها أن الاستقرار ينطوي على عدد من الخصائص، المميزة للأداء الحكومي والتي تتحدد في خمسة أبعاد وهي:

- استمرارية الأبنية الحكومية فترة طويلة من الزمن.
- قدرة الحكومة على إصدار قوانين أو تعهدات إيجابية.
- قدرة الحكومة على تخفيض العنف السياسي إلى أدنى حد ممكن.
- قدرة الحكومة على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع المطالب المقدمة إلى النظام السياسي.
- قدرة الحكومة على تنفيذ قراراتها وتعليماتها.⁽³⁾

1 - حسنين توفيق، المرجع السابق، ص 34.

2 - مي غيث وإسراء إسماعيل، "الاستقرار السياسي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، القاهرة: العدد 72، (ديسمبر 2010)، ص 3.

3 - إكرام عبد القادر بدر، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر 1952-1970، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 1981، ص 17.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي:

للاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات لا يختلف عليها الباحثون يمكن لنا إجمالها كالاتي:

1- نمط انتقال السلطة في الدولة:

المقصود بانتقال السلطة هنا تغير شخص رئيس الدولة، وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا، فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.

2- شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي، والاستقرار السياسي بدوره من دلائل الشرعية السياسية، وتعرف هذه الأخيرة على أنها: تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية.

3- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي، لأن النظام يتوجب عليه مسؤوليات لا يمكن تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة، كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع.⁽¹⁾

4- محدودية التغير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين على رأس أي نظام سياسي لفترة طويلة مؤشرا للاستقرار السياسي، ولكن يجب أن يقترن ذلك برضا الشعب.

5- الديمقراطية وتدعيم المشاركة:

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي، من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية، بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة التنفيذية.⁽²⁾

¹ - ر اند نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.mokarabat.com/S8277.htm>.

² - مي غيث، إسماعيل، المرجع السابق، ص 13.

6- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

إن أسباب الهجرة بشقيها الداخلي والخارجي، يمكن إجماله بالوضع الأمني والاقتصادي وكلا السببين بدورهما يؤثران على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي. وقد تكون أحيانا العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.

7- تجانس الثقافة السياسية:

يوجد في أي نظام سياسي نوعين من الثقافة السياسية على الأقل هما الثقافة السياسية للنخبة والثقافة السياسية للجماهير، وتتضمن الثقافة السياسية للنخبة، الاتجاهات والمشاعر والنماذج السلوكية الخاصة بأولئك الذين يشغلون مناصب هامة داخل النظام السياسي وأصبح لهم تأثير مباشر على مخرجات النظام.

أما الثقافة السياسية للجماهير، فهي تتكون من اتجاهات ومشاعر ومواقف جماهير من العملية السياسية في نظام سياسي معين، أي أنها خاصة بأولئك الذين لا يستطيعون التحكم في المخرجات، وإذا كانت هناك تناقضات حادة بين الثقافة السياسية الفرعية للجماهير والثقافة السياسية للنخبة فإن ذلك يكون مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي.⁽¹⁾

8- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

والتي تساهم في رفع مستوى المعيشة ومعدلات الرفاهية للأفراد، مما يخلق نوعا من الأمن والطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي والسياسات الحكومية وبالتالي يدعم من استقرار هذا النظام ويعد أحد مؤشرات استقراره.

وحتى القيادة الكارزمية يمكن أن تكون من مؤشرات الاستقرار السياسي في نظام معين، ويتميز القائد الكارزمي عن غيره من القادة بقدرته على اكتساب ولاء الأفراد وتأييد لشخصه.⁽²⁾

¹ - مي غيث، إسراء إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 13-14.
² - رائد نايف حاج سليمان، المرجع السابق.

المطلب الثاني:

مفهوم عدم الاستقرار السياسي.

يختلف مفهوم عدم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية، التي منها الدراسات السياسية، ذلك أنه لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.⁽¹⁾

وأهم المفاهيم التي قدمها الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو مفهوم قدمه "موريسون وستيفنسون" والذي يرى فيه أن عدم الاستقرار السياسي هو حالة تصيب النظام السياسي تتميز بانهيار الإطار المؤسسي وحلول العنف محل الخضوع للسلطة.

ويهدف هذا العنف إلى تغيير أشخاص أو سياسات أو سيادة السلطة السياسية من خلال أعمال تتخطى الطرق الشرعية للتغيير السياسي". في حين يرى "لوسيان باي": أن عدم الاستقرار السياسي يرتبط بالتغيير الذي يفشل في إرضاء أو إشباع المطالب الاجتماعية للأفراد، ويترك عدد كبير من أفراد الشعب يشعرون بالإحباط.

أما "جون بلوند" فيعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه: "قصر فترة بقاء الحكومة أو عدم استمرارها لفترة طويلة".⁽²⁾

أولاً: النظريات المفسرة لعدم الاستقرار السياسي:

هناك العديد من النظريات التي تفسر عدم الاستقرار وتبين أسباب عوامل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي كما أنه بين هذه النظريات الثلاثة هناك ترابط وتداخل.

1- نظرية الإحباط المولد للعنف:

وفقاً لوجهة نظر المدرسة السلوكية فإن عدم الاستقرار السياسي يكون مرادفاً في أحد أبعاده للسلوك العدواني الذي ينتج عن الشعور بالإحباط الاجتماعي. يأتي هذا الشعور نتيجة ارتفاع التوقعات والطموحات والحاجات عبر فترة من الزمن دون أن يتحقق لهذه التوقعات والطموحات الدرجة المرضية من الإشباع ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الآتية:

¹ - محمد عبد القادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635>.

² - محروس أحمد حسن علي، المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان (1956-1985)، (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، 1994، ص ص 17-18.

الإحباط: الإشباع الفعلي، الحاجات الاجتماعية المراد تحقيقها.⁽¹⁾

2- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة:

يحدث عدم الاستقرار السياسي وفقا لهذه النظرية نتيجة لعدم قدرة المؤسسات السياسية على مواجهة الآثار الناجمة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول النامية وهي في بداية عملية التحديث.

كما أن تزايد مطالب الجماعات المختلفة وتنافسها على الموارد المحدودة إلى تسييس الانقسامات والاختلافات بين الجماعات وزيادة حدة التوتر بينها.

في نفس الوقت فإن المؤسسات السياسية الجديدة نظرا لحدائث نشأتها لا تتمتع بالمقدرة التي تمكنها من الاستجابة لتلك المطالب المتواجدة، وهكذا تصبح عملية التوفيق بين المطالب المتعارضة وتقديمها للنظام السياسي عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة.⁽²⁾

3- نظرية الحرمان الاقتصادي:

راح العديد من المفكرين السياسيين من عصر الإغريق إلى إرجاع عدم الاستقرار السياسي إلى الحرمان الاقتصادي والتفاوت الصارخ في توزيع الثروة داخل المجتمع وفي العصور الحديثة أكد "دي توكيفيل" على أن الاضطرابات العنيفة في مختلف أنحاء العالم ترجع في أساسها إلى عدم المساواة الاقتصادية، كما أرجع "ميرل كلينج" عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه أمريكا اللاتينية إلى اعتبارات اقتصادية كما تركز هذه النظرية على الظلم النسبي وعدم العدالة وعدم المساواة بين الجماعات المختلفة في المجتمع، هي تفترض أنه كلما زاد الإحساس بالظلم كلما أدى ذلك إلى تزايد حدة أساليب الاحتجاج والمعارضة.⁽³⁾

ثانيا: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي:

هناك العديد من المؤشرات التي تبين ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأهمها هو:

1- العنف السياسي:

يمكن تعريف العنف السياسي بأنه: "الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى بالآخرين وذلك لتحقيق أهداف سياسية وأهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات سياسية"، ومن هذا المنطلق يعتبر

¹ - حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظام العربية، المرجع السابق، ص 34.

² - مي غيث، المرجع السابق، ص 20.

³ - حسنين توفيق، التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991، ص 258.

العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة ويمكن أن يتخذ أشكالا متعددة منها: المظاهرات، والإضرابات والمحاولات الانقلابية وأحداث الشغب والحروب الأهلية والاعتقالات والإعدام... إلخ، وبإيجاز فإن العنف السياسي هو المظهر الأساسي لعدم الاستقرار ولكنه ليس مرادفا له، لأن الثاني أكثر اتساعا من الأول، إذ يتضمن عناصر ومتغيرات أخرى.⁽¹⁾

2- عدم الالتزام بالقواعد الشرعية (القانونية):

ويشمل ذلك مختلف الأعمال التي تتطوي على انتهاك الدستور سواء كانت صادرة عن الحكومة أو الجماهير، فعلى سبيل المثال لجوء الحكومة إلى تعطيل الدستور وتطبيق الأحكام العرفية، أو تعطيل المجلس النيابي ولجوء الحكومة إلى استعمال أساليب القهر والعنف على نطاق واسع، وتكوين الجماعات المناهضة للنظام أو المناوئة.

3- عدم الرضا عن الوضع القائم:

يعتبر عدم الرضا عن الوضع القائم إحدى مؤشرات وجود عدم الاستقرار السياسي، حيث وجود حالات من الاستياء والغضب بين صفوف المواطنين نتيجة عدم رضا المواطنين عن آراء المؤسسات السياسية في تلبية مطالبهم وسد احتياجاتهم. وبالتالي يرتبط الرضا بإمكانية النظام السياسي والمؤسسات السياسية وقدرتها وفعاليتها في تحقيق طموحات الجماهير وقدرته على مشاكلها.⁽²⁾

المطلب الثالث:

الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.

إن من أهم أسباب التخلف في المنطقة العربية، هو فقدانها للاستقرار السياسي، حيث تعيش المجتمعات العربية حالة مزمنة من الاضطرابات الداخلية نتيجة لاختلال العلاقات بين أطرافها السياسية والاجتماعية، هذا الخلل في العلاقات السياسية والاجتماعية، أنتج شعورا بالاستعلاء وممارسة للهيمنة عند بعض الأطراف، كما ولد إحساسا للمقاومة عند أطراف أخرى.

¹ - حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، المرجع السابق، ص ص 35- 36.
² - محمد عبد القادر ناجي، المرجع السابق.

هذه الأرضية أتاحت الفرصة لبروز القوى المتشددة وسط كل جهة، وفتحت الباب لتدخلات من خارج المجتمع يستعين بها هذا الطرف أو ذاك، وهكذا أصبحت المنطقة ساحة للصراعات والنزاعات الداخلية ومسرحاً لأطماع النفوذ الخارجي.⁽¹⁾

وتجد الإشارة إلى أن الاستقرار السياسي في جوهره ومضمونه، ليس وليد القوة العسكرية والأمنية، مع ضرورة ذلك في عملية الأمن والاستقرار وإنما هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تجعل من كل قوى المجتمع وفئاته يحافظون على الأمن وكثيرة هي الحقائق والمعطيات الموجودة في المشهد السياسي الإقليمي والدولي التي تؤكد على أن الاستقرار في الدول العربية لا يمكن تحقيقه بالقمع وتجاهل حاجات الشعوب وتطلعاتهم المشروعة، فالترسانة العسكرية ليست هي وسيلة جلب الاستقرار وحفظه، فالعديد من الدول تملك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة أمنية متطورة، وكل مظاهر القوة، إلا أن استقرارها السياسي هش وضعيف.⁽²⁾

فالملاحظ هنا هو أن الاستقرار السياسي يتحقق في الدول العربية عندما يكون هناك انسجام في الخيارات السياسية والثقافية بين السلطة والمجتمع، وكذا يتحقق بوجود آليات سلمية لتداول السلطة بين قوى سياسية بمعنى، عندما تطالب شعوب دولة عربية ما بتتحي رئيسها عن السلطة من المفروض أنه ينسحب بكل تحضر وسماحة، لا أن يلجأ إلى استعمال أساليب العنف والإجبار على تقبل الوضع طوعاً وإكراهاً، بحجة الحفاظ على الأمن القومي وتفادي زعزعة الاستقرار السياسي.

وعليه يبقى الاستقرار السياسي في الوطن العربي من بين المواضيع الديناميكية المركبة والمطلوبة التي تسعى أية دول عربية لتحقيقها ذلك عن طريق توفير مجموعة من المؤشرات وهي إنشاء نظام ديمقراطي مشاركاتي المتمثل في توفير حقوق المشاركة السياسية، كذلك وجود تعددية حزبية مستقلة ومنتجة للمعارضة وبوجود مجتمع مدني مستقل ومبادر، وجود مؤسسات إدارية رسمية تعبر عن وحدانية الدولة هدفها تقريب الإدارة من المواطن، واشتراك جميع شرائح المجتمع العربي في خلق قطاع اقتصادي متنوع ومضبوط بضوابط ثابتة قادرة على تحمل الصعوبات ومواجهة الأزمات. العمل على تحقيق تكامل اقتصادي عربي قائم على المصلحة المشتركة.

¹ - حسن موسى الصغار، الاستقرار السياسي والاجتماعي، بيروت: ط1، الدار العربية للعلوم، 2005، ص 10.

² - محمد محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، على الرابط الإلكتروني:

الحفاظ على الاستقلال الوطني والقومي ومواجهة التبعية الثقافية، كذلك إقامة قاعدة دفاع مشتركة قادرة على حماية الأمن الترابي العربي.⁽¹⁾

فالاستقرار السياسي في الوطن العربي في ظل الظروف والتحويلات المعاصرة، لا يمكن أن ينشأ أو يستمر إلا في ظل شرعية وطنية جديدة، تولد من جراء الانخراط في الإصلاحات السياسية وتثبيت حقائق ديمقراطية، وهذا المشروع بحاجة إلى نواة صلبة تأخذ على عاتقها ترجمة هذه التطلعات والعمل على تجسيدها في الحياة السياسية والوطنية وفي تقديرنا أن هذه النواة هي المواطن الممتلئ وعي وحركة وحرية.⁽²⁾

ويمكن تحديد الصورة العامة لأوضاع الدول العربية من خلال مقاييس الدول الفاشلة التي تقوم بها مؤسسات دولية مختلفة، استناداً لـ 12 مؤتمراً رئيسياً موزعة على 87 مؤشر فرعياً تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتشمل المؤثرات الرئيسية على الضغوط السكانية، واللجوء وهجرات العقول، والعنف الإثني والديني والتباينات الطبقيّة، والفقر والشرعية، والخدمات العامة، وتطبيق القانون والعنف السياسي، وتفتت النخب وقد كانت نتائج هذا القياس لعام 2012، مقارنة مع عام 2011⁽³⁾ على النحو التالي:

الدولة	نقاط الفشل على عام 2012 (120 نقطة فشل كامل)	التغير في مستوى الفشل بين 2011-2012
الصومال	114.9	1.5 +
السودان	109.4	0.6 +
اليمن	104.8	4.5+
العراق	104.3	0.6-
سوريا	94.5	8.6 +
مصر	90.4	3.6+
موريتانيا	87.6	0.4-
لبنان	85.9	1.9-
ليبيا	84.9	16.2 +
الجزائر	78.1	0
المغرب	76.1	0.1-

¹ - حدادي جلال، الاستقرار السياسي في الوطن العربي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.itfcnabila07.maktoobblog.com>.

² - محمد محفوظ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطننا للعيش المشترك، بيروت: ط1، المركز الثقافي العربي، 2004، ص 6.

³ - وليد عبد الحي، العالم العربي في 2013 الاتجاهات السياسية، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.stuaties.aljazeera.net/repoit/2013/01/20/3110123854924185.ntm>.

0.3+	74.8	الأردن
4.1 +	74.2	تونس
1.8 -	73.4	السعودية
3.2 +	62.2	البحرين
0.7-	58.8	الكويت
2.5+	51.7	عمان
1.5 -	48.9	الإمارات
1.5 -	48	قطر

الجدول رقم(01): مستويات الفشل في الدول العربية.

المصدر: وليد عبد الحي، المرجع السابق.

ويلاحظ من الجدول السابق أن كل دول المنطقة العربية تشير لاتجاه مستمر في عدم الاستقرار، وبزيادة واضحة لا لبس فيها، كما أن أغلب الدول العربية لا تزال تحتل مواقع فوق المتوسط في معدلات الفشل، مما يعني أن الانتقال السريع نحو حالة الاستقرار أمر غير مرجح في عام 2013.⁽¹⁾

¹ - وليد عبد الحي، المرجع السابق.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى مختلف المفاهيم والمقاربات والنظريات ذات العلاقة بالموضوع، من خلال التعريف بالمصطلحات المفتاحية (الإصلاح السياسي، الأمن القومي، والاستقرار السياسي). وقد تبين وجود ارتباط وثيق بين المصطلحات بحيث كل مفهوم يؤدي إلى اعتماد المفهوم الآخر، فعلى سبيل المثال: وجود أهداف إصلاحية في المنطقة يوحي بظهور استقرار سياسي في تلك المنطقة. وهذه المفاهيم تساعدنا في تحليل وتفسير موضوع الإصلاح السياسي والأمن القومي في العالم العربي.

الفصل الثاني:

إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي.

يعد إصلاح الدولة العربية أحد الشروط الأساسية لتمكين الوطن العربي من تجاوز مشكلاته وأزماته الراهنة، بتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة محور الرابطة المعنوية بين المحكوم والحاكم ويستند إلى مبادئ وأسس حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، وتوفير ضمانات تحقيق المشاركة السياسية لأن بديل الإصلاح هو استمرار المشكلات الحادة والمتزامنة التي يعانيها الوطن العربي، مما سيبقي العديد من الدول ضحية للصراعات الداخلية والإقليمية، والأزمات التي تعترض العملية الإصلاحية تؤثر على استقرار وأمن المنطقة، وهو أمر تحبزه القوى والجماعات الأجنبية كونها مستفيدة من الأوضاع المضطربة للدولة العربية.

وتطرقنا في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: أزمات الإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: تأثير أزمات الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث: دور العامل الخارجي في الإصلاح السياسي.

المبحث الأول:

أزمات الإصلاح السياسي.

يواجه الإصلاح السياسي العديد من الأزمات، بحيث أن تعقد المصالح بين الدول، وتشابك العلاقات الدولية، وزوال الحدود والموانع بين الوحدات السياسية، وتلك الثورة الهائلة في المعلومات وفي المواصلات والاتصالات، جعلت عملية الإصلاح تتعثر وتتأزم، وهي كالاتي:

"أزمة الشرعية والهوية والمشاركة والتغلغل والتوزيع وتنظيم السلطة".

المطلب الأول:

أزمة الشرعية وأزمة الهوية.

إن مفهوم الأزمة يتسم بشمولية طبيعته، واتساع نطاق استعماله، لذا فهو ينطبق على صور مختلفة من العلاقات الإنسانية في كافة مجالات التعامل الإنساني، والأزمة تهديد خطير لعملية تشغيل النظام السياسي.

أولاً: أزمة الشرعية: Legitimacy crisis:

الشرعية بمعناها الواسع، هي القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه واعتقادهم أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم، وعلى ذلك، فإن أبعاد أزمة الشرعية تتحدد فيما إذا كان النظام القائم قد جاء تعبيراً عن:

-الرضا العام والقبول الجماعي.

-المصلحة العامة وتحقيقها.

-الطريقة والأسلوب المتفق عليهما جماهيرياً في تولي السلطة السياسية وتداولها.

-توجهات ومدركات المواطن السياسية الطويلة منذ الميلاد (التنشئة والثقافة).

واستناداً لتصنيف "ماكس فيبر"، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للشرعية السياسية:

-الشرعية التقليدية، وتستند إلى التقاليد والعادات ومبدأ الوراثة والمعتقدات الدينية.

-الشرعية الكارزمية، وتعتمد على الصفات والسمات الشخصية للقائد.

-الشرعية الدستورية القانونية، وتستند إلى النصوص القانونية والدستورية، أي أن إسناد السلطة يتم

وفقاً للقواعد الدستورية المتعارف عليها.⁽¹⁾

¹ - أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق: العدد 02، (2008)، ص ص 353-359.

إذا ما بقيت القواعد التقليدية هي التي تحكم وتسيطر، فإن من شأنها أن يخلق فجوة بين المواطن والحكومة القائمة، وهذا يفسر بالاقبول وعدم الرضا العام وعدم الاتفاق، وهذا ما يطلق عليه "معضلة الشرعية"، تتلخص المشكلة في عملية التحول من النمط التقليدي إلى النمط الدستوري القانوني الذي يقتضي عمليات الإصلاح السياسي، وتلك العمليات يترتب عليها ظهور طبقات جديدة، وزيادة في درجة الوعي السياسي، وإحلال قيم سياسية جديدة محل القديمة.

ويعني ذلك كله أن السلطة السياسية القائمة ينبغي أن تتكيف وتتطور وتستجيب لتلك المقترضات.⁽¹⁾ لكن على الرغم من انقسام الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي، من حيث الشكل السياسي إلى أنظمة ملكية وأخرى جمهورية، فإنها تعاني في غالبيتها من أزمة شرعية بدرجات متفاوتة، وتتجسد هذه الأزمة في أن الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة ظلت قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي الهائل، هذا وتمر غالبية الأنظمة السياسية العربية بحالة انتقالية لا يمكن أن تستمر طويلاً، ولا بد من التحرك نحو مزيد من تنويع مصادر الشرعية، والحقيقة أن التنوع في مصادر الشرعية لم يأت تعبيراً أميناً عن الخريطة الاجتماعية في كل قطر عربي، فقد ظهرت تكوينات اجتماعية طبقية جديدة ولاسيما الطبقات الوسطى المهنية والطبقة العمالية، ومع ذلك ظلت الأنماط السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة قاصرة عن استيعاب هذا التحول الاجتماعي النوعي. لذلك ظلت هذه المصادر على تنوعها، قاصرة على ملء فراغ الشرعية الذي نشأ منذ انهيار المجتمع التقليدي، ومن هنا عدم توفر الاستقرار السياسي والاجتماعي في معظم الأقطار العربية.⁽²⁾

ولعل الثورات الشعبية التي تجتاح العالم العربي خير دليل على أزمة الشرعية في الوطن العربي، بحيث ازدادت حدة السلطة على المواطن ولم يعد بالإمكان تجاهلها.

ثانياً: أزمة الهوية: Identity Crisis

الهوية مشتقة من: من هو؟، فهي عملية تميز الفرد لنفسه عن غيره من سماته، فالهوية أن يعرف الشخص جذوره وميوله ويؤكد على انتمائه لهذه الجذور.

وهوية الشعب: هي الشعور القومي والانتماء الفعلي لأمة من الأمم والشعب من الشعوب.⁽³⁾ وفي المعاجم الغربية يحددها قاموس أكسفورد الهوية بوصفها "حالة الكينونة المتطابقة بإحكام، والمتماثلة إلى حد التطابق التام أو التشابه المطلق".

1 - أمين محمد علي الدبور، المرجع السابق، ص 16.

2 - أحمد ناصوري، المرجع السابق، ص ص 382-383.

3 - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: ماي 2003، ص ص 497-498.

أما معجم روبرت فيحدد الهوية باعتبارها الميزة الثابتة في الذات".⁽¹⁾

من خلال هذه التعاريف نلاحظ التركيز على البعد المطلق للهوية، باعتبارها جوهرًا ثابتًا أو ماهية. إلا أن هذه الهوية تراجعت في البلدان النامية، حيث حصلت هذه الدول على استقلالها السياسي وتمت عليه ترسيم حدودها بما يتفق ومصالح الدول الأجنبية المستعمرة، أخذت هذه الحدود بالأقليات والجماعات العرقية ما أدى لبروز أزمة الهوية بشكل حاد، وبالتالي سارع كل إلى بناء ذاته وهويته الضيقة والمحدودة على حساب هوية الدولة أو الهوية المشتركة، الأمر الذي أدى إلى تفسير معتقدات الشعوب بشكل جذري تجاه قوميتهم.⁽²⁾

وقد أنجر عن هذه الأزمة تدهور في الأوضاع الداخلية للدول حيث نشأت صراعات داخلية وحروب أهلية التي تحدث نوعًا من التمييز بين الفئات داخل المجتمع وكذا في المناصب داخل السلطة، كل هذه الظروف تصعب بشكل أو بآخر من عملية الإصلاح السياسي داخل الدول والمجتمعات.⁽³⁾ على صعيد آخر فقد عرف العالم المعاصر ولاسيما في ظل العولمة، صورة أخرى لأزمة الهوية تتمثل في اتجاه الكثيرين داخل بلدان العالم الثالث إلى التملص من مقومات هوياتهم (كاللغة والدين وغير ذلك) والتمسك بأهداب هويات أخرى لأهم أخرى تفوق أمتهم تقدمًا ورفاهة وقوة، وكل هذا يؤثر سلبًا على التكامل السياسي داخل بلدان العالم الثالث، إذ من شأنها - كما قدمنا - تغييب فكرة الأمة الواحدة، والوطن الواحد، والانتماء الواحد، والولاء الواحد، والهوية الواحدة، والهدف الواحد، والمصير الواحد.⁽⁴⁾ كما يترتب أيضًا على هذه الأزمة نتائج سلبية منها:

- الصراع على الهوية يؤدي لتدخل القوى الأجنبية.

- يعيق عمليات التنمية السياسية وكذا الإصلاح السياسي مما يؤدي إلى إضعاف الدولة ومن ثم النظام السياسي.

هذه الأزمة ليست بالسهلة، فقد تعددت الخيارات والحلول لمواجهتها، ومن تلك الخيارات:

- الاعتماد على وجود الشخصية الكارزمية القادرة على تجسيد الرموز القومية المشتركة.

¹ - عزيز مشواط، أزمة الهوية في العالم العربي، أزمة معنى أم أزمة حضارة، على الرابط الإلكتروني: <http://minbaralhurria.org/index.php/archives/5926>.

² - أمين محمد علي الدبور، المرجع السابق، ص 14.

³ - Robert Comte, L' identite aijourd' hui, Rome, Mars 2006, p 15.

⁴ - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، المرجع السابق، ص ص 30-31.

-الاعتماد على الحزب الواحد، الذي يجسد الهوية والشخصية الواحدة للأمة.
-تطبيق نظم تعددية في إطار سياسي واحد.⁽¹⁾

المطلب الثاني:

أزمة المشاركة وأزمة التغلغل.

في هذا المطلب سنخص بالدراسة أزمتي المشاركة والتغلغل.

أولاً: أزمة المشاركة: "Participation Crisis":

هناك اتفاق بين علماء الاجتماع على أن المشاركة ، عملية أساسية بالنسبة للعمل الإصلاحي والتموي، وخصوصا على التنمية القاعدية والإصلاحية، والمشاركة السياسية على وجه الخصوص تحظى باهتمام خاص لأنها لصيقة بالممارسة الديمقراطية، بحيث يعتبر ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في أي مجتمع سياسي مؤشرا موضوعيا على فعالية الممارسة الديمقراطية. وهناك مؤشرات كمية وكيفية تدل على أن الدول العربية تعاني من تدني مؤشرات المشاركة السياسية.⁽²⁾

وتعرف المشاركة السياسية على أنها سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد، وردود أفعالهم، فيما يتعلق بشؤون الحكم، ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي كافة الأنشطة بما فيها الانتخابات، كما اعتبر أنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا مع موقف الجماعة بطريقة تشجعه على ذلك، وتكون المشاركة رسمية وغير رسمية.

والمشاركة السياسية في أوسع معانيها هي حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية بكل الوسائل الشرعية، أما في أضيق معانيها فتعني حق المواطن في مراقبة هذه القرارات، بالتقويم عقب إصدارها من طرف الحاكم.

أما أشكال المشاركة السياسية، فأبرزها ما يلي:

-الانتخاب عن طريق الاقتراع العام- الاقتراع المقيد أو الاستفتاء الشعبي.

-الإعلام كأحد أشكال وآليات المشاركة السياسية: كون الإعلام هو أحد أنواع المشاركة المؤثرة غير المباشرة، فقراءة الصحف ومتابعة المادة الخبرية في الوسائل الإعلامية، تمنح الأفراد أفقا واسعة لاتخاذ القرار بالمشاركة.⁽¹⁾

¹ - أمين محمد علي الدبور، المرجع سابق، ص 15.

² - السيد ياسين، الانتخابات مواجهة أزمة المشاركة السياسية، على الرابط الإلكتروني:

ولكن رغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في الواقع في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، وتعيق عملية الإصلاح، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعومة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في يدها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

ويرجع بعض الدارسين أسباب حدوث الأزمة في الآتي:

- الجهل والأمية وانتشار الفقر.

- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).

- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

- اللا مبالاة السياسية (ضعف الحس الوطني وضعف المجتمع المدني). الانسحاب.

- العزلة السياسية (الإحساس بأن الفرد مهمش وليس له دور والعزوف عن طريق من الحياة السياسية).⁽²⁾

وإذا أمعنا النظر سنجد أن كل هذه المؤشرات تنطبق على المنطقة العربية، بحيث هيمن على النظام من طرف مجموعة معينة من الحكام ولم يفارقوا مناصبهم منذ مدة طويلة من الزمن، وبالتالي عدم إتاحة أي فرصة حقيقية للمنافسة، أو إظهار أي نوع من النزاهة في عمليات المشاركة السياسية.

ثانيا: أزمة التغلغل: Penetration Crisis:

يظهر التغلغل في مدى قدرة مؤسسات الدولة على التغلغل في الإطار الاجتماعي والاقتصادي المحيط بها وتنفيذ السياسات والقرارات الحكومية ويتضمن ذلك السيطرة الفعلية على إقليم الدولة بما يشمل من جمع للضرائب ووضع الخطط للتنمية الاقتصادية ومدى تواجد السلطة المركزية في الأقاليم وممارستها لسلطاتها إلى جانب تنفيذ السياسة الحكومية في تلك الأقاليم بمعنى أن البرامج التي تتضمنها السياسة العامة لم تكن مجرد خطط أو مشروعات على الورق وإنما سيتم تحويلها إلى واقع ملموس، ويتطلب ذلك وجود جهاز إداري كفاء وقادر على التنفيذ، إلا أن يتغلغل العمل الحكومي والإدارة العامة في المجتمع ويصل إلى المناطق الريفية وتصبح الحكومة مؤسسة قادرة على فرض سياساتها وتوصيلها إلى أعماق المجتمع.⁽³⁾

¹ - شريفة ماشطي، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر: العدد 10، (سبتمبر 2010)، ص ص 150 - 153.

² - لعجال أعجال محمد لمين، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، (نوفمبر 2007)، ص 246.

³ - يحي أبين عوف، الأزمة السياسية: المغزى والمضمون، على الرابط الإلكتروني:

ولكن عند ما تعجز الحكومة المركزية عن فرض سيطرتها وسياساتها، في إطار الدستور والقانون على كامل إقليم الدولة، وتصبح غير قادرة على التغلغل والوصول إلى كافة مكونات المجتمع وقطاعاته، يواجه النظام السياسي أزمة تغلغل.⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أن كثير من الدول العربية تعاني من أزمة تغلغل، إذ لا يكون في مقدور حكومتها المركزية بسط سيطرتها على شتى القطاعات الجغرافية والسكانية الخاضعة لحكمها، وقد يكون مرد ذلك -في بعض الحالات- إلى أسباب جغرافية، حال تعاظم مساحة إقليم الدولة⁽²⁾، مثلما هو الحال مع دولة السودان، خاصة قبل انقسامها وعليه، الدول التي تعاني من أزمة التغلغل يتعذر اعتمادها على عمليات إصلاحية داخلية بحكم أن حكومتها غير قادرة السيطرة والتغلغل في كامل إقليمها.

إضافة إلى الاعتبارات الجغرافية هناك اعتبارات عرقية وهي تمثل أيضا عقبة أمام تغلغل الحكومة.

بحيث أن قدرة الحكومة المركزية على التغلغل حيثما توجد الأقليات تكون صعبة إلى حد كبير، ومن أمثلة ذلك: صعوبة قدرة الحكومة العراقية على التغلغل داخل كردستان العراقية في كثير من الأحيان.⁽³⁾

وللخروج من أزمة التغلغل، يقدم "جوزيف لابلومبارا" الحل الذي يراه مناسباً من وجهة نظره، ويقول أن: "الخيار الأمثل للتخلص من أزمة التغلغل، والذي يكون مناسباً ممكناً في بعض الأوضاع السياسية والثقافية (...). هو السخرية أو المبالغة في مشاكل الشرعية".⁽⁴⁾

فأزمة التغلغل تتداخل بشدة مع أزمة الشرعية، لأنه كلما استطاعت الحكومة التغلغل في أقاليمها، كلما كان ذلك نتيجة حصولها على تأييد شعبي.

المطلب الثالث:

أزمة التوزيع وأزمة تنظيم السلطة.

<http://Sudanese online.com/cgi-bin/Sdb/2bb-cgi ?Sep= msg and board=249 and msg=1190794622>.

¹ - علي سيف حسن، اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل، اليمن: مؤسسة فريد بريش ابييرث، 2010، ص 6.

² - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 60.

³ - نفس المرجع، ص 60.

⁴ - Lapalombara Joseph, **Penetration : acrisis of Gouvernmental Capacity**, in Binder, p 209.

في هذا المطلب سنقوم بدراسة أزمة التوزيع وأزمة تنظيم السلطة، وستكون الدراسة كالاتي:

أولاً: أزمة التوزيع: **Distribution Crisis**:

تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، أي الموارد المادية والبشرية.⁽¹⁾

هذه الأزمة تواجه الدول النامية بسبب مشاكل التخلف وعدم القدرة الإنتاجية ومن هنا، يواجه المجتمع والنظام مشكلة الاعتبارات الفنية والحسابية في التوزيع، وبين اعتبارات العدالة الاجتماعية، ففي كثير من بلدان العام الثالث، تم تغليب الاعتبارات السياسية في بدايات الاستقلال، فقد قامت النظم السياسية بتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي وفرض ضرائب تصاعدية لتحقيق العدالة الاجتماعية، لكنها اكتشفت بعد ذلك الخلل والقصور في هذه السياسات، فقامت بالتراجع عنها إلى سياسات أسوء منها أخلت بعدالة التوزيع وخلقت منها أزمة.

كما ارتبطت هذه الأزمة بظاهرة الفساد السياسي، والتي مضمونها استخدام السلطة من أجل تحقيق أهداف ذاتية والتعامل مع الممتلكات العامة وكأنها ممتلكات شخصية⁽²⁾، الأمر الذي يبدو جليا وبشدة في الدول العربية.

فعلى سبيل المثال: الرئيس السابق "حسني مبارك" الذي اختلس أموال الدولة وانتفع بالملايير، في حين كان الشعب المصري أغليبيته يعاني من الفقر الحاد، ولا يملك حتى الإمكانيات التي تسمح له بالعيش المتواضع.

وقد نشبت ثورات "الربيع العربي" ضد الاستبداد والانسداد، في محالة لإسقاط ممارسات التوريث والفساد السياسي الذي تفاقم في العديد من البلدان العربية التي تبنت النظام الجمهوري وتبنت العديد من الشعارات والإيديولوجيات الثورية من دون جدوى، وانخرطها في سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي زرعت الفوضى الاجتماعية وزادت من احتجاج الطبقات الوسطى، بدلا من أن تحقق الانفتاح الاقتصادي والسياسي المطلوب وتنتهي المرحلة الانتقالية الطويلة، بالإضافة إلى التحول في الممارسة التسلطية نحو تشديد القبضة الأمنية أو حكم الأمنوقراطية.

ومن أجل تجاوز أزمة التوزيع من الضروري هندسة سياسية للنظام لتعديل وملء الفجوات التي كانت تسهل عملية الفساد والتزوير والتعسف في استعمال السلطة، وتحول المؤسسات التمثيلية إلى

¹ - عناد أبو وندي، "التنمية السياسية ودور الأحزاب السياسية"، الحوار المتمدن، العدد 2755، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/shaw-art=asp?aid=183082>.

² - أمين محمد علي دبور، المرجع السابق، ص 17.

هيكل شكلي، وانتشار ممارسات القمع والفساد، مما يستدعي إصلاحات سياسية تمس المؤسسات السياسية، بإعادة هيكلة مؤسسات الأمن حتى لا تحدث الانتهاكات والتجاوزات من جديد، وتصفية رموز الفساد، وإجراء مصالحات وطنية أو لجنة تحقيق ومحاسبة بالنسبة إلى من ارتكب جرائم في حق المواطنين، وتعزيز ثقافة ومؤسسات المحاسبة والمراقبة.⁽¹⁾

ثانياً: أزمة تنظيم السلطة:

يقصد بتنظيم السلطة: خضوع تقلدها وممارستها وتداولها لنظام قانوني "دستور" مسبق، بحيث يلتزم به الحاكمون والمحكومون على قدم المساواة، وباستنادها إلى دستور مسبق. تخرج السلطة عن الشخص القائم عليها، فهو يعمل لحساب الدولة، وهكذا ففي ظل التنظيم القانوني للسلطة تختفي ظاهرة السلطة المشخصة⁽²⁾، ويقول "الورد أكتون" أحد كبار الساسة والمفكرين البريطانيين: "إن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة".

ومن أسس التنظيم السياسي، مبدأ الفصل بين السلطات، ولا يذكر هذا المبدأ إلا مقترناً باسم "مونتيسكيو" وهو مبدأ يذهب إلى أبعد من مجرد التمييز بين سلطات الدولة أو توزيع السلطات، وقد سيطر مبدأ الفصل بين السلطات منذ منتصف القرن 18م على التاريخ الدستوري في العديد من دول العالم.

غير أن الأنظمة السياسية العربية المعاصرة لا تعلن صراحة أنها لا تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، وإنما تحرص على تأكيد على أنها توزع السلطات على هيئات متعددة، ولكن الواقع أن كثيراً من هذه النظم العربية المعاصرة تأخذ بتدرج السلطات، بحيث تكون السلطة الحقيقية في يد شخص واحد أو هيئة واحدة، بينما تكون الهيئات الأخرى مجرد هيئات تابعة أو ثانوية.

أي أن كثيراً من النظم المعاصرة تبقى على فكرة تعدد الهيئات، ولكنها لا توزع السلطة بينها توزيعاً عادلاً، وإنما تميز إحدى الهيئات وتمنحها اختصاصات واسعة وتجعل منها هيئة عليا تسيطر على الهيئات الأخرى.

ويذهب بعض المفكرين إلى أن ظاهرة تدرج السلطة التي تعتبر الصورة المعاصرة لأزمة تنظيم السلطة تفشت في كل النظم العربية.⁽³⁾

1 - عبد القادر عبد العالي، المرجع السابق، ص ص 63-65.

2 - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 87.

3 - سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2007، ص ص 110-112.

فأبرز سمات نظم الحكم في البلدان العربية هي أن الحاكم يظل متمسكا في السلطة داخل بلاده، وبالتالي لا تنتهي مدة حكمه إلا بموته أو من خلال انقلاب عسكري يطيح به، وغالبا ما يلجأ الحاكم المتشبه في السلطة بغية إضفاء شيء من الشرعية على حكمه - إلى الدعوة إلى استفتاءات صورية بحيث يكون هو المرشح الوحيد فيها، وفي ذات الوقت يحصل من خلال تزوير الاستفتاء - على موافقة أغلبية ساحقة من الناخبين على استمراره في الحكم.⁽¹⁾

وتتعدد الأمثلة لهذا النوع من نظم الحكم في العالم العربي، مثلا: في ليبيا: راح العقيد معمر القذافي يتولى الحكم لمدة 40 عاما، إلى أن ثار الشعب وقام بالمطالبة بتخيه من منصبه ومن ثم قتله. ونفس الشيء في تونس، فقد امتدت سنوات حكم الرئيس "بن علي" لسنوات طويلة كان خلالها قد استعمل كل أنواع الاختلاس والسرقة والنهب والفساد السياسي، وراح بذلك الشعب التونسي يطالب بانسحاب الرئيس من كرسي الرئاسة.

وقد كانت الانتفاضة التونسية هي أول انطلاقة للمطالبة بتغيير الوضع القائم ومحاولة التخلص من أزمة تنظيم السلطة وكل الأزمات التي تعاني منها الدولة في مجملها والتي تعيق من أحداث إصلاح سياسي كلي وجذري.

وعلى نحو متقدم ظلت الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير في الكثير من الدول العربية، كما شملت دولة مصر وأطاحت بالرئيس "حسني مبارك" وكذلك لا تزال مستمرة في سوريا.

المبحث الثاني:

تأثير أزمات الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي.

¹ - أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 89.

تساهم عملية الإصلاح السياسي في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع نطاق الأمن الداخلي للدولة والمواطنين، وبالتالي تعزز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي، ولكن إذا تأزمت عملية الإصلاح السياسي وواجهت عراقيل وتعثرات، فهذا سيؤثر لا محالة على الاستقرار السياسي، وعليه سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم العوامل والظواهر التي تؤثر على الاستقرار السياسي نتيجة أزمات الإصلاح السياسي.

المطلب الأول:

ظهور الصراعات العرقية والطائفية.

تنشأ الصراعات العرقية والطائفية وتخلق قلقاً وتوتراً من أطراف المجتمع الواحد وشرائحه، فتؤثر على استقرار الدولة، وسنبدأ بدراسة الصراعات العرقية ثم الطائفية.

أولاً: ظهور الصراعات العرقية:

الجماعة العرقية هي تجمع بشري يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال روابط فيزيقية أو بيولوجية (كوحدة الأصل أو السلالة) أو ثقافية (حال وحدة الدين أو اللغة أو الثقافة)، ويعيش هذا التجمع في ظل مجتمع سياسي أرحب، مشكلاً لإطار ثقافي حضاري مغاير للإطار الثقافي الحضاري لذلك المجتمع، ويكون أفراد هذا التجمع مدركين لمقومات هويتهم وذاتيتهم، عاملين دوماً من أجل الحفاظ عليها ودعمها في مواجهة عوامل الضعف والتحلل.⁽¹⁾

وعليه تنشأ الحركات العرقية داخل المجتمع الواحد، تهدف إلى الانفصال أو العمل على تخليص جماعاتها من اللامساواة والاضطهاد، مستخدمة وسائل العنف لتحقيق أهدافها السياسية.

ونتيجة لشواهد تاريخية، لم تكن هناك حركات عرقية في أي دولة من العالم إلا وكان هناك تأزم في أوضاع الدولة واستقرارها، بعبارة أخرى أن الحركات العرقية تتواجد من أجل إحداث اضطرابات وزعزعة للاستقرار السياسي، فالحركة العرقية كانت ولا تزال تمثل تهديداً عظيم الشأن للاستقرار السياسي في الدول التي توجد بها، وينجر عن هذه الصراعات العرقية ما يلي:⁽²⁾

- تفنيت الوحدة الوطنية.

- تغيير الحدود الداخلية والخارجية للدولة.

- تأزم النظام السياسي.

¹ - أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 122.

² - عصام نور، الصراعات العرقية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص ص 26-28.

- اللجوء إلى التطهير العرقي في بعض الدول مثلما حدث في فلسطين.⁽¹⁾
- تأثير الصراعات العرقية حتى على العلاقات الدولية والخارجية فمثلا: فيما يتصل بالحركة العرقية لجنوب السودان قد أثرت بالسلب على العلاقات بين السودان وجيرانه الذين يقدمون الدعم للانفصاليين في الجنوب، وتوترت العلاقة بين السودان وأثيوبيا، كما أثرت ولا تزال تؤثر على العلاقة بين السودان وأغوندا.⁽²⁾

وفي الجدول التالي عرض لبعض الحركات العرقية في الوطن العربي وتأثيره على الاستقرار.

الدولة متنوعة العرقيات	أثر الحركات العرقية على الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية داخلها.
العراق	حالة أقرب ما تكون إلى التقسيم إلى ثلاث جمهوريات أولاها كردية في الشمال، وثانيها شيعية في الجنوب، وثالثها عربية في باقي الكيان العراقي.
السودان	حرب أهلية في الجنوب (1955-1971)، (1983-2000) ثم انقسام السودان عام 2011.
لبنان	حرب أهلية خلال الفترة (1975-1990).

الجدول رقم (02): أثر الحركات العرقية على الاستقرار السياسي.

المصدر: أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم، مرجع سابق، ص ص 423-427.

ثانيا: ظهور الصراعات الطائفية:

الجماعة الطائفية كما تعرف في أدبيات العلوم الاجتماعية، هي تلك التي تختلف عن جماعة أو جماعات أخرى تعيش معها في المجتمع نفسه، في الدين والمذهب، فالدين في العالم العربي، أكثر من 91% من سكان الوطن العربي هم مسلمون، أما البقية 15.6 مليون أو 8.2% فهم من ديانات أخرى، يأتي في مقدمة هؤلاء المسيحيون الشرقيون على اختلاف طوائفهم، ويبلغ عددهم حوالي 8 ملايين أو حوالي 5% من جملة سكان الوطن العربي، وجلهم تقريبا من العرب، ويأتي بعدهم اليهود 3.6 ملايين أي 1.9% من جملة سكان الوطن العربي، والديانات القبلية الزنجية في جنوب السودان (4 ملايين أو 2%).

أما المذهب: فأغلبية العرب مسلمون (91%) وأغلبية المسلمون ينتمون إلى المذهب السني "السنة"، فقد وصل عددهم في منتصف الثمانينيات إلى حوالي 15 مليون نسمة "8% من جملة سكان

¹ - عصام نور، المرجع السابق، 28.

² - أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، المرجع السابق، ص 449.

الوطن العربي" معظمهم من المسلمون الشيعة (10.7 ملايين أو 7%) من جملة سكان الوطن العربي، والدروز الموحدون، مليون نسمة.

ويبدو من هذا العرض، أن الجماعات الطائفية هي من الضالة العددية والنسبية، بحيث يمكن اعتبار الوطن العربي ككل من أكثر مناطق العالم تجانسا، ولكن، لأن بعض الجماعات الطائفية، تميل إلى التركيز في أقطار عربية بعينها، وبعضها يتركز في مناطق جغرافية بعينها داخل هذه الأقطار، فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدا مما يظهر للوهلة الأولى.

فرغم أن معظم هذه الجماعات الطائفية الأقل انتماء واندماجا تشكل نقاط حساسية ملحوظة في تماسك البنية الاجتماعية لبعض الأقطار العربية.⁽¹⁾

وقد حدثت توترات طائفية في العالم العربي، كانت ناجمة عن غياب قواعد إجرائية سلمية لحل النزاعات العادية والطبيعية داخل المجتمع على الموارد، وبالتالي هي تعكس سعي بعض النخب الضعيفة الموقع المادي والمعنوي إلى تعبئة العصبية الدينية أو الطائفية أو العشائرية، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية فليست الطائفية التي نعرفها اليوم في العالم العربي من نمط التميز الديني التقليدي الذي عرفته مجتمعاتنا في الماضي، وإنما هناك استخدام أدائي للطائفية، أي استعمال الطائفية لأهداف غير دينية وغير مذهبية، مما يؤثر سلبا على استقرار الدولة وإنما بالدرجة الأولى سياسية تهدف إلى الحفاظ على السلطة أو انتزاعها من النخب المتمسكة بها من دون شرعية ديمقراطية، هي أساس الشرعية اليوم في كل المجتمعات ولكل السلطات.

فهناك نخب وقيادات طائفية تتقاسم المصالح فيما بينها وتسعى داخل كل طائفة إلى الحفاظ على موقعها الطائفي حتى تحتفظ بموقعها داخل الدولة، وينجم على ذلك:

-انعدام الحراك السياسي إلى حد كبير.

-تجميد الأوضاع وتكريس القيادات الأسرية والعائلية.⁽²⁾

-تحييد الكفاءات وتجميد التحولات الممكنة داخل المجتمع المتحول إلى طوائف متناحرة، تؤدي إلى

انعدام الاستقرار داخل الدولة.⁽³⁾

المطلب الثاني:

¹ - سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص239-

² - برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، المرجع السابق، ص ص 208-212.

³ - برهان غليون، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، المرجع السابق، ص 212.

تفشي الفساد الإداري والمالي.

إن الفساد الإداري والمالي هو ظاهرة مستمرة ذات ممارسات غير شرعية لها أبعاد وتوصيفات متعددة، تنعكس تأثيراتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية وأمن المواطن وتكون الدراسة كالتالي:

أولاً: مفهوم الفساد الإداري:

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد الإداري على أنه: "إساءة استعمال السلطة لأغراض خاصة"، وهذا التعريف يشمل المكاسب المالية والمادية لتعزيز السلطة الإدارية، كما أنه "النشاطات التي تتم داخل جهاز إداري حكومي والتي تؤدي فعلاً إلى حرف ذلك الجهاز عن هدفه الرسمي الذي يمثل طلبات الجمهور والمصلحة العامة لصالح أهداف خاصة سواء كان ذلك بصيغة متجددة أم لا، وسواء كان ذلك بأسلوب فردي أو جماعي منظم.

وعليه يمكننا القول أن الفساد الإداري هو سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، وهو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى ابعاد من ذلك فيشمل كافة قطاعات الدولة والقطاع الخاص.

ثانياً: مفهوم الفساد المالي:

يقصد بالفساد المالي، ذلك السلوك غير القانوني المتمثل في هدر المال العام وأعمال السمسرة في المشاريع وتجارة السلاح، ويتخذ هدر المال العام عدة صور أهمها:

- اختلاس المال العام والعدوان عليه.
- المتاجرة من خلال الوظيفة.

- التزيف والتزوير في العملة وبطاقات الائتمان.⁽¹⁾

وفيما يلي يمكن عرض أهم أشكال الفساد المالي في الوطن العربي:

- تخصيص الأراضي: وذلك من خلال قرارات إدارية عليا، تأخذ شكل العطايا لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.

- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة: إذ تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من

(30%) منها لا تدخل خزينة الدولة، بل تذهب إلى جيوب مسؤولين أو رجال أعمال كبار.

¹ - هاشم الشمري وإيثار القتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الأردن: ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 24-27.

-قروض المجاملة الممنوحة من المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.

-عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.

-العمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها من خلال المنصب أو الاتجار بالوظيفة العامة.⁽¹⁾

أما الفساد الإداري فهو ظاهرة عالمية تعرفها مختلف دول العالم، بدرجات متفاوتة وأشكالاً مختلفة، ويتمثل الفرق بين دولة وأخرى بهذا الخصوص في حجم وطبيعة ظاهرة الفساد من ناحية، والأساليب التي يتم انتهاجها في التعامل معها من ناحية أخرى، وفي ضوء ذلك، تؤكد مؤشرات وظواهر عديدة أن الفساد أصبح يمثل جزءاً من بنية الدولة العربية في العديد من الحالات، أي تحول إلى مؤسسة، حيث يخرط في ممارساته بشكل مباشر وغير مباشر عدداً من شاغلي المناصب السياسية والإدارية والاقتصادية العليا في الدولة، وهو ما يطلق عليه "فساد القمة"، ومن المؤكد أن فساد القمة يؤدي إلى انتشار الفساد على مستويات إدارية ووظيفية أدنى، أي يمتد إلى القاعدة، ولذلك فإن ظواهر الرشوة والعمولات والاتجار بالوظيفة العامة والتحايل على القوانين وتزوير الانتخابات... إلخ، أصبحت من الممارسات الشائعة في الغالبية العظمى من الدول العربية.⁽²⁾ (أنظر الملحق رقم: 02)

والجدير بالذكر أن انتشار ظاهرة الفساد المالي في الوطن العربي على هذا النحو إنما يجسد ويعكس ظواهر ودلالات عدة مهمة منها:

- حقيقة العلاقات المشبوهة بين السلطة والمال في هذه الدول.

- غياب أو ضعف أجهزة الرقابة والمساءلة والمحاسبة على المستويين الرسمي والشعبي، سواء تمثلت في الأجهزة الرقابية والمحاسبة الحكومية أو البرلمان أو أجهزة الإعلام.⁽³⁾

- عدم التزام الدول العربية بمبدأ الشفافية في إدارة سياستها الداخلية، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والمال والعمل السياسي.

كما أن الفساد يشكل في بعض الدول العربية عاملاً أساسياً في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والجريمة، بل أنه ليس من قبيل المبالغة القول أن الفساد هو الوجه الآخر للتطرف والعنف من دون وضع حد للفساد.⁽⁴⁾

¹ - هاشم الشمري وإيثار القتلي، المرجع السابق، ص 32-33.

² - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 66-67.

³ - نفس المرجع، ص 68.

⁴ - حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، المرجع السابق، ص 67-68.

من خلال كل هذا، نرى أن الفساد الإداري والمالي يعد من أكبر العوائق أمام العملية التنموية والإصلاحية والنمو الاقتصادي، فهو يقوض الاستقرار السياسي والاقتصادي ونشاط القطاع الخاص، ويبدد الموارد، إذ يزيغ بالسياسة الحكومية عن خدمة مصالح الأغلبية ويحيدها عن تحقيق مقاصدها، كما يسفر عنه انتهاك لحقوق الإنسان في الدول التي يمارس فيها ويحول دون توطيد أركان الديمقراطية، ويولد شعورا بعدم القناعة والرضا بما هو متوفر ومتاح والسعي إلى الارتفاع بشتى الوسائل سواء كانت شرعية أن غير شرعية.⁽¹⁾

المطلب الثالث:

الإرهاب.

في هذا المطلب سنتناول دراسة موضوع الإرهاب كعامل من العوامل الرئيسية التي تهدد الاستقرار السياسي للدولة وعليه يعرف الإرهاب كالتالي:

أولاً: مفهوم الإرهاب:

يشهد العالم العربي موجة من أعمال العنف التي ترتكبها بعض الجماعات السياسية، وقد جرى العرف على إطلاق تعبير "الإرهاب" للدلالة على تلك الأعمال، ليس فقط لما تنطوي عليه من ترويع وتخويف للمواطنين، وإنما أيضا للتأكيد على طابعها الخارج عن الشرعية، وعلى ما تحدثه من أضرار مادية ومعنوية بالمجتمع كله.

ويعرف الإرهاب على أنه: "فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فرعا أو رعبا من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو تفجير المفرقات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من أجل التحرير والوصول إلى حق تقرير المصير في مواجهة كافة أشكال الهيمنة أو قوات استعمارية أو محتلة وعنصرية أو غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الأمم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية بحيث تنحصر أعمالها في الأهداف العسكرية أو الاقتصادية للمستعمر أو المحتل أو العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق

¹ - هاشم الشمري وإيثار الفتلي، المرجع السابق، ص 75.

الإنسان، وأن يكون نضال لحركات التحررية وفقا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسواه من قرارات أجهزتها ذات الصلة بالموضوع".⁽¹⁾

وهناك: **الإرهاب المحلي**، وهو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحدودة في نطاق الدولة والذي لا يتجاوز حدودها، ولا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال.

- **الإرهاب الدولي**: هو الإرهاب الذي يقوم بإحداث جريمة تحوي صفة العالمية، لما تسببه الجريمة من رعب عام شامل، وبهذا التعميم وتداول الرعب، يتصف الإرهاب بالصفة الدولية، بحيث يستخدم الإرهاب وسائل من شأنها إحداث خطر عام، وأضرار عامة ليست فقط للمواطنين في دولة واحدة، بل بالنسبة لكل المواطنين والأجانب أيضا.

- **إرهاب الدولة**: يعني استخدام حكومة دولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين من المواطنين من أجل إضعاف أو تدمير إرادتهم في المقاومة أو الرفض.⁽²⁾

وقد شاع مصطلح الإرهاب الدولي بعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 هذه التفجيرات التي مست أهم مقر في الولايات المتحدة الأمريكية بنيويورك، فأذنت أحداث 11 سبتمبر 2001 بميلاد حقبة سياسية دولية جديدة، سمتها الرئيسية الجروح المتزايد نحو الاستخدام اللامحدود للوسائل العسكرية والضغط السياسية في مواجهة القوى المعارضة لسياسات الهيمنة الأمريكية دولا كانت هذه القوى أم جماعات سياسية أهلية.

فالقوة الأمريكية تقول أن الإرهاب ولد ونما من ظروف سياسية وثقافية ودينية تحتاج إلى استئصال أو إلى إعادة تأهيل، وإذا كان الذين قاموا بتفجيرات "نيويورك" عربا ومسلمين، ومعظمهم من السعودية، حسب الإفادات الأمريكية، فقد وجه إصبع الاتهام على المنطقة العربية، ولم تكن المخاطبة الأمريكية للدول العربية واحدة في كافة حالاتها، فقد قدمت مطالب للسعودية ومصر، مقرونة بلغة تهديد مبطن.

أملت على اليمن والسودان وليبيا ما يجب أن تفعله، وجربت أن تبتز سورية بالضغط عليها في البداية من الساحة اللبنانية.⁽³⁾

يقول أندريه غراتشوف: "أن أخطر أنواع الإرهاب هو إرهاب الدولة الذي يؤدي في الأخير إلى عدم الاستقرار السياسي.

1 - أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي والغربي**، عمان: ط1، دائرة المكتبة الوطنية، 1998، ص ص 11-13.
2 - عبد العزيز بن صقر الغامدي، **الإرهاب والعولمة**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002، ص ص 36-38.
3 - عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص 18.

ومن هذا المنطلق يعتبر الإرهاب الدولي مفهوما مركزيا بالحالة فهم الأهداف الغربية في العالم الثالث في إيجاد حالة من عدم الاستقرار أو المظاهرات والاضطرابات والانقلابات والحروب الأهلية والاعتقالات والحبس والإعدام، وإذا كان الإرهاب متغيرا أساسيا في وضعه عدم الاستقرار فإن الغرب يلجأ إلى ممارسته العديد من الحالات وبدرجات متفاوتة تبعا لطبيعة الأهداف الأمنية الإستراتيجية للغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾ فتحت عنوان "مكافحة الإرهاب" خيضت حرب ضد أفغانستان، انتهت بإسقاط نظام حكم "طالبان"، وتدمير قوى القاعدة واحتلال البلد وتنصيب حكومة عميلة من قوى المعارضة الشمالية، وبعض المحسوبين الأفغان على الإدارة الأمريكية، وتحت العنوان نفسه، أطلقت الإدارة الأمريكية يد "إسرائيل" ضد المقاومة والشعب والسلطة في فلسطين وأجازت إعادة احتلالها لمناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية بذريعة "حق الدفاع عن النفس ضد الإرهاب". ومارست الضغط والابتزاز على سورية ولبنان بدعوى إيواء الإرهاب "حماس، الجهاد الإسلامي، حزب الله".⁽²⁾

واستمرت مطالب الولايات المتحدة وضغوطها على بعض الدول بشأن تغيير مناهج التعليم الديني فيها، وفرض قيود على الأنشطة الخيرية، كقيل بأن يغذي مصادر التوتر والاحتقان داخل هذه الدول. ونتيجة لهذه الضغوط والتدخلات، فإن الأمر يصبح في هذه الحالة أكثر تعقيدا كما يشكل مصدرا للاستقطاب الفكري والسياسي، وهو أمر ينطوي على تهديد الاستقرار الداخلي للدول العربية وكذا أمنها الوطني.⁽³⁾

المبحث الثالث:

دور العامل الخارجي في الإصلاح السياسي.

¹ - عبد العزيز بن صقر الغامدي، المرجع السابق، ص 324.

² - عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص ص 16-17.

³ - حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، المرجع السابق، ص ص 335-336.

ازداد ضغط القوى الدولية على موضوع الإصلاح السياسي في المنطقة العربية، ولاسيما عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، بحيث اهتمت الدول الكبرى وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة ثانية ضغوطات المؤسسات المالية مثل: صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من خلال المساعدات والمنح الدولية بالمساهمة في هندسة التحولات السياسية داخل النظم السياسية العربية.

وسيكون تركيزنا على المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" ودور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي، والمساعدات والمنح المالية.

المطلب الأول:

المشروع الأمريكي للشرق الأوسط.

يندرج مشروع "الشرق الأوسط الكبير" ضمن الإستراتيجية الأمريكية نظراً لما تمثله المنطقة التي يشملها المشروع من أهمية حيوية بحيث تعتبر المجال الإقليمي الأساسي الذي يركز فيه الجهد الأمريكي حالياً، وقد أقرن هذا المشروع بإحدى عشرة مبادرة للإصلاح موجهة إلى منطقتي المتوسط والشرق الأوسط، منها إعلان وزير الخارجية الأمريكي السابق، "كولن باول" عن مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط في ديسمبر 2002، تحت دعوى ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي ومبادرة "ريتشارد هاس" مدير التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية في 04 ديسمبر 2002، تحت دعوى مزيد من الديمقراطية في العالم الإسلامي ومبادرة "بوش" لتجارة حرة وتطور اقتصادي للشرق الأوسط في جويلية 2003. (1)

سربت واشنطن مشروع الشرق الأوسط الكبير "Greater Middle east" في 2004/02/13 وقدم على هامش قمة الدول الثماني الأكثر تصنيعاً في العالم والتي احتضنتها جزيرة "سي ايلاند" بجورجيا الأمريكية من 08 إلى 10 جوان 2004 تحت شعار "شراكة من أجل مستقبل مشترك" مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. (2)

كما حضر القمة رؤساء دول كل من أفغانستان والجزائر والبحرين والعراق والأردن واليمن وتركيا لبحث مشروع الشرق الأوسط الكبير.

1 - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 148.

2 - نفس المرجع، ص 148.

وعليه اهتمت الإدارة الأمريكية على ما أسمته مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بهدف إحداث إصلاحات سياسية على البلاد العربية.(1)

وقد استند هذا المشروع إلى تقرير الأمام المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2002-2003، عندما أكد على الثغرات الثلاثة القائمة في بيان الأنظمة والمجتمعات العربية، وهي افتقاد الحرية، نقص المعرفة وتغييب دور المرأة، وقد ركز المشروع على سد ثلاث نقائص والتي تتمثل في:

- تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

- بناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية.(2)

فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية والحكم الصالح: يطرح المشروع على مجموعة الثماني أن تلتزم بمبادرة الانتخابات الحرة، وتعزيز دور البرلمانات، زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية، والمدنية، المساعدة القانونية للناس العاديين، مبادرة وسائل الإعلام المستقلة، مكافحة الفساد، وحرية العمل المنظمات المجتمع المدني.

فيما يتعلق ببناء مجتمع معرفي: تركز الورقة على مبادرة التعليم الأساسي "محو الأمية" وإصلاح التعليم والتعليم بالانترنت، تدريس إدارة الأعمال.

فيما يتعلق بتوسيع الفرص الاقتصادية: فتركز على مبادرة تمويل النمو عبر إقراض المشاريع الصغيرة، ومؤسسة المال للشرق الأوسط، وبنك تنمية الشرق الأوسط، وتنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية، ومبادرة التجارة من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والمناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال.(3)

كل هذه الركائز كانت بمثابة تمهيد لدواعي خفية هدفت إليها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع "مشروع الشرق الأوسط الكبير".

فقد اتجه الضغط الأمريكي من أجل الإصلاح السياسي على البلاد العربية من حلقتها الأضعف "فلسطين"، كان يراد من هذه السابقة أن يكون المختبر الفلسطيني المصغر بمثابة حقل تجارب، تعمم نتائجه على كامل الوطن العربي، وخاصة بلدان المركز والنقل مثل: مصر والسعودية وسوريا، تبعه غزو العراق واحتلاله الذي بدوره كان نتيجة لحالة الضغط الأمريكي من أجل "الإصلاح السياسي" في الوطن العربي، ففي أوج تسيير الإدارة الأمريكية اعترامها شن حرب على العراق واحتلاله برغبة في

1 - عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص 21.

2 - برهان غليون وآخرون، أزمة النظام العربي وإشكالية النهضة، المرجع السابق، ص 85.

3 - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 149.

نزع أسلحة الدمار الشامل لديه، أدخل احتلال العراق فكرة التغيير السياسي في المنطقة طورا جديدا سمته تكثيف الضغط على الدول الرئيسية في النظام العربي لإجراء إصلاحات في نظامها السياسي، وليس صدفة أن يكون الضغط إياه قد تركز على السعودية وسورية ومصر، فهي اليوم بعد إخراج العراق من الدائرة الأركان الأساس للمنظومة الإقليمية العربية.⁽¹⁾

كما شكل العامل الخارجي الأمريكي مصدرا أساسيا لشرعية توريث الجمهوريات العربية الثورية، خصوصا تلك التي حازت درجة عالية من الاستبداد والسيطرة وغياب حكم القانون، واستمرارية حالات الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وعدم الاكتراث بحقوق الإنسان، والتراجع التتموي الذي شكل حالة نادرة من حالات ارتكاس التنمية وتدهور المجتمعات إلى مراحل من الركود والفشل الاقتصادي والانسداد السياسي وانعدام الأمل الاجتماعي، وفي ظل هذه الوضعية المتردية على كل مستويات الأداء الاقتصادي والسياسي والتعليمي والاجتماعي، يسعى رؤساء هذه الدول إلى شرعنة الفساد والاستبداد بحصولهم على دعم أمريكي فالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بتغطية وشرعنة الاستبداد وأيضا استمراره.

إذ أن هذه الدول يتم السكوت عنها، بل يتم أيضا تقديم المعونات والدعم العسكري لتمارس المزيد من القهر ضد شعبها.⁽²⁾

قوبلت ردود الفعل العربية على المشروع برفض عربي شبه عام على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي وكان لكل من مصر والسعودية دور بارز في الرفض، بحيث أن أزعومة "الإصلاح السياسي" الأمريكية ليست قابلة للتصديق من قبل الرأي العام العربي، بسبب خيرة العلاقة بالسياسات الأمريكية تجاه الحقوق الديمقراطية للشعوب العامة والحقوق الديمقراطية للشعوب العربية بخاصة، ففي الوطن العربي، يعرف الرأي العام أن الأنظمة التي تطالبها الولايات المتحدة الأمريكية اليوم بالإصلاح، هي عينها الأنظمة التي حمتها طويلا من شعوبها، وغطت سياستها القمعية المنتهكة لحقوق الإنسان، وأغمضت عيونها عن عشرات الآلاف من السجناء ومئات الآلاف من المنفيين من العرب، ووقعت بصرامة ضد مطالب التحول الديمقراطي معتبرة إياها تهديدا للاستقرار.

فأزعومة "الإصلاح السياسي" الأمريكية ليست أكثر من ذريعة للتدخل في الوطن العربي وهندسة مصيره السياسي.⁽¹⁾

¹ - عبد الاله بلقزيز، المرجع السابق، ص ص 19-21.
² - علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت: ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص ص 540-541.

التقت وجهات النظر العربية حول مقولة أن الإصلاح لا يأتي من الخارج، وأن الديمقراطية لا تستورد، ورفعت شعارات الإصلاح السياسي دون أن يرفق ذلك ببرامج محددة، في حين اتجهت نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي وعرض بعض الإصلاحات في قطاع التربية والتعليم.⁽²⁾

المطلب الثاني:

دور الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي.

ترتبط الدول العربية بعلاقة وطيدة بدول الاتحاد الأوروبي، لأن أغلب تلك الدول هي من "سايكس بيكو"، وتحمل فرنسا وبريطانيا وزر عدم الاستقرار السياسي في البلاد العربية وفي بروز الأنظمة السلطوية والديكتاتورية فيها، لكن مع ظهور النظام العالمي الجديد وفشل نظام الحزب الواحد والتحديات الداخلية التي واجهتها النظم العربية شعرت بريطانيا وفرنسا بأن التطورات الإقليمية والدولية والمحلية تدفع باتجاه التحول الديمقراطي من أجل احتواء التطورات السياسية المفاجئة في ظل الاحتقان والإحباط السياسي.

طالب الاتحاد الأوروبي منذ انتهاء الحرب الباردة بإحداث إصلاحات سياسية، على الأوضاع السائدة في الوطن العربي، خاصة في القسم المطل منه على البحر المتوسط.⁽³⁾ وقد تبلور الاهتمام الأوروبي بالمنطقة العربية في السياسة المتوسطية التي كان محورها إعلان "برشلونة" لسنة 1995، والذي نص ضمن أشياء أخرى على احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد. إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية. وكذلك بعث جو من التفاهم والتسامح بين الثقافات والحضارات، وتقريب الطرفين من بعضهما في مختلف الميادين.

هذه العلاقة تقع في إطار اشمول أورو متوسطي وتحت على التكامل بين دول المغرب العربي، كما أن هذه العلاقة تتبنى النهج الليبرالي وتسعى إلى إقامة تبادل حر مع احترام الحقوق والالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة.⁽⁴⁾

1 - عبد الإله بلقزيز، المرجع السابق، ص 26.
2 - عبد الله الداير، المرجع السابق، ص 104.
3 - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص 153-154.
4 - عبد الحميد زعباط، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: العدد 01، (2004)، ص ص 53-55.

كما يضغط الاتحاد الأوروبي من خلال الشراكة الأورومتوسطية للدفع نحو التحول الديمقراطي، حيث تم إنشاء برنامج ديمقراطية المتوسط بمبادرة من الاتحاد الأوروبي عام 1996، عقب مؤتمر برشلونة، وقد ضمت المبادرة 27 وزير خارجية من دول الاتحاد وشركائه المتوسطيين، ويسعى البرنامج إلى تنمية الديمقراطية ودولة القانون في الدول العربية وهي: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن اتفاقية الشراكة، ستعطي الجانب الأوروبي مبررات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، تحت غطاء مكافحة الإرهاب... إلخ.⁽¹⁾

البلد الموقع	نوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	البداية الفعلية للاتفاقية
الجزائر	شراكة	2002/04/22	2005
المغرب	شراكة	1996/02/26	2003/03/01
لبنان	شراكة	2002/02/17	2003/03/01
تونس	شراكة	1997/07/17	1998/03/01
الأردن	شراكة	1997/11/24	2002/05/01
مصر	شراكة	2001/06/25	2004/06/01
سوريا	شراكة	2004/10/19	2006
فلسطين	شراكة انتقالية	1997/02/24	1997/07/01
مرحلة الحوار السياسي			الجمهورية العربية الليبية
اليمن	تعاون	1997/11/25	1998/01/01
مجلس التعاون الخليجي		1988/06/15	1988/08/01

الجدول رقم (03): اتفاقيات الشراكة والتعاون المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

المصدر: تواتي بن علي فاطمة، مرجع سابق، ص 197.

في إطار تقييم دور دول الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي لم تختلف المساعي الأوروبية عن المضامين الأمريكية، فكلاهما يهدف إلى تغليب المصالح على المبادئ التي يروجون لها، كما أن مسألة الترتيبات الإقليمية وتسوية الصراع بين "العرب وإسرائيل" تلاقي استحسان المجموعة الأوروبية، من حيث أنها تجد في تلك المسألة فرصة تتيح لها "التفرع" لمواجهة الأعباء الداخلية بعيدا عن توترات المنطقة، وعلى ما يبدو، فإن الفكرة الجوهرية لدى صناع السياسات داخل المجموعة

¹ - فاطمة تواتي بن علي، "مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية"، مجلة الباحث، الجزائر: العدد 06، (2008)، ص 196.

الأوروبية تجاه "منطقة الشرق الأوسط" و"شمال إفريقيا" هي تعميق وتكثيف التعاون الفني والتقني والاقتصادي الأوروبي معها، إذ أن المحافظة على التطور "الإيجابي" للمنطقة من المنظور الأوروبي، سوف يتيح الفرصة لأوروبا، على المدى القريب، التمتع باكتمال ازدهار الاتحاد الأوروبي، بل والمساهمة في تحديد ملامح "النظام الدولي في القرن القادم".⁽¹⁾

إجمالاً ارتبط الموقف الأوروبي من الإصلاح السياسي في الوطن العربي منذ انتهاء الحرب الباردة بالمصالح الاقتصادية من استثمارات ومشاريع للشركات الأوروبية وأمنها الداخلي والإقليمي بسبب موجات

الهجرة وخوفها مما تصفه بالإرهاب العابر للقارات، لذا ترى الدول الأوروبية الآن بأن مصالحها هي مع أنظمة ليبرالية تتبنى الديمقراطية واقتصاد السوق وتضمنت مشاريع الاستثمار والشراكة.⁽²⁾

المطلب الثالث:

المساعدات والمنح المالية.

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية في جويلية 1944، وقد كان هدف المشاركين في المؤتمر هو وضع إطار للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من شأنه أن يرسى اقتصاداً عالمياً أكثر استقراراً وازدهاراً، ولا يزال هذا الهدف محورياً بالنسبة للمؤسسين.

أولاً: مهمة الصندوق:

يعمل الصندوق على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والمساعدة، كذلك يقدم الصندوق قرضاً للبلدان ويساعدها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات وقروض الصندوق قصيرة الأجل نسبياً.

ثانياً: مهمة البنك الدولي:

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمالي لمساعدة البلدان على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محددة، والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة.

¹ - عبد الباسط عبد المعطي وآخرون، المرجع السابق، ص 137-139.
² - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 156.

يتعاون الصندوق والبنك بصورة منتظمة وعلى مستويات متعددة لتقديم المساعدة اللازمة للبلدان والعمل معا في عدة مبادرات مشتركة.⁽¹⁾

ومنذ انتهاء جولة أوروغواي في عام 1994 تزايدت الدراسات الاقتصادية التي تؤكد أن ما يمكن للبلدان النامية تحقيقه إذ تحسنت فرص نفاذها لأسواق التصدير وأجريت إصلاحات في سياستها التجارية يفوق ما يمكن أن تحققه من زيادة حجم المعونة، وقد أقرت تحرير التجارة الذي أصبح مسألة مهمة في البلدان النامية بتحقيق معدل نمو سريع عدد من البلدان التي كانت تصنف ضمن البلدان الفقيرة.⁽²⁾

ثالثا: التجارة مكمل للإصلاحات الأخرى:

عند تفسير دور الإصلاح التجاري بصفة مستقلة عن جوانب السياسة الأخرى، من المهم التمييز بين الشروط الأساسية، والتدابير التكميلية المحبذة، والآثار الانتشارية المفيدة التي تترتب على الإصلاح، فهناك بضعة شروط أساسية أي إصلاحات يصبح الانفتاح التجاري غير ذي قيمة كبيرة بدونها وهناك مجموعة متنوعة من الأسباب وراء إمكانية أن يكون الانفتاح التجاري مشجعا للإصلاحات الأخرى، فالانفتاح يوفر قنوات فعالة لتقييم أثر السياسات المختلفة على الإنتاجية والنمو. ومثال ذلك: أن المنافسة مع الشركات الأجنبية يمكن أن تكشف عن السياسات الصناعية غير ذات الكفاءة، فهي تعمل على زيادة الناتج الحدي للإصلاحات التكميلية من خلال تحسين البنية التحتية والطرق، إضافة إلى ذلك، قد يؤدي تحرير التجارة إلى تغيير ديناميكية الإصلاح السياسي عن طريق إنشاء قاعدة من المؤيدين لمزيد من الإصلاح.⁽³⁾

وفي ختام اجتماعات الربيع لعام 2013، أكدت السيدة "كريستين لاغارد"، مدير عام الصندوق على أن: "جميع صناعات السياسات حريصون على خلق فرص العمل وتلبية مطالب المواطنين من الشباب على وجه الخصوص، وقالت أن تحقيق النمو لا يقتصر على سياسة واحدة فقط وإنما مجموعة من السياسات تتضمن ضبط أوضاع المالية العامة بالسرعة المناسبة، وإجراء الإصلاحات الهيكلية. كما حثت اللجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية من خلال مجموعة من النقاط، الأعضاء الذين لم يستكملوا بعد الخطوات للمصادقة على إصلاحات عام 2010 أن يبادروا باستكمالها دون تأخير.⁽⁴⁾

¹ - صحيفة وقائع، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.imf-org/external/np/esr/facts/imfwb.htm>.

² - أسيمينا كامينيس، اشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي، قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، 2006، ص 01.

³ - نفس المرجع، ص 4.

⁴ - نشرة صندوق النقد الدولي، اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.imf-org/external/np/exr/2013/facts/imfwb.htm>.

تشوب سياسة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي العديد من المشاكل التي تعوق عملهم كمؤسسات تعاونية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي.

فسياسة الإقراض لصندوق النقد الدولي تقيد البلدان المدينة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بسياسة الصندوق التي تجهز آخر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة، فالاتجاهات الرئيسية لإستراتيجية الصندوق تشدد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية ودفعها نحو المزيد من الاستدانة الخارجية.

وبموجب آليات المؤسساتين، "صندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، فإن معظم دول العالم تشارك بنسب بسيطة في هاتين المؤسساتين، إلا أن المهيمن الحقيقي على عمل الصندوق وتحديد سياساته، البلدان الرأسمالية الغنية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة، بسبب ما تملكه هذه البلدان من أسهم كبيرة في رأسمال الصندوق، وللولايات المتحدة الأمريكية دور أكبر في التأثير على قرارات الصندوق.

ويمكن القول أن سياسة الإقراض بالرغم من نسب الفوائد العالية التي تفرض على القروض ربما تصبح مقبولة، لو لم تكن مشروطة بالتغير الهيكلي، التي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات المخلة بمصالح وسياسات البلدان المدينة وعليه تصبح هذه البلدان مجبرة على: تخفيض قيمة العملة الوطنية وفتح أسواق حرة لصرف العملات الأجنبية، إلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية التي تشكل المصدر الأول لعيش الفقراء، تخفيض الاتفاق الحكومي الجاري، ومحصلة هذه الإجراءات هو الضغط على الفئات الفقيرة ونمو الاستهلاك الترفي من النمط الغربي.

وتجبر البلدان المدينة كذلك على تخفيض عملتها النقدية مقابل العملات الأخرى كي تصبح المواد الخام المصدرة للخارج بأقل الأثمان.⁽¹⁾

وعليه فالمساعدات والمنح المالية تعيق عمليات الإصلاح داخل الدول بدلا من أن تنميتها وتقويها.

خلاصة الفصل:

هناك علاقة تأثير وتأثر بين الإصلاح السياسي والأمن القومي، فالإصلاح السياسي عندما يحقق داخل الدولة سيقضي على الفجوة القائمة بين المجتمع والدولة ويتحقق بذلك الإستقرار طويل الأمد.

إلا أن محاولة الإنتقال من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي تحت مطلب الإصلاح السياسي ليس بالأمر السهل في الدول العربية خاصة وأن جل الدول العربية تعاني من أزمات متفرقة كانت أو

¹ - أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، على الرابط الإلكتروني:

مجتمعة كلها داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي يصعب من عمليات الإصلاح ويؤثر على الإستقرار السياسي، بحيث يخلق صراعات وتكتلات طائفية وإرهاب وفساد يجعل من المنظمة العربية تعاني من عدم الإستقرار السياسي، إضافة إلى الضغط الدولي الذي يحاول تسريع وتيرة الإصلاح السياسي من أجل زرع الديمقراطية، داخل البلدان العربية من خلال المساعدات والمنح المشروطة بقوانين تخفي وراءها تكتيكات إستراتيجية من شأنها تصعيد اللا استقرار في المنطقة العربية، لكي تبقى هذه المنطقة تحت سيطرتها.

الفصل الثالث:

الحراك العربي وتأثيره على الأمن القومي.

يمتد الوطن العربي ما بين دائرتي عرض 2° جنوبا و 37.5° شمالا، وبين خطي طول 60° شرقا و 17° غربا، ماعدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض 12° جنوبا، ويغطي مساحة تقدر بـ 14.291.497 كلم² أي بنسبة 10.2% من اليابسة، ويشتمل على 22 دولة عربية، بعدد سكاني 339 مليون نسمة، يقع وسط قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتمتد أراضيه في آسيا وإفريقيا ويفصل بينهم البحر الأحمر.

ويطل العالم العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي، ويطل على محيطين هما المحيط الأطلسي غربا والمحيط الهندي شرقا.

شهدت المنطقة العربية في أواخر عام 2010 ما لم تشهده طيلة عقود طويلة، فبعد أن ظلت الدول العربية خارج موجات التغير والتحول الديمقراطي لأسباب عديدة، مما دفع العديد من المختصين والباحثين إلى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود حركات احتجاجية وانتفاضات شعبية.

دخل العالم العربي مرحلة جديدة ارتبطت هذه المرحلة بموجة الاحتجاجات والثورات التي اجتاحت العديد من البلدان المطالبة بالتغيير (تونس، مصر، ليبيا، سوريا...)، للمطالبة بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد، وتغيير رؤوس النظام السياسي. وسنخصص بالدراسة العناوين التي تتدرج ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: الحراك في ليبيا.

المبحث الثاني: الأزمة السورية.

المبحث الثالث: الثورة التونسية.

المبحث الأول:

الحراك في ليبيا.

تعرضت ليبيا شأنها شأن العديد من الدول العربية ودول شمال إفريقيا للتغيير الذي أحدث تحولا كبيرا في تاريخ ليبيا السياسي، بحيث تأثرت ليبيا بالاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية ولاسيما مصر وتونس والتي أدت إلى انطلاق الثورة الليبية في 17 فيفري 2011، وعليه سوف نعرض بشيء من التفصيل ما حدث في الثورة الليبية والمستجدات التي حدثت في تلك الفترة وبعدها، وعليه:

المطلب الأول:

دواعي قيام الثورة الليبية.

في ضوء أزمة التصعيد التي شهدتها الأنظمة السياسية في المنطقة العربية، ودول شمال إفريقيا والتمثلة بالثورات والانتفاضات التي حدثت في مصر وتونس عام 2011، كان لذلك تأثيره في لفت أنظار الشعب الليبي إلى حجم التدهور الذي كان يعيشه في ظل نظام الحكم الأوليغارشي، الذي كان من أكثر الأنظمة السياسية العسكرية احتكارا لعملية صنع القرار السياسي التي كانت محصورة في شخص الزعيم الليبي "معمر القذافي" بالشكل الذي حرم العديد من القوى السياسية من المشاركة في عملية صنع القرار، مما أثار ذلك صراعا على السلطة السياسية في ليبيا بين المعارضة ونظام العقيد معمر القذافي.⁽¹⁾

وتعد الثورة الليبية هي الثورة الثالثة التي تطيح برئيس عربي بعد ثورتي تونس ومصر، و سنوات حكم الرئيس الليبي للبلاد هي أطول سنوات حكم حاكم غير ملكي في التاريخ، بحيث دامت مدة حكمه 42 عاما.⁽²⁾

أولا: دوافع الثورة الليبية:

كانت محفزات سياسية ودوافع اجتماعية واقتصادية داخل المجتمع العربي دفعت الشعب إلى إعلان ثورته والتمثلة بالكبت السياسي والتمايز المناطقي والحرمان الاقتصادي الذي زاد من حدة الصراع بين مناطق شرق ليبيا وغربها، وهذا ما يفسر سر انطلاق الثورة في ليبيا والتي تركزت في المناطق الشرقية من البلاد وتحديدا في بنغازي، حيث تعد من أكثر المناطق المهمشة، من قبل العقيد معمر القذافي والتي لم تمارس أي دور في عملية صنع القرار السياسي، لذا كانت من المناطق المهية

¹ - منى حسين عبيد، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مركز الدراسات الدولية، بغداد: العدد 51، (2012)، ص 39.

² - الجزيرة نت، ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ، على الرابط الإلكتروني:

لإحداث الثورة في ليبيا، حيث قادت تلك المناطق (شرق ليبيا) المظاهرات وتحول مقر محكمة شمال بنغازي إلى ما يشبه ميدان التحرير في القاهرة.

لقد دفع اتساع حجم المظاهرات وامتدادها إلى باقي المناطق السلطات الليبية إلى استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، ليس هذا فحسب فقد استعانت السلطات الليبية بعناصر من الجاليات العربية والإفريقية المقيمة في ليبيا لضرب المتظاهرين، كما قطعت السلطات الليبية خدمات شبكة الانترنت عن كافة المدن الليبية وقامت بحملات تشويش الكتروني لمنع استقبال بث مختلف القنوات الفضائية العربية والأجنبية، فضلا عن قيامها بحملة اعتقالات لبعض الناشطين السياسيين، كما طالت حملة الاعتقالات العشرات من الضباط والجنود الذين رفضوا الانصياع لأوامر القذافي بضرب المتظاهرين المطالبين بالتغيير والإصلاح وفي محاولة من الحكومة الليبية للحد من غضب الجماهير، فقد طرحت مبادرة تتضمن إقامة مؤتمر شعبي عام لإجراء حوار وطني للنظر في الدستور، فضلا عن إقرار مجموعة من القوانين، كقانون الصحافة والمجتمع المدني وقانون العقوبات، إلا أن تلك المبادرة لم تحظى بالقبول من قبل الشعب الليبي، ونتيجة لتدهور الأوضاع في ليبيا فقد قدم العديد من الدبلوماسيين الليبيين استقالتهم وذلك لرفضهم الطريقة التي كان يتعامل بها العقيد القذافي مع المتظاهرين.⁽¹⁾

ومع استمرار استقالة المسؤولين الليبيين، فقد ألقى الزعيم الليبي خطابا اتهم فيه أجهزة عربية بالوقوف وراء الاضطرابات التي شهدتها ليبيا، ورفض فكرة المغادرة أو التنحي عن السلطة، وأكد بأنه سيعمل على القضاء على كل من يعارض سلطته، مما كان لذلك الخطاب تأثيره في تصعيد الموقف بين الحكومة والمعارضة المتمثلة بالمجلس الوطني الانتقالي، ومما زاد الوضع سوء قيام النظام بقمع المتظاهرين من أبناء الشعب الليبي بالشكل الذي استقر المجتمع الدولي الذي وقع بالصد من سياسة معمر القذافي تلك، وكانت المواقف الإقليمية والدولية من السياسة التي اتبعها العقيد معمر القذافي تجاه الشعب الليبي كالتالي:⁽²⁾

ثانيا: المواقف الإقليمية والدولية:

1 - المواقف الإقليمية:

¹ - منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص ص 39-40.
² - نفس المرجع، ص 40.

كان من المتوقع أن الأفارقة ومنظماتهم وعلى رأسها الاتحاد الإفريقي سيكون لهم الدور الرئيسي في استعادة الاستقرار لليبيا، والوصول إلى حلول توافقية تنهي حالة الحرب التي أفقدت نظام القذافي شرعيته، فقد كان الموقف الإفريقي منذ بداية الانتفاضة الليبية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا حتى أن الاتحاد الإفريقي امتنع في البداية عن توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي، كما لم يعلق مشاركة ليبيا في اجتماعاته الرسمية كما فعلت الجامعة العربية.

واكتفى الاتحاد الإفريقي الذي لعب القذافي دورا بارزا في تأسيسه بإدانة ما وصفه بأسلوب القمع العنيف ضد المتظاهرين في ليبيا، معربا عن استنكاره للاستخدام المفرط والعشوائي للقوة والأسلحة ضد المتظاهرين.

وحاول الوصول إلى تصور تسوية الأزمة الليبية دون الخروج عن مبادئ العمل الجماعي الإفريقي، والمبادئ المتفق عليها لتحقيق الاستقرار في القارة.⁽¹⁾ والاتحاد الإفريقي وفي محاولة منه لوضع حد لذلك الوضع المتدهور قام بطرح مبادرته التي عرفت بـ "خارطة الطريق الإفريقية"، والتي جاءت بعد تشكيل الاتحاد الإفريقي لجنة خماسية مؤلفة من خمس دول إفريقية هي "موريتانيا، جنوب إفريقيا، ومالي، والكونغو، وأوغندا"، حيث تمكنت تلك اللجنة من صياغة مبادرة شددت فيها على ضرورة الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وفتح حوار بين الأطراف الليبية وضمان إدارة جامعة لمرحلة انتقالية تقود لتبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة إلى الديمقراطية والإصلاح السياسي والعدالة والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وبالرغم من تأييد الحكومة الليبية لتلك المبادرة إلا أن المعارضة الليبية رفضت تلك المبادرة.⁽²⁾

2- المواقف الدولية:

لاقت الأحداث التي شهدتها ليبيا باهتمام واسع من قبل القوى الدولية، بحيث دفعت الولايات المتحدة الأمم المتحدة إلى إصدار قرارها المرقم (1970) في 26 فيفري 2011، والذي يفرض عقوبات على نظام العقيد معمر القذافي وعائلته، ويتضمن تجريد الأرصدة المالية وحظر بيع الأسلحة، ومنع السفر، فضلا عن دعوة المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم وحملة القمع الدموية التي ارتكبتها الحكومة الليبية ضد أبناء الشعب الليبي.

1 - أميرة محمد عبد الحليم، الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alamatonline.net/13-php?id=1084>.

2 - الإتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.masress.com/youm7/388030>.

كما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات ضد العقيد معمر القذافي وحكومته وقد شملت العقوبات حظرا على الأسلحة والسفر إلى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، كما شمل الحظر الزعيم السابق معمر القذافي وأفراد عائلته ومسؤولين في النظام الليبي، حيث عمل البنك المركزي النمساوي على تجميد أرصدة أشخاص معينين بالعقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، كما قامت وزارة الاقتصاد الألمانية بتجميد أموال أحد أبناء العقيد معمر القذافي، فضلا عن قيام بريطانيا بتجميد أرصدة العقيد القذافي وعائلته، فبحسب التقديرات البريطانية أن العقيد القذافي يملك نحو 20 مليار جنيه إسترليني (32.2 مليار دولار) من السيولة ولاسيما في لندن.⁽¹⁾

المطلب الثاني:

التدخل الأجنبي في ليبيا.

لم يستطع الشعب الليبي قيادة عملية التغيير بمفرده نتيجة السياسة الصارمة التي كان يتبعها نظام القذافي، الذي صاغ بنفسه أسسه الفكرية وأوجد الأدوات والآليات التي تضمن استمراريته، لذا فحركة الاحتجاجات في ليبيا طال مداها بالشكل الذي دفع المجتمع الدولي إلى التدخل من خلال قوات "حلف الناتو".

أولا: أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا:

صدر قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية ومضمونها: "إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة مناطق حظر طيران جوي في الأجواء الليبية"، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في المناطق التي تتعرض للقصف، فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011⁽²⁾، أي بعدما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكنائس الليبية، وبرغم مرجعية الناتو للتدخل، فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات:

¹ - خليل سامي أيوب، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، الحوار المتمدن، العدد 3564، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=285741>.

² - أشرف محمد كشك، "من الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني: <http://www.siyassa.org.eg/News content/3/14/1502.aspx>.

الأولى: مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "توفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس.

الثانية: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا.

أما الإشكالية الثالثة: فهي أنه مع أهمية المرجعية الإقليمية، التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية وهي، "قطر، الإمارات، والكويت" في عمليات الناتو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا.⁽¹⁾

وفي محاولة من الحكومة الليبية للخروج من تلك الأزمة، فقد إقترح سيف الإسلام نجل العقيد معمر القذافي، إجراء انتخابات بإشراف دولي، ولكن الإدارة الأمريكية برئاسة أوباما رفضت ذلك، ومما زاد الوضع سوء اتجاه العقيد معمر القذافي، إصدار المحكمة الجنائية الدولية في 28 جوان 2011 مذكرة اعتقال بحقه وحق نجله سيف الإسلام ورئيس المخابرات الليبية عبد الله السنوسي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، مما كان لذلك تأثيره في تصعيد الموقف تجاه العقيد معمر القذافي حيث أخذت قوات حلف الناتو تزيد حملاتها الجوية تجاه قوات القذافي بالشكل الذي ساعد الثوار من فرض سيطرتها الكاملة على طرابلس في 22 أوت 2011.

وفي 20 أكتوبر 2011 تمكن الثوار وبمساعدة قوات حلف الناتو من إنهاء حكم العقيد معمر القذافي وقتله أثناء أسره.⁽²⁾

ثانيا: تداعيات تدخل حلف الناتو على الأمن القومي العربي:

إن تدخل الحلف في ليبيا وقيامه "بالمهام الأمنية"، يعني فقدان الجامعة العربية، وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الأمن القومي العربي. زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية لصالح منظمة

¹ - أشرف محمد كشك، المرجع السابق.

² - منى حسين عبيد، المرجع السابق، ص ص 48-49.

حلف الشمال الأطلسي "الناتو"، كما أن ذلك يشير إلى إمكانية تدخل حلف الناتو في أزمات أخرى، كما أن العلاقات الأطلسية الإسرائيلية المتنامية تمثل تحدياً جديداً للدول العربية، وبخاصة في ظل استمرارية انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، وهو ما عكسه خطاب الرئيس الأمريكي بشأن الشرق الأوسط في "19 ماي 2011" بالقول: "إن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل لا يتزعزع"، الجدير بالذكر أن حلف الناتو قد وافق عام 2009 على مشاركة إسرائيل بناء على طلبها، في عمليات المسعى النشط التي يقوم بها الحلف في البحر المتوسط، بما يعنيه ذلك من أن الدول التي ستكون في حالة عداء مع إسرائيل ربما تواجه الناتو.

وفي ظل الوجود الأطلسي في المنطقة العربية، فإن الحلف سيكون طرفاً في الترتيبات الأمنية المستقبلية، وتشير بعض الدراسات، أنه قد تصبح منطقة الخليج، التي لم ينشأ فيها حتى الآن نظام أمني إقليمي، جزءاً من فكرة الناتو الشرق أوسطي، وهي إحدى الصيغ التي طرحت لأمن الخليج.⁽¹⁾ كما يمكن إجمال آثار حلف الناتو على الأمن القومي العربي فيما يأتي:

-تصاعد وتيرة الاختراق الخارجي للأمن العربي، في ظل تمكن واشنطن من فرض تصوراتها في إعادة هيكلة المنطقة.

-تراجع في الإدراكات لدى النخب العربية الحاكمة، فقد كان لدى القيادات العربية في السابق حد أدنى من التوافق حول عدد من القضايا الرئيسية، حيث كانت مقاومة الاستعمار، وانتهاج سياسة مضادة للأحلاف التي هدفت إلى ربط الوطن العربي باستراتيجيات القوى الكبرى.

-أولويات القوى الكبرى عكست ذاتها على البيئة العربية وأصبح موضوع الأمن القومي العربي مختزلاً، بحيث لم يعد الحديث عن الأمن القومي العربي، أكثر مما يتحدث عن أمن الشرق الأوسط أو المتوسط.

كما أن جملة التدايعات التي ذكرت، أفضت إلى تراجع القضايا الرئيسية، وأهمها القضية الفلسطينية، نتيجة تزعزع الإرادة العربية، وافتقاد الاهتمام بقضية واحدة، إذ كل دولة تضع في سلم أولوياتها قضايا رئيسية لها قد تكون ثانوية لغيرها، كذلك افتقاد مؤسسات صناعة القرار العربية الإرادة الفاعلة والمؤثرة والقادرة على الحسم بين البدائل المتاحة نتيجة غياب مركز قرار عربي ذي صيغة

¹ - أشرف محمد كشك، المرجع السابق.

مؤسسية تحقق الحد الأدنى من التوحد، وتمتلك صلاحيات مؤسسية غير مرتبهة لإرادة النظم السياسية الحاكمة.⁽¹⁾

وبهذا يمكن القول، أن المنطقة العربية تعد الموقع الذي تتقاطع عنده المواجهة بين القوى الساعية إلى مواجهة القطب الأمريكي، وخصوصاً، الصين وروسيا وفرنسا. وعلى الأنظمة العربية الاستفادة من خلافات الدول الكبرى في تنافسها على المنطقة العربية وتسخير هذه الخلافات لصالح النظام العربي، باستعمال دبلوماسية فعالة، وعكس ذلك ستبقى هذه الخلافات لصالح النظام العربي، باستعمال دبلوماسية فعالة، وعكس ذلك ستبقى القوى الدولية تستغل الخلافات العربية والحالات المتدهورة التي يعيشها الوطن العربي.⁽²⁾

المطلب الثالث:

ليبيا بعد الثورة.

كما هو الحال في أغلب البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، فإن إيجاد الزعامة الفعالة المشروعة لن يكون بالمهمة السهلة على الإطلاق، ويقول الأستاذ "نعمان الزياتي"، أنه رغم الصعاب التي تواجه ليبيا، إلا أنه هناك أهم العوامل المساعدة لإعادة البناء، تنحصر في قطاع النفط الذي يبدو سالماً إلى حد كبير نسبياً، ولا بد أن يساهم بالتالي في تعزيز عائدات الحكومة في وقت قريب نسبياً، بعكس مصر وتونس الأكثر اعتماداً على قطاع الخدمات، بما في ذلك صناعة السياحة السريعة التي أثرت سلباً عليهما⁽³⁾، لكن هذا التحليل يبدو تفاؤلي نوعاً ما فالقطاع النفطي يحتاج إلى ميزانية ضخمة على مدى سنوات كثيرة، كما أن ليبيا في حاجة إلى بناء قطاعاتها الصحية والتعليمية وشبكات الاتصالات والمواصلات والموانئ والبنوك وكذا القطاع الأمني، فهي تعاني من:

أولاً: التجزؤ الأمني:

حدثت مواجهات مسلحة في طرابلس في شهري أكتوبر ونوفمبر وبحلول أواخر سبتمبر طغت هذه الأحداث على محاربة الجماعات المسلحة الموالية للقذافي بوصفها الاهتمام الأمني الرئيسي للمليشيات،

¹ - محمد حسون، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق: العدد 2، (2010)، ص ص 364-366.

² - محمد حسون، المرجع السابق، ص 366.

³ - نعمان الزياتي، إعادة الإعمار في ليبيا، على الرابط الإلكتروني:

ويطرح وجود قوات أمنية متنافسة عددا من المشاكل قد يكون أكثرها حدة أن كلا منها تقوم بعملية مأسسة خاصة بها، مقلدة تنظيم الجيوش النظامية وتبني هيكلية موازية ستصبح بمرور الوقت أكثر ترسقا وتزداد صعوبة زوالها، وظهرت المجالس العسكرية المحلية في كل بلدة وحي تقريبا، مع اندفاع قوات الثوار إلى طرابلس، فإن الأحياء اضطلعت إلى درجة كبيرة بالمسؤولية عن أمنها، وأهم الجماعات الأبرز خصوصا في طرابلس، والتي شهدت أشد المناقشات بين الميلشيات هي: "الجيش الوطني للثورة، المجلس العسكري لطرابلس، المجلس العسكري الغربي، المجلس العسكري لمصراتة". ولقد أدى تكاثر القوات الأمنية وخصوصا وجودها المتقاطع في طرابلس إلى مفارقة الانقسامات التي ولدتها الثورة، إضافة إلى عمليات الانتقام الجماعي لمجموعات يشتبه بأنها موالية لنظام القذافي. إن التجزؤ الأمني يعكس انعدام الثقة بين اللاعبين الجدد ويعكس مخاوف حقيقية، كذلك انعدام الثقة بمن يمتلك الشرعية للقيادة خلال المرحلة الانتقالية* (1).

ثانيا: تأثير الثورة على الاقتصاد الليبي:

نتيجة الصراع، هبط إنتاج النفط الخام إلى 22 ألف برميل في جويلية 2011، ولكن سرعان ما تم استئناف الإنتاج في الربع الأخير من عام 2011، حتى وصل إلى نصف مستواه قبل الصراع، وتأثر النشاط الاقتصادي غير الهيدروكربوني جراء تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، واضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة. وبالتالي وفي ظل ضعف الناتج غير الهيدروكربوني بنسبة 50% وفقا للتقديرات، كان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الكلي في عام 2011 أقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010، ولم يتمكن مصرف ليبيا المركزي من بيع النقد الأجنبي نظرا لعدم تمكنه من الوصول إلى أصوله الخارجية، وهبطت قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية، فإنخفض في نقطة ما إلى نصف قيمته الرسمية، غير أن الفارق بين سعري الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية تضاعل إلى أقل من 10% في مطلع عام 2012، بعد إلغاء تجميد الأصول الخارجية في أواخر عام 2011.

¹ - المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم 14، 115 ديسمبر 2011، ص ص17-19.

* جرت انتخابات في ليبيا واتجه الشعب الليبي بصوت لأول مرة منذ "50 عاما"، وضمت 374 تكتلا سياسيا تنافس في الانتخابات، ونجح جرها الليبراليون، فقد منع القذافي أي تعددية فردية واعتبر التمثيل تدجيل والأحكام النيابية أحكاما غيبية بحسب عبارات كتابه الأخضر. أنظر bbc arabic، الانتخابات الليبية، على الرابط الإلكتروني:

http://www.bbc.co.UK/arabic/indepth/libya_election.shtm

وقد أدى فقدان دخل الهيدروكربونات في فترة الصراع إلى تخفيض فائض الحساب الجاري في ليبيا، وتراجعت قيمة الصادرات من 48.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار في عام 2011، بينما هبطت قيمة الواردات من 24.6 مليار دولار إلى 14.2 مليار دولار خلال نفس الفترة. وكان الوضع المالي للقطاع العام مزعزعا أثناء الثورة وفي الفترة التي أعقبها مباشرة، فكانت الحكومة تمويل النفقات بالاقتراض من مصرف ليبيا المركزي وبالسحب من الودائع لدى المصرف.⁽¹⁾

توقعات 2012	تقديرات 2011	تقديرات 2010	
بمليارات الدنانير الليبية			
96	46	102	إجمالي الناتج المحلي الاسمي
56	18	58	الإيرادات والمنح
62	37	53	النفقات، ومنها:
18	15	09	الأجور والرواتب.
15	12	12	الدعم والتحويلات.
07-	20-	5	الرصيد الكلي.
من إجمالي الناتج المحلي %			
58	39	57	الإيرادات والمنح
65	82	52	النفقات ومنها
19	32	09	الأجور والرواتب
12	26	12	الدعم والتحويلات
07-	43-	05	رصيد المالية العامة الكلي.
11	04	21	الحساب الجاري الخارجي.

الجدول رقم (04): ناتج الدخل الليبي.

المصدر: رالف شامي وآخرون، المرجع السابق، ص 07.

ثالثا: ليبيا دولة فاشلة:

فقدت الدولة كثيرا من قدراتها على الحركة داخل المجتمع، والإيرادات الانتقالية لم تستوعب بعد الواقع الجديد بكل تجلياته، نظرا لارتباط ذهنية القائمين على الإدارة الانتقالية بروى تقليدية لم تستوعب

¹ - رالف شامي وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012، ص ص 2-6.

بعد فكرة نتائج الثورة، كذلك سقوط النظام والدولة، نتيجة للشخصنة المفرطة لنظام القذافي لكل المؤسسات السياسية والاقتصادية، وبالتالي أضحت الدولة بعد الثورة في حالة تشكك كبير في أصل وجودها، أيضا زاد من تعقيد الوضع طبيعة الثورة الليبية، انتقالها من حالة التظاهر السلمي إلى حالة الحرب، هذه الحرب وسعت الوقع بين مكونات المجتمع المختلفة، ومدنه وقبائله⁽¹⁾، بل وامتد تأثير هذه التداعيات إلى دول الجوار، مما اسقط كثيرا من امتيازات أي سلطة قادمة وقدرتها على التفاعل التنموي والبنائي للدولة الجديدة.

والنخبة السياسية الليبية المنطوية على داخلها والمتشابكة أيضا حول عدة قضايا لم تحسم بعد شكل الدولة ومرجعيتها وهويتها، وبالتالي فقدان نموذج سابق، وضعف شرعية المجلس الوطني، الانتقالي المؤقت، والحكومة الانتقالية، وعدم طرح مشاريع سياسية كبرى قادرة على تحريك الوضع في شكل خط مستقيم لا دائري، جعل فشل الدولة الليبية حقيقة⁽²⁾.

فإحصاءات 2012 لـ "Failed State index" قد صنفت ليبيا في المرتبة 50 كدولة من الدول

الفاشلة. (أنظر الملحق رقم: 03).

المبحث الثاني:

¹ - هشام عبد الحميد الشلوي، ليبيا من الدولة الرخوة إلى الدولة الفاشلة، على الرابط الإلكتروني: <http://www.irassa.com/modules/publisher/item.php?itemid=1968>.

² - هشام عبد الحميد الشلوي، المرجع السابق.

الأزمة السورية.

تشهد سوريا منذ شهر مارس 2011 واحدا من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، يتمثل هذا التحدي بأزمة اجتماعية سياسية عميقة تصاعدت لتصل إلى نزاع داخلي مسلح، وقد كشفت هذه الأزمة عن تعقيد العوامل الداخلة فيها سياسيا واقتصاديا، واجتماعيا على المستويين الداخلي والخارجي، بيد أن الحراك الاجتماعي في سوريا كان سياسيا بامتياز مطالبا كغيره من الثورات العربية بالتغيير والإصلاح.

المطلب الأول:

الأبعاد الداخلية للأزمة السورية.

تعتبر العوامل التي أسهمت في اندلاع الأزمة الحالية في سورية متجذرة في "الضعف المؤسساتي" الذي همش فئات كثيرة في المجتمع، وحرمها من الإسهام بفعالية في التنمية السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، هذا وتنعكس حالة الضعف المؤسساتية في سورية في فقدان قدرة المؤسسات السياسية والاقتصادية على التغيير مع مرور الوقت، وتجسيد تطلعات المجتمع الجديد، ومصالحة وتوقعاته.

كذلك من بين العوامل التي شجعت على اندلاع الأزمة هي العوامل الاقتصادية، فنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كان لا يزال منخفضا نسبيا ولم يحقق تقارب مع مستوى الدول النامية الناجحة. كما أنه كان هناك نوع من التضليل في المؤشرات الاقتصادية التي غطت اختلالات هيكلية خلال العقد الماضي وتشمل هذه المؤشرات مستويات منخفضة من التضخم، والدين العام، والعجز في الموازنة الحكومية، والميزان التجاري ورصيد الحساب الجاري.

غير أن بعد إجراء تحليل هيكلي معمق يظهر العديد من التحديات، ويمكن ذكر أمثلة عن التحديات الكامنة، وتتمثل فيما يلي: يواجه ميزان الحساب الجاري نموا سريعا في المستوردات، وانخفاضا في صادرات النفط، وبيئة عمل ذات تنافسية ضعيفة.

يخفي العجز المالي المنخفض تراجع في الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي، والمترافق مع حصيلة منخفضة للإيرادات الضريبية المباشرة.⁽¹⁾

كما بقي معدل التضخم منخفضا حتى عام 2008، جراء الدعم الكبير للوقود، وبالتالي عندما حررت الحكومة أسعار الوقود بشكل كبير، شهد معدل التضخم ارتفاعا قياسيا.⁽¹⁾

¹ - ربيع نصر وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، دمشق: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص ص 20-21.

وتفاقت ظاهرة البطالة وقد ظهر أن الإجراءات والتسهيلات التي منحت قروضا ميسرة لبعض العاطلين عن العمل فشلت في معالجة هذه الظاهرة أو التخفيف من آثارها السلبية، مثلما يزداد انتشار الفساد ويستشري في الدولة والمجتمع، وبدا جليا من خلال فتح ملف الفساد، أن ظواهره ليست مقتصرة على مسؤول وأسرته، بل متفشية في مختلف دوائر النخبة الحاكمة التي تحتكر السلطة والثورة معا، وبعضها توغل إلى حد مبالغ في سرقة المال العام وتسخير نفوذه السياسي لزيادة الثروات، في حين تزداد الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين ترديا.⁽²⁾

يقيس دليل التنمية البشرية (2011، PNUD)، التعليم الأساسي في سوريا وهو لا يزال يعتبر تحديا رئيسيا للتنمية في سورية، ومعدلات التسرب من المدارس، وخاصة الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي، وثمة تحدي آخر يتمثل في ارتفاع معدل الأمية، إذ بلغت 15.6% من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 15 عاما في عام 2010، في حين يبلغ معدل الأمية بين صفوف الإناث 2.4 أضعاف معدلاتها بين صفوف الذكور، كما تعتبر الأبحاث العلمية عموما والأبحاث المرتبطة بالتنمية خصوصا نادرة، على سبيل المثال، يشير تقرير التنافسية العالمية (2010-2011) إلى أن سورية متراجعة بشكل كبير (127 من أصل 137 دولة) من حيث جودة مراكز الأبحاث العلمية.

الوضع في القطاع الصحي وخدمات الرعاية الصحية تدهورت خلال العقد الماضي، وبالتالي لم تشهد المؤشرات الصحية أي تحسن كبير بين العامين 2001 و 2009.⁽³⁾

هذه المعطيات هي التي دفعت الشعب السوري إلى الاحتجاج والمطالبة بتغيير الوضع وإصلاحه ويزور معارضين للنظام القائم، ولكن الأمر المثير للجدل هو أن رغم الاحتجاجات والمطالبات المستمرة بنتحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم، إلا أنه لم ينسحب مثلما فعل نظيره في كل من تونس ومصر وليبيا، ويرجع الباحثون هذا إلى:

سوريا تواجه ركود اقتصادي وعزلة دولية أكثر من معظم الدول التي تعاني من اضطرابات بسبب "الربيع العربي"، وقد تهدد أي من هذه الأزمات بقاء الرئيس الأسد، إلا أن الرئيس الأسد يتمتع بميزتين لم يتمتع بهما الزعماء السابقون كمصر وتونس وليبيا، إذ تحولت دفة الأمور ضد الرئيسين

¹ - ربيع نصر وآخرون، المرجع السابق، ص 20-21.

² - أكرم البني، أبعاد الأزمة السورية وتجلياتها، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.mok-arabat.com/m1096.htm>.

³ - ربيع نصر وآخرون، المرجع السابق، ص 26-27.

المخلوعين التونسي زين العابدين بن علي والمصري "حسني مبارك" حين انسحبت عنهما قوات الجيش و ضد القذافي حين تقهقر بسبب القصف الذي قاده حلف الشمال الأطلسي ضد قواته.

فالجيش السوري لا يزال مواليا في معظمه للرئيس ويقود حملة على المحتجين، وتصرح الأمم المتحدة أنها أسفرت عن مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وتفجرت الاحتجاجات في سورية منذ 15 مارس إلى يومنا هذا، قتلت خلالها قوات الأمن مئات المحتجين، وانتشرت التظاهرات في كل أنحاء البلاد، وكانت أولى الحملات العسكرية التي يرسلها الرئيس الأسد من خلال جيشه استهدفت سحق المعارضة.

كما اشتبك بعض المنشقين مع قوات الأمن وأعلن آخرون انشقاقهم رسميا لكنهم لا يسيطرون على أرض يستطيعون تحدي الجيش منها.

فشخصيات المعارضة السورية تواجه انقسامات ولم تستطع التوحد حول برنامج متفق عليه أو تضييق الفجوات بين من هم داخل وخارج البلاد أو التنسيق الكامل مع القاعدة العريضة من المحتجين الذين ما زالوا يواصلون تظاهراتهم⁽¹⁾، وراح جراء هذه التظاهرات والاحتجاجات حتى الآن أكثر من 18 ألف قتيل و100 ألف جريح و 80 ألف لاجئ و 1.5 مليون يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة داخل البلاد.⁽²⁾

المطلب الثاني:

دور القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية.

تشكل الأزمة السورية منذ بدايتها نقطة اشتباك بين نظم إقليمية ونظم دولية، فبحكم العلاقات التي أقامها النظام السوري خلال العقود الماضية، وارتباط ذلك بالصراعات الجارية في المنطقة، ولاسيما

1 - أسباب صمود الأسد، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.lebanon.debate.com/details.aspx?id=55025>.

2 - عمر الحسن، دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20/262873127604373.htm>.

الصراع مع إسرائيل لم تعد الأزمة السورية أزمة داخلية، وإنما باتت تعبيراً عن منظومة إقليمية واسعة، وفيما يلي سنرصد مواقف القوى الإقليمية والدولية من الأزمة السورية.

أولاً: دور القوى الإقليمية في الأزمة السورية:

1 - الموقف العربي المشترك:

عقد على المستوى الوزاري لمجلس جامعة الدول العربية 5 اجتماعات تناولت كلها الأزمة السورية، ف جاء طرح المبادرة العربية الأولى في أوت 2011، وأتبعها يوم 16 أكتوبر 2011 تشكيل لجنة وزارية برئاسة قطر خاصة بالأزمة السورية من أجل العمل على إيجاد حل من خلال إجراء الاتصالات مع الحكومة السورية وأطراف المعارضة بجميع أطرافها والعمل على إجراء حوار وطني تحت رعاية الجامعة خلال 15 يوماً.

واجتمعت اللجنة مع وزير الخارجية السوري "وليد المعلم"، ورغم نجاح الاجتماع في دفع النظام السوري لإعلان التزامه بالمبادرة العربية، واستقبال مراقبين عرب لمتابعة تنفيذ النظام السوري لها، لم يفي بما تعهد به، وهو الأمر الذي دفع مجلس الجامعة في 12 نوفمبر 2011، إلى تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية ومنظماتها إلى حين تنفيذها الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية.

وفي تصعيد للضغوط هدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بفرض عقوبات اقتصادية على الشعب السوري، شملت تجميد أرصدة الحكومة السورية، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف المبادلات التجارية. وترتبطاً على تطورات الأحداث طرح المجلس الوزاري للجامعة المبادرة العربية الثانية يوم 22 ديسمبر 2012، والتي دعت إلى تنازل الرئيس بشار عن سلطاته لنائبه، والتحضير للمرحلة الانتقالية، رفض الرئيس الأسد المبادرة، وأصر على المضي قدماً في الخيار الأمني، وارتكابه العديد من المجازر، دعا المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية برئاسة قطر مجلس الأمن إلى استصدار قرار يدعم المبادرة العربية الجديدة، كما قرار إنهاء مهمة بعثة المراقبين العرب⁽¹⁾، وإعطاء كرسي للمعارضة والسعي إلى إسقاط الرئيس "الأسد"، هذا هو نفسه الموقف الخليجي، بحيث أكد الموقف السعودي، القطري ضرورة دعم المعارضة، واتخاذ نهج التسليح.

أما الموقف العراقي فقد انقسم إلى موقفين: الأول بالدعم الحكومي العراقي لنظام الأسد والاصطفاف الشيعي، وعن الجانب الآخر، فقد حدث نوعان من التواصل وصل إلى حد المشاركة

¹ - عمر الحسن، المرجع السابق.

الفعلية بين العراقيين والثوار السوريين بسبب التشابه في المرجعية الفكرية للأطراف،⁽¹⁾ كذلك الموقف اللبناني الذي انقسم بين الأطراف المؤيدة والمعارضة، ويتمثل الطرف اللبناني، المؤيد للنظام السوري في "حزب الله" بينما تؤيد الجماعات السنية اللبنانية الجيش السوري الحر، ومنها جماعة فتح الإسلام وكتائب عبد الله عزام، وتحولت على إثر ذلك البلدات السنية الشمالية في لبنان إلى منطقة آمنة للمقاتلين السوريين.⁽²⁾

2 -الموقف التركي:

تعتبر تركيا من الدول المؤثرة في قوة النظام السوري، حيث انتقلت العلاقات السورية التركية من العداء مع اتفاقية أضنة 1998، التي ما زال جزءا من بنودها غامضا وإن كان ما تم التصريح به له أهمية على الأخص فيما يتعلق منها بالتعاون السوري التركي، وقد استمرت العلاقات في الصعود والانفتاح حيث بلغت عشرات الاتفاقات الهامة على الصعيد الاقتصادي ما يدل عليه حجم التبادل التجاري الذي بلغ المليارات لصالح تركيا، ووصلت العلاقة إلى حد التحالف الإستراتيجي.⁽³⁾ ومنذ 2009 يتم العمل على تشكيل لجان لمأسسة العلاقات السورية التركية، وقد لعبت تركيا في العشر سنوات الأخيرة دور الوسيط بين سوريا والعالم الغربي، وبين سوريا وإسرائيل، وكان النظام السوري مشجعا للمواقف التركية التي وصفها دائما بالموضوعية والعادلة، يبدو أن الموقف التركي غامض فقبل الانتخابات التركية تم تبادل الزيارات، فالموقف التركي حرص على استمرار العلاقات والامتيازات، في الوقت نفسه تسعى تركيا إلى تأكيد وقوفها إلى جانب الديمقراطية وحرية الشعوب بغية تدعيم نفوذها الإقليمي ودورها في العالم العربي، وعليه فتركيا تتعامل مع كلا الطرفين عبر الضغط على النظام السوري للتسريع بالإصلاحات والتهديد من أجل التسريع، والعمل مع المعارضة السورية، حيث استقبلت تركيا اللاجئين والهاربين من الضباط والعساكر.⁽⁴⁾

3 -الموقف الإيراني:

1 - دعاء الجهيني، "أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية في الأزمة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 2902، على الرابط الإلكتروني: <http://www.siyassa.org/eg/newscontent/6/51/2902>.

2 - دعاء الجهيني، المرجع السابق.

3 - سحر حويجة، "تأثير الدور الدولي والإقليمي في الثورة السورية"، الحوار المتمدن، العدد 3482، على الرابط الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?82aid=275008>

4 - دعاء الجهيني، المرجع السابق.

تمثل سوريا قاعدة إستراتيجية للنفوذ الإيراني في الجوار العربي المشرق، حيث توفر نافذة على المتوسط، وطريقا آمنا إلى لبنان، يجعل من إيران طرفا في الصراع العربي- الإسرائيلي، كما أن التحالف الإيراني السوري يعتبر ضمانة حيوية للنفوذ الإيراني في العراق.

وإيران- كما هو جلي- منذ بداية الأزمة، تبذل كل جهد ممكن لمنع سقوط نظام الحكم في سوريا، على الرغم من محاولة بعض المسؤولين الإيرانيين، بما في ذلك "أحمدي نجاد"، وضع مسافة بين طهران والتصاعد المستمر في مستويات القمع الدموي الذي يمارسه النظام السوري ضد الحراك الجماهيري، كما أن إيران ترى حل الأزمة السورية من خلال إصلاح النظام، حيث أن الإصلاح الذي تقبل به إيران في سوريا يوافق تصور النظام السوري تقريبا، فهي تقدم دعما سياسيا وعسكريا واسعا للنظام السوري بما يمكنه من الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

إلا أن ما يفسر الموقف الإيراني يعود إلى عدة أسباب يأتي في مقدمتها: أن الموقف الإيراني جاء في وقت يسعى الغرب وعلى رأسه أمريكا لاستصدار قرار دولي ضد النظام قد يؤدي إلى تدخل دولي عسكري، فكان التعبير الإيراني حول هذا الموقف بأنها لن تدخل في حرب مع الغرب وأمريكا في حال التدخل في سوريا.

إضافة إلى أنه حصلت الكثير من المتغيرات على الساحة العربية بعد الثورات العربية، لا بد على إيران من أخذها بعين الاعتبار لإعادة ترتيب سياستها في المنطقة، فمناهضة إسرائيل لم يعد حكرا على حزب الله وسوريا وإيران، فمن بين الشعوب العربية المتحررة من أنظمة الاستبداد برزت تيارات كبيرة تناهض إسرائيل من مصر إلى تونس.⁽²⁾

ثانيا: دور القوى الدولية في الأزمة السورية:

1 - موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

¹ - أمل محمد حسين، المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية، مركز الرأي للدراسات، على الرابط الإلكتروني: <http://www.alraicenter.com/index.php?option=com>.

² - سحر حويجة، المرجع السابق.

الموقف الأمريكي من الأزمة السورية ظل يتلخص في الحديث عن إمكانية الحل السياسي، والتهديد بإجراءات إضافية ما لم يشرع النظام في اصطلاحات سياسية حقيقية ويستجيب للضغوط الخارجية، أي أن أمريكا لم تصل إلى درجة مطالبة الرئيس الأسد بالرحيل كما حدث مع العقيد الليبي معمر القذافي.

فالتصريحات الأمريكية المتتابة وموقف الإدارة الأمريكية، تتركز حول إنهاء العنف وعلى الرغم مما سبق الحديث عنه، يرى بعض المراقبين أن طريقة تعامل واشنطن مع الأزمة السورية بهذا الأسلوب لا يعني أنها تريد الإبقاء على النظام، وإنما تغييره عبر إستراتيجية مختلفة لما جرى في ليبيا، نظراً لاختلاف الخصوصية السورية، حيث أن واشنطن تتبع إستراتيجية دفع النظام إلى الانهيار من الداخل، عبر سلوك يعتمد على التصعيد التدريجي للعقوبات، وزيادة الضغط السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية والإقليمية، وإعطاء دور كبير للدول الإقليمية ولاسيما تركيا ودول الخليج العربي وكذلك جامعة الدول العربية. والأهم دعم المعارضة السورية والتغاضي عن تسليحها.

وثمة مراقبين آخرين ينظرون إلى الموقف الأمريكي بصورة مختلفة عما سبق، فيرون أن السلوك الأمريكي إزاء الأزمة السورية، وفي ظل انشغالات أمريكا الداخلية لم يلجأ إلى إجراءات حاسمة تضع حداً للنهج الذي يتبعه النظام السوري من جهة، ومن جهة ثانية لا يطرح حلاً سياسياً ممكناً للأزمة، وثالثاً، يشجع على عسكرة الانتفاضة الداخلية.⁽¹⁾

2 - الموقف الروسي:

يرتبط الموقف الروسي بتوازنات دولية والرغبة في إيقاف التوغل الغربي، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، في فرض توجهاته على العالم، فضلاً عن تخوفه من تنامي التيار الإسلامي المتطرف.⁽²⁾

ويتلخص الموقف الروسي تجاه الأزمة السورية بإصرار روسيا على التأييد الصريح للنظام السوري في تعامله مع الانتفاضة السورية، وذلك رغم السلوك القمعي الذي اتسم به النظام مع الانتفاضة، وما لقي هذا السلوك من إدانة عربية وعالمية واسعة على مستوى الأنظمة والشعوب، حيث عملت روسيا على تعطيل المبادرات العربية والأممية التي كانت تهدف إلى حل الأزمة السورية

¹ - أمل محمد حسين، المرجع السابق.

² - نبيل فهمي، "دور القوى الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأوضاع في سوريا"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 12725، (جانفي 2013)، على الرابط الإلكتروني:

وتحقيق بعض مطالب المعارضة مع إدانة عنف النظام تجاه المتظاهرين، وذلك من خلال استخدامها مع الصين، حق النقض "الفيتو" أمام استصدار قرارات تدعم تطبيق هذه المبادرات في مجلس الأمن الدولي، فقد أصرت روسيا على اعتبار المعارضة السورية متسببا رئيسا في تفاقم الأزمة باعتبارها طرفا مسلحا في مقابل الجيش النظامي، وتقوم روسيا بمد النظام السوري بالأسلحة، كما قامت بتزويده بأكثر من 35 طائرة خفيفة بنصف مليار دولار.

وإثر ذلك، فقد ساهم الموقف الروسي بدرجة كبيرة في تشجيع النظام السوري على السير في طريق الحل الأمني، بحيث وفر له شبكة أمان تحميه من استحقاقات إدارية للأزمة.⁽¹⁾

3 -الموقف الصيني:

إن الموقف الصيني يتطابق والموقف الروسي، فالصين لها مواقف خاصة تمنعها من الموافقة على قرارات ضد النظام السوري في مجلس الأمن⁽²⁾، فقد استخدمت الصين "الفيتو" مرتين مع روسيا، والعلاقة بين الصين وروسيا تأخذ بعدا إستراتيجيا مهما بالنسبة للصين، فبالإضافة إلى أن الدولتين تشتركان في حدود سياسية، كذلك وجود مصالح اقتصادية مشتركة بينهما.

وإذا صح النظر على سلوك روسيا والصين على أنه سياسة وليست موقفا مبنيا على تقديرات وظروف تتغير خلال الأزمة، فإن روسيا من الصعب أن تتخلى عن موقفها في تأييد النظام السوري، أما الصين فإنها تبدو في موقف أقل رسوخا من الموقف الروسي بسبب طبيعة سياستها في المنطقة بشكل خاص أو على المستوى الدولي، إلا أن هذا احتمال يخلق ارتباكا للعلاقات الصينية- الروسية الإستراتيجية.⁽³⁾

4 -الموقف الأوروبي:

إن المواقف الأوروبية تتسم بمحدودية الفعالية، وهذا نتيجة انشغالها بأزماتها الداخلية ويقوم الموقف البريطاني على الدعوة إلى ضرورة الانتقال السياسي من خلال خطة "كوفي عنان" و"الأخضر

الإبراهيمي"، بينما كان الموقف الفرنسي داعما للموقف السوري الثوري بدافع التدخل الإنساني لإنهاء الصراع السوري واعترافها بالحكومة⁽⁴⁾

1 - أمل محمد حسين، المرجع السابق.

2 - سحر حويجة، المرجع السابق.

3 - أمل محمد حسين، المرجع السابق.

4 - دعاء الجهيني، المرجع السابق.

كما أصدرت بعض الدول الأوروبية منذ بداية الأزمة، بعض القرارات التي تشدد العقوبات الاقتصادية على دمشق، بالإضافة إلى وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام لا يبدو وأنه شكل طرفاً ضاغطاً على النظام السوري.⁽¹⁾

المطلب الثالث:

تأثيرات الأزمة السورية.

نتيجة لتأزم الوضع في سوريا، يرى بعض المحللين أنها معرضة لخطر حرب أهلية شاملة، بما قد يترتب على ذلك من تداعيات مهمة ليس فقط على الشعب السوري، وإنما أيضاً على الدول المجاورة في المنطقة، وفي هذا السياق يمكن رصد تأثير الأزمة السورية في منطقة الشرق الأوسط.

أولاً: التأثير في النظام الإقليمي العربي:

تعد سوريا أساس الميزان الإستراتيجي العربي، لموقعها الجغرافي المتميز من جهة، ولرعايتها دعوة القومية العربية، سواء على مستوى الفكر أو الحركة من جهة ثانية، ولرفعها مبدأ المقاومة والممانعة ضد المشروع الإسرائيلي، المدعوم من الغرب كذلك.

ورغم أن بعض الخبراء يروا أن إزاحة النظام السوري الحالي سوف تؤدي إلى خروج سوريا من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن الكثير من المراقبين يؤكدون أن استمرار نظام بشار الأسد في السلطة سيؤدي على الأغلب إلى فصل سوريا عن النظام العربي، ولجوء عدد من الدول الخليجية إلى تسليح المعارضة، ولا شك في أن انفصال سوريا في ظل قيادة الرئيس بشار عن محيطها العربي سيؤدي إلى توفير مزيد من الحماية والأمن لإسرائيل، بما يجعلها قوة مهيمنة على الشرق الأوسط، في ظل الاختلال الشديد لتوازن القوى الإستراتيجي بينها وبين الدول العربية.⁽²⁾

أما سقوط نظام الأسد، فسيؤدي على الأرجح إلى المحافظة على هوية سوريا العربية، ودورها الحيوي في المنطقة، كما سيضعف أيضاً من حدة التفوق الإستراتيجي الإسرائيلي على الدول العربية، ويقلل من التهديدات الإيرانية للأمن القومي العربي، ويدفع في اتجاه المزيد من التطور الديمقراطي في الدول العربية.

1 - أمل محمد حسين، المرجع السابق.

2 - أحمد قنديل، "مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 2743، على الرابط الإلكتروني:

ثانيا: تأثير الأزمة على إيران:

يقول الدكتور "أحمد قنديل"، أنه إذا استطاع نظام الرئيس الأسد البقاء في السلطة، رغم مشاكله الحالية فسيكون ذلك رسالة لقادة إيران الحاليين بأن التشدد في مواجهة المطالب الإصلاحية والتوافقية في الداخل والخارج هو أنسب الوسائل للاستمرار في السلطة والمحافظة عليها،⁽¹⁾ غير أنه من المرجح أن تفقد إيران، إذا استمر الرئيس بشار في السلطة، تأييد النظام العربي لها، نتيجة دعمها للنظام في دمشق.

ومن ناحية أخرى سيتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبيا من جراء تأثير الأزمة السورية، كذلك فإن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد سيؤدي إلى حالة من التغيير الجذري في المنطقة، وسيكون لذلك تداعيات مهمة على "طهران".⁽²⁾

ثالثا: تأثير الأزمة على استقرار الدول المجاورة (العراق، لبنان، الأردن):

استمرار الأزمة السورية، سيقود على الأرجح إلى إنتشار الصراعات الطائفية، والعمليات الجهادية المسلحة في الدول المجاورة لسوريا، وهو ما ظهر جليا في عدد من الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في لبنان، فقد قامت جماعة معارضة مسلحة يطلق عليها "الثوريون السوريون في محافظة حلب" باختطاف أربعة وعشرون شيعيا في سوريا في ماي 2012، ادعت أن بعضهم ينتمون لجماعة "حزب الله الشيعي"، كما اعتقلت "قوات الأمن الداخلي" اللبنانية وزير العمل اللبناني السابق "ميشيل سماحة"، ووجهت إليه تهمة التخطيط لشن هجمات إرهابية، وترى الدراسة أن هذه الاختطافات تتم على أساس طائفي، ورغم عدم وجود حتى الآن علاقة بين الشيعة المختطفين في سوريا وبين حزب الله، فإنها تعكس ملامح الحرب في سوريا، ولو كان هذا المخطط نجح، لكان هناك تعزيز للعنف الطائفي في لبنان، وربما تعيد لبنان إلى حرب الأهلية.⁽³⁾

كذلك التحديات الأمنية التي يواجهها الأردن جراء الأزمة السورية، واحتمال حدوث انفلات أمني في الدولة.

كما ستمثل الأزمة السورية تداعيات على المسألة الكردية، فهذا التأثير من شأنه إحداث تحول في المنطقة الكردية إلى أمر محفز لحزب العمال الكردستاني، وما له من آثار سلبية على الداخل التركي

1 - أحمد قنديل، نفس المرجع.

2 - أحمد قنديل، المرجع السابق.

3 - ديفيد شينكر وأندرو جيه تايلر، "إمتداد طائفي: تأثيرات الأزمة السورية في التفاعلات الداخلية اللبنانية"، عرض: هدى رؤوف، مجلة السياسة الدولية، العدد 2702، على الرابط الإلكتروني:

أمنيا وسياسيا، خاصة بعد سحب الرئيس الأسد لقوات الجيش النظامي من الشمال، والذي قد يؤدي إلى حدوث هجمات في الداخل التركي.

كذلك تأثيرات الأزمة السورية في الداخل العراقي ولعل السبب الجوهرى من وراء زيادة حدة هذا التأثير السوري في الداخل العراقي هو مجموعة الارتباطات الجغرافية والتنظيمية والدينية، والتاريخية والطائفية، مما نتج عنها التأثير والتأثر الواضح بالوضع السوري المجاور. وعلى الناحية الأخرى فقد بلغ التأثير الثوري السوري ذروته في الوضع العراقي الذي تحول من الصيغة الوطنية إلى الصيغة الطائفية.⁽¹⁾

ويحدد الدكتور معتز سلامة، أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل الوضع السوري، وهي: دولة وطنية مدنية على النموذج التونسي، أو دولة محاصصة طائفية على النموذج العراقي، أو دولة الطوائف المتصارعة، أو دولة جهادية سلفية إخوانية، ولكن يؤكد أن هذه السيناريوهات المختلفة لا تمل بدائل لبعضها، وإنما يمكن أن تشهدها سوريا على فترات مختلفة، فالواقع السوري تتوافر به احتمالات لكل منها.⁽²⁾

والأمر الذي لا جدال عليه، هو أن المصير الذي يمكن أن تنتهي إليه الأزمة في سوريا سيطرح تأثيرات بعيدة المدى في الخريطة الجيوبوليتيكية في المنطقة العربية والأمن القومي العربي.

المبحث الثالث:

الثورة التونسية.

¹ - دعاء الجهيني، المرجع السابق.

² - أحمد قنديل، المرجع السابق.

إن ميلاد الثورات العربية قد بدأ من تونس، وتحديدًا من مدينة "سيدي بوزيد" عندما أقدم الشاب محمد البوعزيزي على حرق نفسه في 17 ديسمبر 2010، ليفجر على إثر ذلك احتجاجات واسعة انتشرت في مختلف المدن التونسية، ولم يمض وقت طويل حتى تحولت الثورة التي إنطلقت من تونس إلى مثال يحتذى به في المنطقة العربية، وراحت جل الدول العربية تطالب بالإصلاحات وتغيير النظام القائم.

المطلب الأول:

الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس.

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر وعمل المسيرات والاحتجاجات والتي تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب الموجودة في الكيانات العربية الإفريقية القائمة، وتتركز أهم الأسباب في الفساد الذي أخذ أشكالًا متعددة ومتنوعة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1 - هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية، فقد عملت العائلة المالكة على تطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على القروض بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العامة إلى ملكية خاصة لهم بهذا كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثيرًا كبيرًا أتاح له استغلال النظام الاقتصادي والقطاع المالي.

2 - انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي، فقد أشارت الإحصائيات إلى تنامي الطبقة في المجتمع التونسي بحيث كانت الثروات موزعة في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه معدلات البطالة 30%.

3 - إنتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث لم يبد أي احترام لسيادة القانون وهو ما كان أحد الأسباب الهامة التي أشعلت الثورة إضافة إلى الظلم المتزايد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق، وكذا نقشي المحسوبية والرشوة التي أدت إلى عدم تكافؤ الفرص بين أفراد الشعب الواحد.⁽¹⁾

إن هذه الأسباب السالفة الذكر إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى هي التي دفعت بالشباب التونسي إلى أن يثور على النظام، فقد أدت المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين

¹ - علي عبده محمود، الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، على الرابط الإلكتروني:

العابدين بن علي" على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس "بن علي" على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية في 14 جانفي 2011، فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور⁽¹⁾، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول، لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم 15 جانفي عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبرع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من 45 إلى 60 يوما، وفي 17 جانفي 2011 أعلن الغنوشي عن تشكيلة الحكومة الجديدة والتي تضمنت 9 رؤساء من الحكومة السابقة و3 من المعارضة في اليوم التالي انسحب إثنان من وزراء المعارضة اعتراضا على سيطرة أعضاء الحكومة القديمة على أهم المناصب والوزارات في الحكومة الانتقالية، وقد إنطلقت مظاهرات أخرى منادية باستقالة محمد الغنوشي وجميع الوزراء في عهد بن علي، قدم الغنوشي استقالته في 27 فيفري 2011، وفي 14 أفريل 2011، قال وزير العدل التونسي الأزهر القروي الشابي، أن السلطات انتهت من إعداد 18 قضية قانونية ضد الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" تتضمن عددا من التهم قد يصل الحكم فيها إلى الإعدام، ومن بين الاتهامات الموجهة لبن علي، "القتل العمد، واستهلاك وترويج المخدرات، والتآمر على أمن الدولة، وتحريض المواطنين على الاقتتال".⁽²⁾

أولا: ردود الفعل على الثورة التونسية:

إن معظم المواقف الإقليمية والدولية إزاء ثورة تونس كانت تؤيد التغيير الذي حدث في تونس، وسوف نتناول بعض هذه المواقف والاتجاهات الإقليمية والدولية إزاء الثورة التونسية.

1- جامعة الدول العربية:

¹ - الثورة التونسية 2011، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.marefa.org/index.php/2011>.

² - نفس المرجع.

أكد المتحدث الرسمي للجامعة بأن الجامعة العربية قلقة من الأوضاع في تونس وأنها تراقب الوضع عن كثب ودعا جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها.⁽¹⁾

2 -الأمم المتحدة:

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه إزاء التطورات الجارية في تونس وأسفه للخسائر الحاصلة في الأرواح ودعا إلى البحث عن تسوية للأزمة والاحترام الكامل لحرية التعبير والتجمع.

3 -الولايات المتحدة:

أشاد الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" بشجاعة الشعب التونسي وقال إن الولايات المتحدة تقف إلى جانب المجتمع الدولي للشهادة على هذا النضال من أجل الحصول على الحقوق العالمية.

4 -فرنسا:

رفضت الحكومة الفرنسية لجوء زين العابدين بن علي إليها وقامت السلطات ببعض الإجراءات لضمان منع أية تحركات مالية مشبوهة للأصول التونسية في فرنسا.

5 -المملكة المتحدة:

أعلنت الصحف البريطانية أن سقوط الرئيس التونسي هو مثال على التحولات والأحداث غير المتوقعة، وأكد بيان وزارة الخارجية أن "تونس تعيش الآن لحظة تاريخية".⁽²⁾

6 -مصر:

أعلنت في بيان لوزارة الخارجية أنها تؤكد على احترامها لخيارات الشعب في تونس الشقيقة وأنها تثق في حكم الأشقاء التونسيين وقدرتهم على تثبيت الأوضاع وتجنب سقوط تونس في الفوضى، وقد تلتها مصر مباشرة وطالبت بدورها النظام المصري بالإصلاح والتغيير.

7 -العراق:

تفادى علي الدباغ المتحدث باسم الحكومة العراقية التعليق على الوضع في تونس وقال أن هذه مسألة داخلية تخص الشعب التونسي، والعراق لا يتدخل في شؤون الدول الأخرى.⁽³⁾

8 -السودان:

1 - علي عبده محمود، المرجع السابق.
2 - خالد صبيح، "مواقف من ثورة تونس"، الحوار المتمدن، العدد 3262، (2011)، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=243742>.
3 - علي عبده محمود، المرجع السابق.

رحب السودان بالتغيير السياسي في تونس مستخدما لغة مماثلة بشأن احترام إرادة الشعوب.

9 -السعودية:

رحب الديوان الملكي السعودي بقدوم بن علي وأسرتة على الأراضي السعودية، وأصدر الديوان الملكي بيانا ذكر فيه تمنياته بأن يسود الأمن والاستقرار في الوطن التونسي، وأن السعودية تؤيد كل إجراء يعود بالخير للشعب التونسي.

10 - ليبيا:

أعلن "معمر القذافي" أن الشعب التونسي تعجل الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي واصفا إياه بأنه "أفضل شخص يحكم تونس".⁽¹⁾

11 -روسيا:

أكدت وزارة الخارجية الروسية على لسان الناطق الرسمي باسم الوزارة على أهمية استعادة السلام والاستقرار في تونس بأسلوب الحوار الديمقراطي وفي أطر الدستور، وأعرب عن القلق الشديد إزاء التطورات الأخيرة في تونس.

12 -إيران:

أعلنت في بيان صادر عن وزارة الخارجية إن الهم هو تنفيذ مطلب الأمة التونسية بأفضل شكل ممكن بصفتها دولة يمكنها أن تلعب دورا فعالا في العالم الإسلامي.

13 -تركيا:

أعربت وزارة الخارجية التركية عن قلقها وأسفها العميقين إزاء الأحداث الراهنة في تونس وقالت إن تركيا تأمل بصدق ألا يتصاعد التوتر أكثر، وأن تتم استعادة النظام والهدوء في البلاد.⁽²⁾ لقد وضعت الثورة التونسية نجاحا كبيرا بانجازها ليس على مستوى المنطقة وإنما على المستوى العالمي أيضا، لأن ما أنجزته في جوهره وأشكال ظهوره كان مختلفا عن كل التجارب السابقة.

1 - خالد صبيح، المرجع السابق.

2 - الثورة التونسية 2011، المرجع السابق.

المطلب الثاني:

تأثير الثورة التونسية على المنطقة العربية.

لقد أصبحت الثورة التونسية أنموذجاً للثورات الشعبية السلمية، وهناك حقائق يجب الوقوف عندها وهي: أن الثورة التونسية أثبتت قدرة الشعوب على التغيير، مهما كانت الأنظمة ديكتاتورية تسلطية، فالإرادة الشعبية فوق إرادة السلطة.

ومن أهم أسباب نجاح الثورة: وجود نقابات مهنية وأحزاب سياسية استطاعت أن تقود الثورة، وقد كان لإتحاد العمال ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين دور رئيسي في قيادة حركة الشارع التونسي وتوجيهها وتنظيمها، فما حدث لم يكن عفويا كما اعتقد الكثيرون بل كان وراءه تنظيمات سياسية ومهنية محترفة نجحت في تحويل الحدث إلى ثورة شعبية. كذلك الانتقال السريع للمظاهرات إلى المدن التونسية حتى وصولها إلى العاصمة تعتبر الحلقة الفاصلة في إنهاء نظام بن علي، فو انطلقت الثورة من مركز العاصمة لأمكن الإجهاز عليها في بدايتها بفعل ما عليه من عسكرة للحياة اليومية بالعديد من الأجهزة القمعية وأعوان الأمن، تمتع الشعب التونسي بقدر كبير من الثقافة حيث لم يقم بأعمال تخريب تذكر، كذلك تعليقات الرئيس التونسي على الأحداث، فقد أسهم ذلك في استمرارهم وصمودهم وبالتالي نجاحهم في تحقيق أهدافهم، حيث كان الرئيس يسخر من المواطنين ويصورهم على أنهم إرهابيون تحركهم قوى خارجية بالإضافة إلى توعده لهم بالعقاب مما أثار غضب المحتجين أكثر خاصة مع ما يرون أنه عدم استجابة من السلطات لمطالبهم رغم ما أريق من دماء الشهداء.

والجدير بالذكر أن الظروف التي أدت للثورة في تونس متحققة في أكثر البلدان العربية.⁽¹⁾ فقد كان تأثير الثورة التونسية على الأوضاع الداخلية للبلاد العربية يتزايد بشكل كبير من خلال الاحتجاجات الاجتماعية، بحيث تلت الثورة التونسية مباشرة مصر.

فبعد نحو عشر أيام من سقوط النظام التونسي، وبعد دعوات أطلقها نشطاء عبر مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت، تظاهر الآلاف من المصريين في 25 جانفي 2011 مطالبين بالإصلاحات تم برحيل النظام، لكن الشرطة تصدت لهم، باستعمال كل أساليب العنف، ولم ينكفئ المتظاهرين أمام قمع الأجهزة الأمنية،⁽²⁾ وواصلوا الاحتجاجات في أغلب المدن المصرية، ودخلوا في اعتصام دائم

¹ - حاكم المطيري، "من أكبر أسباب نجاح الثورة التونسية"، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.muslim.net/vb/showthread.php?416234>.

² - عمر الشوبكي، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: العدد 384، (أفريل 2011)، ص ص 104-105.

ومفتوح شارك فيه الملايين بميدان التحرير وسط القاهرة، ونظموا مظاهرات حاشدة في المدن الرئيسية الأخرى، ولم تفلح سياسات الوعد والوعيد والتهديد التي انتهجها الرئيس السابق "حسني مبارك" في وقف الثورة التي نجحت في الإطاحة به في فيفري 2011 بعد 18 يوما من انطلاقها.⁽¹⁾

1 -ليبيا:

وعلى نفس الشاكلة لكن مستفيدة هذه المرة من نجاح الثوريين انطلقت الثورة الليبية في 17 فيفري 2011 بدعوات للتظاهر مطالبين بإسقاط نظام العقيد "معمر القذافي"، وشيئا فشيئا مع سقوط قتلى وجرحى تمكن الثوار الليبيون من بسط سيطرتهم على مناطق الشرق الليبي، وبعض مناطق الغرب والوسط، فيما لا تزال مناطق أخرى من بينها العاصمة يسيطر عليها العقيد القذافي الذي بدأ أعنف في التعاطي مع مطالب شعبه، مستخدما مختلف أنواع الأسلحة بما فيها سلاح الجو ضد مواطنيه، وإنتهت الثورة بقتل العقيد القذافي وبمساعدة تدخل حلف الناتو.

2 -اليمن:

وبالتزامن مع اندلاع الثورة الليبية كان عدد من المدن اليمنية الكبرى تغلي من تحت حكم الرئيس "علي عبد الله صالح" الذي قدم تنازلات عدة، بدءا من التخلي عن التمديد والتوريث مرورا باقتراح تعديلات دستورية ترضي المعارضين، لكن الثوار اليمنيين رفضوا وواصلوا التظاهر في أغلب الميادين، مخيرين الرئيس "صالح" بين التحول إلى رئيس سابق، أو إلى رئيس مخلوع وإحالاته إلى المحكمة.⁽²⁾

3 -البحرين:

كما لم تفلح الإجراءات التي أعلنها ملك البحرين: "حمد بن عيسى آل خليفة" في وقف المظاهرات والاحتجاجات التي راوحت بين الدعوة إلى الإصلاح وإسقاط النظام، وواصلت كتلة الوفاق الشعبية مقاطعتها لمجلس النواب وربطت الاستجابة للحوار بإقالة الحكومة، وإجراء تعديلات مهمة في النظام.⁽³⁾

4 -العراق:

¹ - عمر الشوبكي، المرجع السابق، ص105.

² - تأثير الثورة التونسية على الدول العربية، على الرابط الإلكتروني:

<http://Soottak.alafdal.net/t7.topic>.

³ - عمر الشوبكي، المرجع السابق، ص 110.

شهدت عدة مدن احتجاجات حاشدة مطالبة بإصلاحات وتحسين ظروف المعيشة وتوفير الماء الصالح للشرب والكهرباء وتوفير الوظائف.

5 - الجزائر:

وجراء ضغط الاحتجاجات وخشية من تفاقمها، ألغى النظام الجزائري حالة الطوارئ المفروضة منذ 19 عاما في البلاد، وأعلن جملة إجراءات في مجالات العمل والإسكان ومكافحة الفساد، بعد عدة احتجاجات ومظاهرات خلفت 5 قتلى وعشرات الجرحى.

6 - عمان:

في سلطنة عمان أجرى السلطان "قابوس بن سعيد" تعديلا وزاريا، ورفع سقف الأجور، ووفر 50 ألف فرصة عمل جديدة، ومنح كل عاطل قرابة 400 دولار، بعد خروج مظاهرتين مطالبتين بتحسين الأوضاع المعيشية في بلاده وتوفير الوظائف ومحاربة المفسدين خاصة الوزراء.

7 - السعودية:

واستباقا للثورة المهددة لبعض عروش المنطقة، بادر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز للإعلان عن مساعدات اجتماعية تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات. وكان نحو 2000 سعودي طالبوا في ثلاث وثائق منفصلة بالإسراع في إقرار إصلاحات واسعة تضمن تطوير نظام الحكم، وتمكن من التحول إلى ملكية دستورية، كما خرجت مظاهرات سلمية في مناطق شعبية تطالب بإطلاق سراح سجناء.⁽¹⁾

8 - المغرب:

في المغرب أجبرت الاحتجاجات الشعبية الملك محمد السادس الاستجابة لأبرز طلب للاحتجاجات وهو تعديل الدستور لترسيخ فصل السلطات.

9 - دول أخرى:

كما شهدت كل من السودان وموريتانيا والكويت ولبنان وجيبوتي مظاهرات متقطعة طالبت بإصلاحات سياسية وتحسين ظروف المعيشة.⁽²⁾

المطلب الثالث:

¹ - تأثير الثورة التونسية على الدول العربية، المرجع السابق.
² - عمر الشكوبي، المرجع السابق، ص ص 105-107.

تونس بعد الثورة.

تواجه تونس بعد الثورة، تحديات كثيرة ناتجة عن تنظيم الانتخابات وتشكيل حكومة جديدة، مروراً باتخاذ قرارات جديدة على مستوى السياسية الخارجية، وصولاً إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، كما تشكل إعادة بسط الأمن تحدياً أساسياً للدولة التونسية الجديدة، فقد كان الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي" يعول على شبكة هرمية من المخبزين لتزويده بالمعلومات الاستخباراتية، ويستخدم المسؤولين عن إنفاذ القوانين لتوقيف آلاف المعارضين الحقيقيين، وجاءت ثورة جانفي 2011 لتطيح هرمية بن علي، وتحدث خلافاً في سلسلة الهرميات القيادية على المستويين الوطني والمحلي.

كما أن الخروقات الأمنية المستمرة التي تشهدها تونس بما في ذلك ما يجري تداوله عن تزايد السرقات، والهجمات على الشخصيات السياسية والمعابد الصوفية، تعود في ناحية من النواحي، إلى فقدان الدولة سلطتها المركزية، فتفكك سلطة الدولة أدى إلى تعزيز حرية التعبير السياسي والديني في تونس، إلا أنه ولد أيضاً قدراً معيناً من عدم الاستقرار، والإجرام يعكس ضعف الدولة وعجزها عن فرض سيادة القانون، فعدد كبير من الخروقات للأمن الشخصي وأمن الدولة لاسيما من خلال أعمال السرقة والتخريب والاعتداءات على شخصيات سياسية علمانية وإسلامية لم تجابه بتدابير سريعة وشفافة لإنفاذ القوانين بمناقبية عالية، فبعد الهجوم على السفارة الأمريكية، جاء اغتيال بلعيد وما أعقبه من احتجاجات شعبية ليزيد أيضاً من تردد المستثمرين الأجانب ورجال الأعمال التونسيين وإحجامهم عن التخطيط لاستثمارات طويلة الأمد في البلاد لأنه لكي تتمكن تونس من تحقيق المطالب الأساسية للثورة الاقتصادية والاجتماعية والحرية الحقيقية والدائمة، عليها أن تضاعف جهودها من أجل إصلاح القطاع الأمني. والعوائق التي تعترض إصلاح القطاع الأمني في تونس تقع في ثلاث فئات في شكل عام:

مؤسسية وسياسية وعملية، فوزارة الداخلية التي تشرف على قوى الأمن الداخلي في تونس تعاني من خلل وظيفي وورثته من حقبة بورقيبة وبن علي.⁽²⁾

¹ - علي مطر، تونس: تحديات ما بعد الثورة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.Sandicare.com/ar/2010-11-09-15-55-47//2164.2012.02.03.html>

² - مونيكا ماركس، تونس والأمن المفقود، على الرابط الإلكتروني:

<http://earnegieendowment.org/2012/11/29/News-great-power-relationship/f07j>

وبعد الثورة خرج العديد من الأمنيين للتظاهر في ساحة القصبية أمام قصر الحكومة ليعبروا عن أنفسهم كمواطنين تونسيين بالرغم من أنهم كانوا الأداة التي يستعملها النظام الحاكم، فكان خروجهم ليس للمطالب ولا للإصلاح بل كان تعبيراً عن أنفسهم، وبدأت فكرة بعث نقابة ببيان تأسيسي مع قائمة إسمية لمجموعة من الأمنيين المؤسسين لنقابة الأمن الوطني، كسابقة أولى في البلدان العربية والثانية في البلدان الإفريقية، وقد تضمن البيان التأسيسي سبعة نقاط وهي كالتالي:

1_ بعث نقابة تكون موحدة تنطوي تحتها جميع أسلاك قوات الأمن الداخلي.

1 -الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية والاجتماعية والإدارية.

2 -تحقيق المعادلة بين المصالح العليا للوطن من جهة والمصالح المهنية من قوات الأمن الداخلي وخصوصيات العمل الأمني من جهة ثانية.

3 -تحسين ظروف العمل بالمشاركة العادلة والنشيطة والفعالة.

4 -المشاركة الفعالة في دعم الحقوق الاجتماعية والصحية.

5 -تمارس النقابة عملها وتتخذ القرارات في استقلالية تامة عن الإدارة متحررة من كل تبعية.

6 -تمثيل النقابة في المجال واللجان المتعلقة بشؤون الأعوان (النقل، الترقية، التأديب..).⁽¹⁾

وحسب الظرفية التي تعيشها تونس أصبح الأمن حاجة ملحة، فمن الداخل ازدادت مطالب الإصلاح، فالمجتمع المدني والجمعيات والمؤسسات الحكومية والغير حكومية أدركت خطورة الوضع ونادت بالإصلاح للمؤسسة الأمنية لأنه يعتبر جزء كبير في الانتقال والمسار الديمقراطي، لأن الديمقراطية لديها العديد من المقاييس من أهمها إصلاح المنظومة الأمنية، فالأمنيين في هذه المرحلة يعترمون الإصلاح لوضعية اجتماعية ومهنية وقانونية ونفسية للأعوان الأمنيين من خلال بناء صورة رمزية وواقعية لهم، وهذا ما تستعد إليه النقابات الأمنية.

في البداية كان العمل النقابي متعثراً وإلى اليوم مع بعض التحسين الطفيف إلا أن الخلافات قد

كثرت بين الزعامات النقابية.⁽²⁾

وتقف العقبات السياسية أيضاً عائقاً أمام الجهود الهادفة إلى إصلاح القطاع الأمني، فمن الممكن أن تترتب عن اعتماد خطة إصلاح جذرية داخل الوزارة تداعيات كبيرة، تمر تونس الآن في مرحلة انتقالية، ويتطلع عدد كبير من التونسيين إلى رؤية المسؤولين الذين أدوا دوراً ناشطاً في ظل النظام

¹ - بدرة فعلول، "الإصلاح الأمني في تونس وتفعيل التجربة النقابية للأمنيين، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.taspafouniya.net/2013/03/25>.

² - نفس المرجع.

السابق، والمعارضين يوجهون انتقادات حادة إلى حركة النهضة ويعتبرونها شديدة التسلط، إذ عمدت إلى إقالة عدد كبير من الأشخاص من مناصبهم التي يشغلونها منذ ما قبل اندلاع الثورة، كذلك تعترض عقبات عملية، مثل غياب الخبرة والموارد، طريق الإصلاحات الأمنية، يلقي المسؤولون صعوبات في وزارة الداخلية الذين كان عدد كبير منهم ينقل باستمرار من منصب إلى آخر، ولم يتول أي منهم قيادة مجهود إصلاح القطاع الأمني في دولة ديمقراطية لرفع التحديات الأمنية التي نشأت بعد الثورة، وفي الوقت نفسه إيجاد الوقت لإعداد إستراتيجيات شاملة للإصلاح.⁽¹⁾

فضلا عن هذه الصعوبات، تعرض عدد كبير من قاعات المحاكم، ومراكز الشرطة ومعداتها للتدمير خلال الثورة، لقد أنشأت مجموعة من المنظمات الدولية التي تعنى بالأمن في شكل أساسي، شراكات ناجحة مع وزارة الداخلية لتحسين تدريب المسؤولين الأمنيين على التواصل وحقوق الإنسان، لكن لا تزال هناك حاجات ونواقص أساسية في مجالات البنى التحتية، والتجهيزات والتدريب، والإصلاح القانوني، بما في ذلك إصلاح القانون رقم 04 الذي يعود إلى العام 1967، ويجيز للشرطة استخدام العنف غير المتكافئ في الاحتجاجات العامة.⁽²⁾

وعليه يمكن أن ندرك أن مبادرة الإصلاح الأمني موجودة وأصبحت مهياً ومشجعة من طرف جميع القطاعات، فمن الضروري التغلب على كل العقبات التي تواجه الإصلاح الأمني والشروع في عملية الإصلاح من أجل إضفاء الطابع الديمقراطي في الدولة والأهم خلق حالة الاستقرار العام، وهذا لا ينحصر فقط على تونس وإنما كل الدول العربية، (أنظر الملحق رقم: 04)

خلاصة الفصل:

¹ - مونيكا ماركس، المرجع السابق.

² - بدرة فعلول، المرجع السابق.

كشفت الحراك العربي مع مطلع 2011، أنه يمكن إحداث الإصلاح والتحول عن طريق الضغوطات الداخلية، حيث أدى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العديد من الدول العربية إلى مظاهرات عنيفة ضد تلك النظم، نتيجة التعاون الطبقى.

كما سبق وذكرنا، فراحت شعوب الدول العربية تطالب بالإصلاح السياسي ورفع حالات الطوارئ، الأمر الذي أثر على الأمن المحلي للدول وكذا الإقليمي للدول المجاورة، فالحراك العربي هو رد فعل ونتيجة للأزمة العميقة التي تعيشها الأنظمة السياسية العربية في إعادة إنتاج أنماط الحكم التسلطية التي فقدت المرونة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والجيلية.

خاتمة:

تسعى عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي إلى تأسيس دولة حديثة ديمقراطية عصرية، يتوفر فيها الأمن الوطني والاستقرار السياسي، وتكون بذلك الدولة قادرة على مواجهة كل التحديات. ورغم المبادرات السابقة لعمليات الإصلاح سواءً من الحكومة أو من القوى الخارجية من خلال المشاريع وتقديم المساعدات فإنها لم تحدث أي تغيير أو تحول في المنطقة العربية، إلى أن تزايدت المطالب الشعبية العربية في أواخر 2010، سعيًا منها إلى إحداث إصلاحات في كل الجوانب (سياسية، الإدارية، الاقتصادية... إلخ)، من أجل بلورة رؤيا جديدة عن توفر نجاح الإصلاح الشامل في العالم العربي.

من أجل أن تعيش الدول العربية في هدوء وإستقرار وأمن كانت متعطشة له منذ عقود طويلة. لهذا سعت هذه الدراسة المتواضعة لتناول هذا الموضوع باهتمام وجدية، بعد أن تناولت المحاور التالية:

أولاً: أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على إعطاء مفهوم شامل للإصلاح السياسي وتبيان أهم محاوره، وإبراز ضرورة عملية الإصلاح السياسي، والتطرق إلى الظروف والأوضاع التي جعلت جل الدول العربية تطالب بضرورة الإصلاح، وتبيان مدى ارتباط الإصلاح السياسي بالأمن القومي العربي وكذا معرفة تأثير الحراك العربي على الأمن القومي في المنطقة. ثانياً: تمكنت الدراسة ومن خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة منها، من إثبات صحة فرضيتها الرئيسية بأنه هناك علاقة إيجابية بين تحقيق الإصلاح السياسي والأمن القومي، بحيث عندما تفعل العملية الإصلاحية في المنطقة العربية يكون هناك مزيداً من الإستقرار.

كذلك فرضياتها الفرعية المتمحورة حول وجود علاقة سلبية بين تعدد الأزمات وبين غياب الإستقرار السياسي فعندما تتأزم عملية الإصلاح السياسي يكون هناك تدهور في الأوضاع الداخلية للدول وتظهر بوادر مشاكل وأزمات تجعل من الدولة تعاني من عدم استقرار سياسي.

إضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين شرعية النظام السياسي وتحقيق الأمن القومي، فشرعية النظام السياسي هي التي تجعل الأمن القومي يسود ويتحقق، في حين غياب شرعية حقيقية للحكم تجعل من الاستقرار السياسي الداخلي يتدهور، الأمر الذي يعيق العملية الإصلاحية، كما يعتبر الاستقرار السياسي الضامن الرئيسي لظهور الأمن القومي، فإذا غاب الاستقرار السياسي انكشف الأمن القومي.

النتائج:

تم التوصل إلى النتائج التالية:

1 إن عملية الإصلاح السياسي تعني: الهدف إلى التغيير وتطوير الوضع القائم نحو الأفضل هذا ما جعلها تتقارب مع مصطلحي التنمية السياسية والتحديث السياسي، بحيث أن أبعاد الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في هذين المصطلحين.

2 فالإصلاح السياسي يعتبر ضروريا لأنه يهدف إلى تحقيق الأمن القومي العربي، الذي يهدف بدوه إلى حماية المواطنين والثروات الداخلية للدول من أي تهديد خارجي، يواجه تحديات كثيرة أبرزها: غياب إستراتيجية عربية واضحة لمستقبل المنطقة، بحيث أصبحت تبني منظومات إقليمية على حساب الأمن القومي العربي، وعليه تراجع الحديث عن الأمن العربي وأصبح تركيز الدول منصبا فقط على أمن أقاليمها.

3 الظروف التي أدت بالدول العربية للمطالبة بالإصلاح تتمثل في: تعديل الأوضاع الداخلية للدول فهذه الأخيرة، تواجه أزمات داخل النظم السياسية العربية ، تتمثل في: غياب شرعية شعبية حقيقية للحكم، غياب أسس المشاركة السياسية الفعالة، عدم توفر الحقوق الكاملة للمواطنين، وعدم قدرة السلطات للوصول إلى المناطق المعزولة في دولتها وتأمين ظروف العيش الملائمة لهم، وعدم الأخذ بشكل فعلي بمبدأ الفصل بين السلطات.

4 كانت هناك مسائل إصلاحية من القوى الخارجية من خلال بعض المشاريع والمساعدات والمنح التي كانت تهدف إلى التدخل في الوطن العربي ورسم مصيره السياسي، بغية تحقيق مصالحها في المنطقة، من خلال استنزاف الثروات العربية وبسط نفوذها على منطقة الشرق الأوسط والمتوسط.

5 الانتفاضات والاحتجاجات المطالبة بالتغيير في الدول العربية أثرت وتؤثر على استقرار الدول المجاورة وكذا أمنها الداخلي، مما خلق حالة من الفوضى وتفشي التمرد داخل الدول وزعزعت الأمن والاستقرار.

التوصيات:

واستنادا لما جاء بالاستنتاجات فإن الدراسة توصي بالآتي:

1 القيام بعمليات إصلاحية سياسية وفعالة تكون من الداخل، وتشارك فيها حتى السياسة الخارجية والدبلوماسية لما لهذه الأخيرة من وزن في الساحة السياسية، بدءا من تعيق الديمقراطية في الوطن العربي تكون حقيقية لا شكلية، فحينما تترسخ عملية الديمقراطية في بلد عربي ما بنجاح، فمن المرجح أن تتأثر بلدان أخرى، بما في ذلك البلدان المجاورة بهذه العملية تأثرا ايجابيا.

2 التركيز على التنسيق العربي والتجمع داخل وحدة عربية متضامنة، لكي يقف العالم العربي ككتلة واحدة إزاء التحديات الخارجية المتعددة في العالم.

3 ترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة والعمل على إقامة دولة المواطنة وسيادة القانون وتأكيد استقلالية السلطات والفصل بينهم، وتكافؤ الفرص والاهتمام بقنوات الاتصال بين الأفراد العاديين وأجهزة السلطة ونشر الوعي بالحقوق المدنية والسياسية وصيانتها، ومنها حرية التعبير والصحافة والإعلام والتجمع.

4 تعزيز النزاهة ومكافحة الإرهاب والفساد وحماية المال العام، كذا نشر روح التعاون والتسامح بين التكتلات الطائفية من خلال:

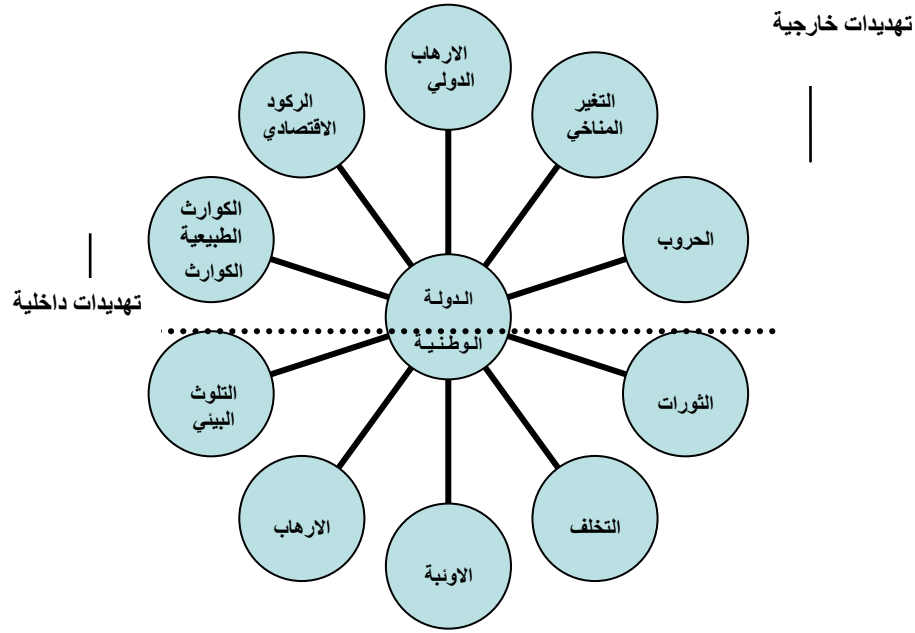
- تطوير منظومة القطاع الأمني داخل الدول العربية وإجراء تدابير وقائية لمكافحة الإرهاب.
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية المستقلة على إنشاء مرصد لمراقبة الفساد، والعمل على تطوير أدوات علمية ذات أبعاد قانونية ومحاسبية لقياس الفساد.
- زرع ثقافة التعايش السلمي واحترام معتقدات وثقافة كل الأعراق والطوائف والتضامن فيما بينهم على أنهم كتل من مجتمع واحد.

5 اتفاق القوى السياسية والاجتماعية ذات التأثير الحقيقي أو المفترض على أرضية عامة مشتركة، الغاية منها توحيد الجهود داخل أطر جماهيرية تكون خاضعة حقيقة للإعداد للتغيير المنشود.

الملاحق

الملحق رقم (01):

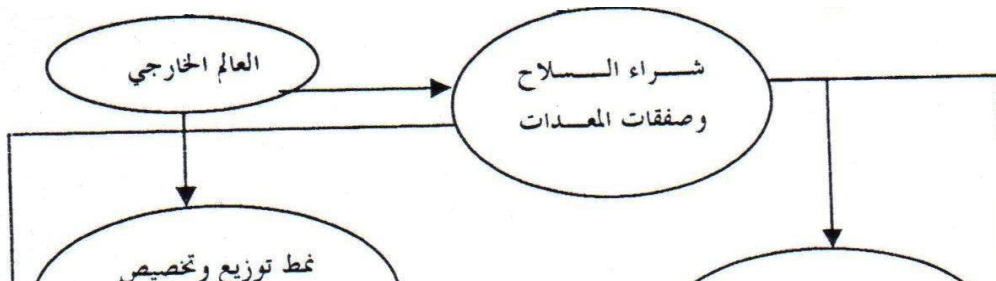
أشكال التهديدات الموجهة للدول



المصدر: أحمد محمد أبو زيد، التنمية والأمن: أرتباطات نظرية، دبي - الإمارات العربية المتحدة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، ص 11.

الملحق رقم (02):

آليات الفساد المالي.



المصدر: هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، الأردن: ط1، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011. ص 32.




الملحق رقم (03):


Failed States Index 2012

90.		Jordan	74.8
91.		Cape Verde	74.7
92.		Gabon	74.6
93.		El Salvador	74.4
94.		Tunisia	74.2
95.		Dominican Republic	74.1
96.		Vietnam	74.0
97.		Sao Tome & Principe	73.9
98.		Mexico	73.6

121.		Grenada	65.0
122.		Trinidad	64.4
=123.		Brazil	64.1
		Brunei	64.1
125.		Bahrain	62.2

Less Stable

126.		Romania	59.5
127.		Antigua & Barbuda	58.9
128.		Kuwait	58.8

=151.		Chile	43.5	
		Japan	43.5	
	153.		Spain	42.8
	154.		Uruguay	40.5

Very Stable

155.		Czech Republic	39.5
156.		South Korea	37.6
157.		Singapore	35.6
158.		United Kingdom	35.3

Source : the fund for peace, « Failed State in dex 2012 », (washington, 2012), p 4-5
.in :
http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive.accessed(1
5/03/2013).

قائمة المراجع:

*المصادر:

القرآن الكريم:

1 -سورة البقرة: الآية 126.

2 -سورة قريش، الآية 3- 4.

3 -سورة الأنعام، الآية 81.

4- سورة الأنعام، الآية 82.

*الكتب:

1- إبراهيم، سعد الدين، المجتمع والدولة في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

2- البدوي، إبراهيم، وسمير مقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

3- النتل أحمد، يوسف، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، ط1، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 1998.

4- الداير، عبد الله، علم السياسة والأساليب العلمية والعملية للإصلاح السياسي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

5- الدبور محمد علي، أمين، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، 2011-2012.

6- الشرقاوي، سعاد، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2007.

7- الشمري، هاشم و القتلي، إيثار، الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، ط1، الأردن: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

8- الصغار موسى، حسن، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

9- الغامدي عبد العزيز، بن صقر، الإرهاب والعولمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2002.

10- الكواري علي، خليفة، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

11- الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، ج1، ط 3، القاهرة: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

- 12- الهزايمة عوض، محمد، قضايا دولية: تركة قرن مضى وحمولة قرن أتى، عمان: دائرة المكتبة الوطنية، 2004.
- 13- إيفانز، غراهام و نونيهام، جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، سبتمبر 1997.
- 14- أيوب، مدحت، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.
- 15- بشارة، عزمي، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديموقراطي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 16- بلقزيز، عبد الإله، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، ط1، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.
- 17- بن عيسى بن العجمي، محسن، الأمن والتنمية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011.
- 18- بن عيسى، ريم وآخرون، التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة، الجزائر: مركز النور للدراسات.
- 19- بيليس، جون، الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة، في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 20- توفيق، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 21- توفيق، حسنين، التحليل الكمي لظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1991.
- 22- توفيق حسنين، إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 23- طشطوش هايل، عبد المولى، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن: جامعة اليرموك، قسم العلوم السياسية، 2010.
- 24- حسن علي، سيف، اليمن 2020 سيناريوهات المستقبل، اليمن: مؤسسة فريد بريش ايبيرث، 2010.

- 25- شامي، رالف وآخرون، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2012،
- 26- عبد الكافي عبد الفتاح، إسماعيل، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة: ماي 2003.
- 27- عبد المعطي، عبد الباسط، العولمة والتحويلات المجتمعية في الوطن العربي، ط2، بيروت: دار الكتاب الجديدة، 2005.
- 28- غليون، برهان، العرب وتحولات العالم من سقوط جدار برلين إلى سقوط بغداد، ط 2، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.
- 29- غليون برهان، وآخرون، أزمة النظام العربي واشكاليات النهضة، ط 1، بيروت: الانتشار العربي، 2007.
- 30- مبيضين، مهند، الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح: التجربات العثمانية والايرائية، ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
- 31- محفوظ، محمد، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطننا للعيش المشترك، ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2004.
- 32- محمد فرج، أنور، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 33- نور، عصام، الصراعات العرقية المعاصرة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
- 34- هنتيغتون، صامويل، النظام السياسي بمجتمعات متغيرة، تر: سمية فلو، بيروت: دار الساقى، 1999.
- 35- وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: أليكس لتكنولوجيا المعلومات، 2004.
- 36- وهبان، أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
- الكتب باللغة الأجنبية:

1- Bometa Mathieux, Kirongozi, De gaulle et Mobutu : Deux figures
ed harmattan, Paradoxales en quête de Stabilité Politique, Paris

- 2 - Buzan, Barry, People, States and fear : An Agenda for interntional Security Studies in the Post cold war, Era, Bouldei, 1991.
- 3 - Buzan, Barry and Hansen, Lene, **The evolution of international Security Studies**, New York , combridge, 2009.
- 4- Comte, Robert, **L' identite aijourd' hui**, Rome, Mars 2006.
- 5 - D. Williams, Paul, **Security Studies : an introduction**, USA and canada, Routledge, 2008
- 6 - Joseph, Lapalombara, **Penetration : acrisis of Gournmental Capacity**, in Binder.
- 7 - Walfers, Arnold, **National Security as an Ambiguous Symbol**, Paper Presented at The cold war and Nuclear Deterrence.

*المجلات:

- 1- أعجال محمد لمين، لعجال، "إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 12، نوفمبر 2007.
- 2- الحربي سليمان، عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، صيف 2008.
- 3- الشوبكي عمر، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 384، (أفريل 2011).
- 4- العامري، سليمان، "مفاهيم الأمن: مقارنة بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي"، **مجلة السياسة الدولية**.
- 5- بلعور، مصطفى، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، **مجلة دراسات استراتيجية**، مركز البصيرة للبحوث والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر: العدد 14، 2011.
- 6- حسون، محمد، "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناتو وأثرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد 2، 2010.
- 7- دياب، عز الدين، "التمتية السياسية في الوطن العربي"، **مجلة الفكر العربي**، العدد 70.
- 8- زعباط، عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 01، 2004.
- 9- عبد العالي، عبد القادر، "التغير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديموقراطي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 406، ديسمبر 2012.

10- عبيد، منى حسين، أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، مركز الدراسات الدولية، العدد 51، جامعة بغداد.

11- غيث، مي و إسماعيل، إسراء، "الاستقرار السياسي"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، العدد 72، ديسمبر 2010.

12- ماشطي، شريفة، "المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، *مجلة الباحث الاجتماعي*، العدد 10، سبتمبر 2010.

13- ناصوري، أحمد، "النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، العدد 02، 2008.

المجلات الإلكترونية

1- أبو وندي، عناد، "التمتية السياسية ودور الأحزاب السياسية"، *الحوار المتمدن*، العدد 2755، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/shaw-art=asp?aid=183082>.

2- الجهيني، دعاء، "أنماط التفاعلات الإقليمية والدولية في الأزمة"، *مجلة السياسية الدولية*، العدد 2902، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.siyassa.org.eg/newscontent/6/51/2902>.

3- أيوب خليل، سامي، "موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية"، *الحوار المتمدن*، العدد 3564، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/shaw.art.asp?aid=285741>.

4- حويجة، سحر، "تأثير الدور الدولي والإقليمي في الثورة السورية"، *الحوار المتمدن*، العدد 3482، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?82aid=275008=>

5- شينكر، ديفيد و نايلر، أندرو جيه، "إمتداد طائفي: تأثيرات الأزمة السورية في التفاعلات الداخلية اللبنانية"، عرض: هدى رؤوف، *مجلة السياسية الدولية*، العدد 2702، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/106/2702.aspx>.

6- صبيح، خالد، مواقف من ثورة تونس، *الحوار المتمدن*، العدد 3262، (2011)، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=243742>.

7- فهمي، نبيل، "دور القوى الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الأوضاع في سوريا"، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، العدد 12725، (جانفي 2013)، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.akhbar-alkhaleej.com/12725/article/4411-html>.

8- قنديل، أحمد، "مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 2743، على الرابط الإلكتروني:

http://www.siyassa.org.zg/News_content/3/111/2743.aspx.

9- كشك، أشرف محمد، "من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، مجلة السياسة الدولية، على الرابط الإلكتروني:

http://www.siyassa.org.eg/News_content/3/14/1502.aspx.

*المذكرات:

1- الخلايلة هشام سلمان، حمد، أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، الأردن، 2012.

2- العايب، أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى (1945-2006)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2008.

3- بدر عبد القادر، إكرام، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر 1952-1970، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1981.

4- حسن علي محروس، أحمد، المؤسسة العسكرية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في السودان (1956-1985)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994.

*التقارير:

1- نصر، ربيع وآخرون، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

2- المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم 14، 115، ديسمبر 2011.

*المواقع الإلكترونية:

1- إبراهيم محمد أسامة، محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.eastnews.com>.

2- ابن عوف، يحيى، الأزمة السياسية: المغزى والمضمون، على الرابط الإلكتروني:

249 <http://Sudanese online.com/cgi-bin/Sdb/2bb-cgi ?Sep= msg and board= and msg=1190794622>.

3- أكليمندوس، توفيق، الإصلاح الأمني، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.arabsi.org/index-php?option=com.content andirew=section and id=8and hayout and Iternid=36>.

4- البني، أكرم، أبعاد الأزمة السورية وتجلياتها، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.mok arabat.com/m1096.htm>.

5- التوازني، حكيم، الأمن القومي العربي تحت مجهر التشخيص الواقعي للأخطار المحيطة به، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.mokarabat.com/58277.htm>.

6- الحسن، عمر، دول الخليج والأزمة السورية: مستويات التحرك وحصيلة المواقف، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20/262873127604373.htm>.

7- الشلوي عبد الحميد، هشام، ليبيا من الدولة الرخوة إلى الدولة الفاشلة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.irassa.com/modules/publisher/item.php?itemid=1968>.

8- الزياتي، نعمان، إعادة الإعمار في ليبيا، على الرابط الإلكتروني:

[http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx\\$serial=632699and eid=841](http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx$serial=632699and eid=841).

9- المطيري، حاكم، "من أكبر اسباب نجاح الثورة التونسية"، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.muslm.net/vb/showthreb-php?416234>.

10- المغازي فؤاد، إبراهيم، واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.asbar.com/ar/monthly-issues/1129,article.htm>.

11- بوهزاع، خليل، متطلبات الإصلاح السياسي وتحقيق الاستقرار، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alwasatnews.com>

12- تركماني، عبد الله، العرب والحاجة إلى التحديث السياسي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ibtesama.com/vb/showthread-t.63565.html>.

- 13- حدادي، جلال، الاستقرار السياسي في الوطن العربي، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.itfcnabila07.maktoobblog.com>.
- 14- زكريا، حسين، الأمن القومي، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.islamonline.net/arabic/mafahem/2000/11/article2-5html>.
- 15- سليمان، منذر، نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومركزاته، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.achr.nu/art381.htm>.
- 16- عبد الحليم محمد، أميرة، الموقف الإفريقي والانتفاضة الليبية، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.alamatonline.net/13-php?id=1084>.
- 17- عبد الحي، وليد، العالم العربي في 2013 الاتجاهات السياسية، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.stuaties.aljazeera.net/repoit/2013/01/20/3110123854924185.ntm>.
- 18- عبد اللطيف، كمال، التحديث السياسي ومعاركه في العالم العربي، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.drisslargimi-maktoobblog.com>.
- 19- عفيفي، عبد الصمد، التحديث السياسي: مقاربة مفاهيمية، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.hem.bredband-netcdpps/547-htm>.
- 20- فطول، بدر، "الإصلاح الأمني في تونس وتفعيل التجربة النقابية للأمنين، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.taspafouniya.net/2013/03/25>
- 21- ماركس، مونيك، تونس والأمن المفقود، على الرابط الإلكتروني:
http://earnegiendowment.org/2012/11/29/News-great-power-relationship/f/07_j
- 22- محمد حسين، أمل، "المواقف الإقليمية والدولية وأثرها في الأزمة السورية"، مركز الرأي للدراسات، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.alraicenter.com/index.php?option=com>.
- 23- محفوظ، محمد، في معنى الاستقرار السياسي، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.aluyd.com/2006/04/25article149109html>.
- 24- محمود علي، عبده، الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، على الرابط الإلكتروني:
<http://www.SIS.gov.eg/Newvr/34/8.htm>.
- 25 مشواط، عزيز، أزمة الهوية في العالم العربي، أزمة معنى أم أزمة حضارة، على الرابط الإلكتروني:
<http://minbaralhurria.org/index.php/archives/5926>.

26- مطر، علي، تونس: تحديات ما بعد الثورة، على الرابط الإلكتروني:

html 2012.02.03. <http://www.Sandicare.com/ar/2010-11-09-15-55-47//2164>.

27- ياسين، السيد، الانتخابات مواجهة أزمة المشاركة السياسية، على الرابط الإلكتروني:

<http://massai-ahram.org.eg/Inner.aspx?.content ID=23063>.

28- ناجي محمد، عبد القادر، مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدولة، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? aid=124635>.

29- نايف حاج سليمان، رائد، الاستقرار السياسي ومؤشراته، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.mokarabat.com/S8277.htm>.

30- يمامورا، تاكايوكي، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، تر: عادل زقاع، على الرابط

الإلكتروني:

<http://www.geocities.com/adelZeggagh/Secpt.html>.

31- /—/—، تأثير الثورة التونسية على الدول العربية، على الرابط الإلكتروني:

<http://Sootlak.alafdal.net/t7.topic>.

32- /—/—، أسباب صمود، الأسد، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.lebanon debate.com/details.aspx ?id=55025>.

33- /—/—، الثورة التونسية 2011، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.marefa.org/index.php/2011>.

34- /—/—، الإتحاد الإفريقي يدعو إلى إنهاء الأزمة الليبية بالحوار، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.masress.com/youm7/388030>.

35- /—/—، الجزيرة نت، ثورة ليبيا وأطول حكم بالتاريخ، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net/news/pages/8c4d3a8bb7e6-47bb-912e-68 ac 4133 b2 d48a>

36- /—/—، اجتماعات الربيع المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.imf-org/external/np/exr/2013/facts/imfwb.htm>.

37- /—/—، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.inf-org/external/np/esr/facts/imfwb.htm>.

38- bbc arabic، الانتخابات الليبية، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.bbc.co.UK/arabic/indepth/libya election.shtm>.

الفهرس

01 مقدمة

10 الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

11المبحث الأول: في التعريف بالإصلاح السياسي

11.....المطلب الأول: مفهوم الإصلاح والإصلاح السياسي

11أولاً: مفهوم الإصلاح

12ثانياً: مفهوم الإصلاح السياسي

14ثالثاً: الإصلاح الأمني

15المطلب الثاني: المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

15أولاً: مفهوم التنمية السياسية ومفهوم التحديث السياسي

20المطلب الثالث: مفهوم الإصلاح السياسي عربياً

21.....أولاً: المبادرة العربية "الإصلاح من الداخل"

22ثانياً: ردود الفعل على الوثيقة

23المبحث الثاني: في التعريف بالأمن القومي

23المطلب الأول: مفهوم الأمن

26.....المطلب الثاني: مفهوم الأمن القومي

27.....أولاً: النظريات المفسرة للأمن القومي في العلاقات الدولية

29المطلب الثالث: مفهوم الأمن القومي العربي

29أولاً: تعريف الأمن القومي العربي

30ثانياً: مقومات الأمن القومي العربي

32ثالثاً: التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي

33المبحث الثالث: في التعريف بالاستقرار السياسي

33المطلب الأول: مفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي

33.....أولاً: مفهوم الاستقرار السياسي

35ثانياً: مؤشرات الاستقرار السياسي

36.....المطلب الثاني: مفهوم عدم الاستقرار السياسي

37.....أولاً: النظريات المفسرة لعدم الاستقرار السياسي

38.....ثانياً: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي

المطلب الثالث: الاستقرار السياسي في المنطقة العربية..... 39

الفصل الثاني: إشكالية العلاقة بين الإصلاح السياسي والأمن القومي..... 44

المبحث الأول: أزمات الإصلاح السياسي..... 45

المطلب الأول: أزمة الشرعية وأزمة الهوية..... 45

أولا: أزمة الشرعية..... 45

ثانيا: أزمة الهوية..... 46

المطلب الثاني: أزمة المشاركة وأزمة التغلغل..... 48

أولا: أزمة المشاركة..... 48

ثانيا: أزمة التغلغل..... 49

المطلب الثالث: أزمة التوزيع وأزمة تنظيم السلطة..... 51

أولا: أزمة التوزيع..... 51

ثانيا: أزمة تنظيم السلطة..... 52

المبحث الثاني: تأثير أزمات الإصلاح السياسي على الاستقرار السياسي..... 54

المطلب الأول: ظهور الصراعات العرقية والطائفية..... 54

أولا: ظهور الصراعات العرقية..... 54

ثانيا: ظهور الصراعات الطائفية..... 55

المطلب الثاني: تفشي الفساد الإداري والمالي..... 57

أولا: مفهوم الفساد الإداري..... 57

ثانيا: مفهوم الفساد المالي..... 57

المطلب الثالث: الإرهاب..... 59

أولا: مفهوم الإرهاب..... 59

المبحث الثالث: دور العامل الخارجي في الإصلاح السياسي..... 62

المطلب الأول: المشروع الأمريكي للشرق الأوسط..... 62

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي..... 65

المطلب الثالث: المساعدات والمنح المالية..... 67

أولا: مهمة الصندوق..... 67

ثانيا: مهمة البنك الدولي..... 68

68.....ثالثا: التجارة مكمل للإصلاحات الأخرى.....

72الفصل الثالث: الحراك العربي وتأثيره على الأمن القومي.....

73.....المبحث الأول: الحراك في ليبيا.....

73المطلب الأول: دواعي قيام الثورة الليبية.....

73.....أولا: دوافع الثورة الليبية.....

75ثانيا: لمواقف الإقليمية والدولية.....

76المطلب الثاني: التدخل الأجنبي في ليبيا.....

76أولا: أسباب تدخل حلف الناتو في ليبيا.....

77.....ثانيا: تداعيات تدخل حلف الناتو على الأمن القومي العربي.....

79.....المطلب الثالث: ليبيا بعد الثورة.....

79.....أولا: التجزؤ الأمني.....

80ثانيا: تأثير الثورة على الاقتصاد الليبي.....

81ثالثا: ليبيا دولة فاشلة.....

83المبحث الثاني: الأزمة السورية.....

83المطلب الأول: الأبعاد الداخلية للأزمة السورية.....

85المطلب الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية.....

86أولا: دور القوى الإقليمية في الأزمة السورية.....

88ثانيا: دور القوى الدولية في الأزمة السورية.....

91المطلب الثالث: تأثيرات الأزمة السورية.....

91أولا: التأثير في النظام الإقليمي العربي.....

91.....ثانيا: تأثير الأزمة على إيران.....

92ثالثا: تأثير الأزمة على استقرار الدول المجاورة (العراق، لبنان، الأردن).....

94المبحث الثالث: الثورة التونسية.....

94.....المطلب الأول: الأسباب التي أدت لقيام ثورة تونس.....

95.....أولا: ردود الفعل على الثورة التونسية.....

98المطلب الثاني: تأثير الثورة التونسية على المنطقة العربية.....

101المطلب الثالث: تونس بعد الثورة.....

105.....الخاتمة

108.....الملاحق

109..... ملحق رقم 01: أشكال التهديدات الموجهة للدول

110 ملحق رقم 02 : آليات الفساد المالي

111..... ملحق رقم 03 : ليبيا ضمن الدول الفاشلة

113 ملحق رقم 04 : تحول قطاع الأمن في ضوء الصحوة العربية

126..... قائمة المراجع

137..... فهرس المحتويات

141..... قائمة الجداول